



وزارة التعليم العالي
جامعة تشرين
كلية الاقتصاد
قسم الإحصاء والبرمجة
اختصاص السكان والتنمية

التخطيط الاستراتيجي في التعليم المهني والتقني ودوره في التنمية الاقتصادية (دراسة تطبيقية في محافظة اللاذقية)

رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في السكان والتنمية

إعداد الطالبة

يارا غسان حسون

إشراف

الدكتور حسين علي

مدرّس في قسم الإحصاء والبرمجة
كلية الاقتصاد الثانية - جامعة تشرين

الدكتور خالد عليطو

مدرّس في قسم إدارة الأعمال
كلية الاقتصاد - جامعة تشرين

1435هـ / 2014 م

١٦ / ٤ / ٢٠١٤ م
٢٦ / ٦ / ٢٠١٤ م

SYRIAN ARAB REPUBLIC
Ministry of Higher Education
Tishreen University



الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي
جامعة تشرين

قرار لجنة الحكم على رسالة ماجستير

اجتمعت لجنة الحكم المشكلة بموجب قرار مجلس البحث العلمي رقم / ٩٨٥ / المتخذ بالجلسة رقم / ١٦ / المنعقدة بتاريخ ١٦ / جمادى الثانية / ١٤٣٥ هـ الموافق ١٦ / ٤ / ٢٠١٤ م وذلك في تمام الساعة الثانية عشرة ظهرا من يوم الخميس الموافق ٢٦ / ٦ / ٢٠١٤ م.

والمؤلفة من السادة:

الدكتور: محمد الحسين الصطوف الأستاذ في قسم الإحصاء والبرمجة بكلية الاقتصاد في جامعة تشرين اختصاص / إحصاء / عضوا .
الدكتور: حسين علي المدرس في قسم العلوم المالية والمصرفية بكلية الاقتصاد الثانية في جامعة تشرين اختصاص / الرياضيات الإقتصادية / عضوا ومشرفا.

الدكتور: طالب أحمد المدرس في قسم الإحصاء والبرمجة بكلية الاقتصاد في جامعة تشرين اختصاص / أنظمة التشغيل / عضوا .

وناقشت اللجنة رسالة الماجستير التي تقدمت بها الطالبة: يارا غسان حسون

بعنوان: **التخطيط الاستراتيجي في التعليم المهني والتقني ودوره في التنمية الاقتصادية - دراسة تطبيقية في محافظة اللاذقية**

وبعد المداولة قررت لجنة الحكم:

(١) منح الطالبة يارا غسان حسون علامة وقدرها: (٨٠:٠٠) (رقماً) درجة (كتابة جيداً...)

وينقدير (١٠٠) في اختصاص السكان والتنمية من قسم الإحصاء والبرمجة في كلية الاقتصاد.

(٢) رفع هذا القرار إلى المجالس المختصة لمنحها الدرجة المذكورة واستصدار القرارات اللازمة لتمتعها بحقوق هذه الدرجة وامتيازاتها وفق الأصول النافذة.

اللاذقية: يوم الخميس في ٢٦ / ٦ / ٢٠١٤ م.

الدكتور
محمد الحسين الصطوف

الدكتور
حسين علي

الدكتور
طالب أحمد

شهادة

نشهد بأن العمل الموصوف في هذه الدراسة هو نتيجة بحث قامت به الطالبة
يارا غسان حسون بإشراف الدكتور خالد عليطو و بمشاركة الدكتور حسين علي
و أي رجوع إلى بحث آخر في هذا الموضوع موثق في النص .

المشرفون

المرشحة

د. خالد عليطو

يارا غسان حسون

مشاركاً- د. حسين علي

تصريح

أصرح بأن هذا البحث: (التخطيط الاستراتيجي في التعليم المهني والتقني
ودوره في التنمية الاقتصادية – دراسة تطبيقية في محافظة اللاذقية).
لم يسبق أن حصل على أية شهادة ولا هو مقدم حالياً للحصول على شهادة
أخرى .

المرشحة

يارا غسان حسون

السيد الدكتور رئيس قسم الإحصاء والبرمجة

نجيظكم علماً بأن الطالبة يارا غسان حسون قد أنجزت كافة التعديلات المطلوبة منها على رسالة الماجستير بعنوان: ((التخطيط الاستراتيجي في التعليم المهني والتقني ودوره في التنمية الاقتصادية - دراسة تطبيقية في محافظة اللاذقية)) و لا مانع من منحها الدرجة العلمية المطلوبة .

اللاذقية في 16 / 9 / 2014

أعضاء لجنة الحكم :

الدكتور

طالب أحمد

الدكتور

حسين علي

الدكتور

محمد الحسين الصطوف

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
أ	- فهرس المحتويات
ث	- فهرس الجداول
ح	- فهرس الأشكال
خ	- الملخص باللغة العربية
ذ	- الملخص باللغة الأجنبية
الفصل التمهيدي: الإطار العام للدراسة	
2	أولاً: المقدمة
3	ثانياً: الدراسات السابقة
3	أ- الدراسات العربية
6	ب- الدراسات الأجنبية
9	ج- اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة
9	ثالثاً: مشكلة الدراسة
10	رابعاً: أهداف الدراسة
10	خامساً: أهمية الدراسة
10	سادساً: متغيرات الدراسة
11	سابعاً: فرضيات الدراسة
11	ثامناً: مجتمع الدراسة وعينتها
12	تاسعاً: مصادر جمع البيانات وأدواته
12	عاشراً: منهجية الدراسة
12	حادي عشر: حدود الدراسة
الفصل الأول: التخطيط الاستراتيجي في التعليم	
14	1-1- مقدمة
14	2-1- مفهوم التخطيط الاستراتيجي للتعليم
15	3-1- مبررات التخطيط التعليمي ودواعيه
16	4-1- مستلزمات التخطيط التعليمي
17	5-1- أهداف التخطيط التعليمي
18	6-1- فوائد التخطيط الاستراتيجي للتعليم
19	7-1- مداخل التخطيط التعليمي
23	8-1- مراحل التخطيط الاستراتيجي للتعليم
31	9-1- مشكلات التخطيط الاستراتيجي للتعليم

- 32 10-1- متطلبات تطبيق مدخل التخطيط الاستراتيجي للتعليم.....
- 33 11-1- الأنشطة المرتبطة بتطبيق مدخل التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التعليم
- 34 12-1- تجارب بعض الدول في التخطيط الاستراتيجي للتعليم المهني والتقني
- 36 13-1- الإستراتيجية الوطنية للتعليم المهني والتقني في سورية
- 37 14-1- الخطة الخمسية العاشرة (قطاع التعليم والبحث العلمي)

الفصل الثاني: التعليم المهني والتقني

- 40 1-2- مقدمة
- 40 2-2- مفهوم التعليم المهني والتقني
- 41 3-2- أهمية التعليم المهني والتقني
- 42 4-2- أهداف التعليم المهني والتقني
- 43 5-2- واقع التعليم المهني والتقني في نظام التعليم
- 45 6-2- التعليم المهني والتقني في سورية
- 54 7-2- العلاقة بين مخرجات التعليم المهني والتقني وسوق العمل
- 55 8-2- العلاقة بين التعليم والاقتصاد
- 48 9-2- الانفاق على التعليم

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

- 63 1-3- مجتمع الدراسة وعينها
- 65 2-3- خصائص عينة الدراسة
- 65 1-2-3- توزيع أفراد العينة حسب الجنس
- 65 2-2-3- توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي
- 65 3-2-3- توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة
- 66 4-2-3- توزيع أفراد العينة حسب الاختصاص
- 66 3-3- أداة الدراسة
- 67 4-3- صدق وثبات أداة الدراسة
- 67 1-4-3- صدق الأداة
- 71 2-4-3- صدق الأداة
- 71 5-3- الأساليب الإحصائية
- 72 6-3- تحليل النتائج وتفسيرها
- 72 1-6-3- الإحصاء الوصفي
- 73 أولاً: كفاءة التعليم المهني والتقني
- 76 ثانياً: التجهيزات المتوفرة في التعليم المهني والتقني
- 78 ثالثاً: مصادر التمويل
- 80 رابعاً: دور التعليم المهني في تحقيق احتياجات سوق العمل

82 اختبار الفرضيات 2-6-3
88 * النتائج والتوصيات
89 أولاً: النتائج
91 ثانياً: التوصيات
93 * المراجع
94 أ- المراجع باللغة العربية
98 ب- المراجع باللغة الأجنبية
99 * الملحق

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
47	تطور عدد المدارس الصناعية في سورية من عام 2005 لغاية 2009	1-2
48	تطور عدد مدارس التعليم النسوي في سورية من عام 2005 لغاية 2009	2-2
49	تطور عدد المدارس التجارية في سورية من عام 2005 لغاية 2009	3-2
65	توزع أفراد العينة حسب متغير الجنس	1-3
65	توزع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	2-3
65	توزع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة	3-3
66	توزع أفراد العينة حسب الاختصاص	4-3
68	قيم معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة ودرجة المحور (كفاءة التعليم المهني والتقني)	5-3
69	قيم معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة ودرجة المحور (التجهيزات المتوافرة)	6-3
69	قيم معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة ودرجة المحور (التمويل)	7-3
70	قيم معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة ودرجة المحور (تحقيق احتياجات سوق العمل)	8-3
70	قيم معاملات الارتباط بين درجة كل محور والدرجة الكلية للمقياس	9-3
71	قيم معاملات الثبات لمحاو الاستبانة	10-3
	المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على أسئلة	
73	كفاءة التعليم المهني والتقني	11-3
	المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على أسئلة	
76	التجهيزات المتوافرة	12-3
	المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على أسئلة	
78	مصادر التمويل	13-3
	المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على أسئلة دور	
80	التعليم المهني في تحقيق احتياجات سوق العمل	14-3
	معامل الارتباط والتحديد للعلاقة بين كفاءة التعليم المهني والتقني ودوره في تحقيق احتياجات سوق	
82	العمل	15-3
	اختبار معنوية نموذج الانحدار للعلاقة بين كفاءة التعليم المهني والتقني ودوره في تحقيق احتياجات سوق	
83	العمل	16-3
	معامل الارتباط والتحديد للعلاقة بين التجهيزات المتوافرة في التعليم المهني والتقني ودوره في تحقيق	
83	احتياجات سوق العمل	17-3
	اختبار معنوية نموذج الانحدار بين التجهيزات المتوافرة في التعليم المهني والتقني ودوره في تحقيق احتياجات	
83	سوق العمل	18-3
	معامل الارتباط والتحديد للعلاقة بين تمويل التعليم المهني والتقني ودوره في تحقيق احتياجات سوق العمل	
84	سوق العمل	19-3

- 20-3 اختبار معنوية نموذج الانحدار بين تمويل التعليم المهني والتقني ودوره في تحقيق احتياجات سوق العمل 84
- 21-3 نتائج تحليل التباين ANOVA للفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة في كفاءة التعليم المهني والتقني تبعاً لمتغير الاختصاص 85
- 22-3 نتائج تحليل التباين ANOVA للفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة في التجهيزات المتوفرة بالتعليم المهني والتقني تبعاً لمتغير الاختصاص 85
- 23-3 نتائج تحليل التباين ANOVA للفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة في تمويل التعليم المهني والتقني تبعاً لمتغير الاختصاص 86
- 24-3 نتائج تحليل التباين ANOVA للفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة في دور التعليم المهني والتقني في تحقيق احتياجات سوق العمل تبعاً لمتغير الاختصاص 86

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
66	التكرارات النسبية لتوزع أفراد العينة حسب متغيرات (الجنس، المؤهل، الخبرة، الاختصاص).....	1-3
75	مقارنة المتوسطات الحسابية لفقرات كفاءة التعليم المهني والتقني مع متوسط مقياس ليكرت	2-3
77	مقارنة المتوسطات الحسابية لفقرات تجهيزات التعليم المهني والتقني مع متوسط مقياس ليكرت	3-3
79	مقارنة المتوسطات الحسابية لفقرات تمويل التعليم المهني والتقني مع متوسط مقياس ليكرت	4-3
	مقارنة المتوسطات الحسابية لفقرات دور التعليم المهني والتقني في تحقيق احتياجات سوق العمل مع متوسط	5-3
82	مقياس ليكرت	

الملخص باللغة العربية

إن عملية ربط التعليم المهني والتقني باحتياجات سوق العمل يعد مؤشراً حقيقياً لسياسات التنمية الاقتصادية كون التعليم المهني والتقني هو المعنى بتزويد العملية الإنتاجية في أي مجتمع بالمهارات والقدرات الإنتاجية في شتى المجالات خصوصاً في ظل ما يشهده العالم من تفجر معرفي وتقني في أساليب العمل والإنتاج تجعل من عملية التأهيل وإعادة التأهيل التحدي الأساسي الذي تواجهه وستواجهه الأنظمة الاقتصادية كافة.

هدفت الدراسة إلى دراسة واقع التعليم المهني والتقني في اللاذقية. دراسة العلاقة بين كفاءة التعليم التقني والمهني ودوره في تحقيق احتياجات سوق العمل. دراسة العلاقة بين مصادر تمويل التعليم التقني والمهني ودوره في تحقيق احتياجات سوق العمل. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كذلك تمّ اعتماد أسلوب المسح الإحصائي من خلال جمع البيانات من مفردات العينة باستخدام أداة الدراسة (الاستبانة) وتم توزيع الاستبانة في محافظة اللاذقية وكان من أهم نتائج الدراسة:

- 1- يتسم التعليم التقني والمهني بنقاط قوة تجعله يتمتع بكفاءة عالية، ويظهر ذلك من خلال مشاركة المعلمين في إعداد المناهج بصورة جيّدة، وتوافر الأسس العلمية والموضوعية في إعداد الكوادر المهنيّة، وتوافر تخطيط تعليمي واضح يفسح مجال التعليم التقني أمام الراغب والقادر من الطلبة، والمشاركة والتنسيق مع مؤسسات القطاع العام المهنيّة في مجالات التدريب، ومنع الهدر والخسارة في إمكانيات وتجهيزات مؤسسات التعليم المهني والتقني.
- 2- هناك ضعف واضح في دور التعليم المهني والتقني في تحقيق احتياجات سوق العمل على الرغم من وجود تشريعات وقوانين تؤهله للاضطلاع بدوره في تنمية مهارات العمل.
- 3- هناك علاقة ارتباط طردية ومتمينة بين كفاءة التعليم المهني ودوره في تحقيق احتياجات سوق العمل، أي كلما ازدادت كفاءة التعليم المهني والتقني كلما زاد دوره في تحقيق احتياجات سوق العمل.
- 4- تعاني التجهيزات المتوافرة في التعليم التقني والمهني من ضعف تجهيزها بوسائل وتجهيزات الأمن والسلامة المهنية المتطورة، كما أن المختبرات والورش غير كافية .
- 5- هناك ضعف في مصادر تمويل التعليم التقني والمهني، حيث أن الوزارة لا تولي الاهتمام المناسب في تمويله .

ABSTRACT

The process of linking vocational and technical education to the needs of the labor market is a true indication of the policies of economic development, the fact that vocational and technical education is concerned Ptdhuad the production process in any society with the skills and productive capacities in various fields, especially in light of what the world is witnessing the explosion of cognitive and technical methods of work and production make the process habilitation and rehabilitation fundamental challenge faced and will face all economic systems.

The study aimed to: *the study of the relationship between the efficiency of technical and vocational education and its role in achieving the needs of the labor market. the study of the relationship between the equipment available in the technical and vocational education and its role in achieving the needs of the labor market.*

The study was descriptive analytical method, which has been configured theoretical framework for the study through books , periodicals and previous studies related to the subject of study . As well as the method has been adopted survey by collecting data from the sample using the study tool (questionnaire) , the purpose of the completion of the field study.

One of the most important findings of the study :

1-The technical and vocational education strengths make it with high efficiency, and it appears that through the participation of teachers in curriculum development are good , and the availability of scientific foundations and objectivity in the preparation of professional cadres , and the availability of planning educational and clear leaves the field of technical education in front of Ragheb and capable students, participation and coordination with the institutions of the public sector in the areas of professional training , and to prevent waste and loss in potential equipment and education institutions, vocational and technical .

2 - There is a clear weakness in the role of vocational and technical education in achieving the needs of the labor market , despite the existence of legislation and laws to qualify him to carry out his role in the development of work skills.

3 - There is a correlation between a strong positive correlation and efficiency of vocational education and its role in achieving the needs of the labor market, that is, the greater the efficiency of vocational and technical education the greater role in achieving the needs of the labor market.

□ الفصل التمهيدي

□ الإطار العام للدراسة

محتويات الفصل

أولاً: المقدمة

ثانياً: الدراسات السابقة

أ- الدراسات العربية

ب- الدراسات الأجنبية

ج- اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

ثالثاً: مشكلة الدراسة

رابعاً: أهداف الدراسة

خامساً: أهمية الدراسة

سادساً: متغيرات الدراسة

سابعاً: فرضيات الدراسة

ثامناً: مجتمع الدراسة وعينتها

تاسعاً: مصادر جمع البيانات وأدواته

عاشراً: منهجية الدراسة

الفصل التمهيدي الإطار العام للدراسة

أولاً: المقدمة:

يعد بناء الإنسان وحسن تعليمه وتدريبه هو الاستثمار الحقيقي الداعم لعملية الإنتاج والتطوير لأي دولة، ولقد أصبحت التنمية البشرية تمثل مسؤولية تقع على كاهل المؤسسات التعليمية التي صار لزاماً عليها أن تطور من أدائها للإسهام بشكل فاعل في بناء الإنسان. وتبرز أهمية التخطيط للتعليم من خلال الزيادة السكانية، وما ارتبط بها من تزايد الطلب على التعليم مما أدى إلى ضرورة تحقيق التوازن بين الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم وبين إمكانيات التعليم المتاحة مع الاحتفاظ بجودة التعليم. ومن أهم الأسباب التي أدت إلى الأخذ بالتخطيط التعليمي هو التغير في تركيب المهن والوظائف حيث أن الكفاءة الخارجية لأي نظام تعليمي تعتمد على درجة استجابة مخرجات التعليم لتلبية متطلبات سوق العمل ومدى ملاءمة هذه المخرجات لتلك الاحتياجات.

يعد التخطيط الاستراتيجي من المفاهيم الإدارية الحديثة التي ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر، وارتبط ظهور هذا المفهوم بالمفاهيم العسكرية ثم الصناعية، حيث إن مفهوم التخطيط الاستراتيجي يترابط مع مفهوم الاستراتيجية، فهو الأسلوب الذي تختاره الإدارة للاستفادة من الموارد المتاحة لها ولتحقيق أفضل النتائج. ونظراً لأهمية التعليم المهني والتقني في ضمان تخريج كوادر مؤهلة تساهم في سد العجز القائم في سوق العمل، وتطوير مخرجاته دعماً لخطط التنمية، ولإيجاد قناة تساهم في توحيد الخطط الدراسية وتطوير البرامج المعدة لذلك وحل الإشكاليات القائمة في المعاهد والمدارس المختلفة، فإن الحاجة لإعادة هيكلة التعليم المهني والتقني أصبحت أمراً ضرورياً. ولكي يصبح هذا التعليم ركيزة أساسية من ركائز النظام التعليمي، فلا بد أن يستند إلى عملية قائمة على التفكير والتخطيط والإبداع، فارتباط التعليم المهني والتقني بالتخطيط الذي هو جزء من العملية الإدارية المبنية على التخطيط الاستراتيجي له دلالة قاطعة على الاهتمام به والعمل على تطويره.

إن توافر الفهم السليم والواضح لأهمية التخطيط الاستراتيجي من قبل صانعي القرار في المؤسسات التعليمية التقنية، أصبح ضرورة لنجاح العملية الإدارية لأي عمل أو نشاط أو مهارة، حتى تبقى هذه المؤسسات صامدة أمام تيارات التغيير بأسلوب علمي سليم لممارسة

العمليات الإدارية المختلفة كما خطط لها، من هنا أضحت التخطيط الاستراتيجي ضرورة لا بد من القيام بها والعمل ضمن نطاقها في مؤسسات التعليم المهني والتقني. لذلك جاءت هذه الدراسة لتتناول واقع التخطيط الاستراتيجي في مدارس التعليم المهني والتقني ودوره في تحقيق احتياجات سوق العمل الذي يعد مؤشراً هاماً لتحقيق التنمية الاقتصادية بما يتعلق بهذا النوع من التعليم.

ثانياً: الدراسات السابقة:

أ- الدراسات العربية:

1- دراسة (الجندي، 1999) بعنوان: التخطيط الاستراتيجي ودوره في الارتقاء بكفاية وفعالية النظم التعليمية: دراسة تحليلية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم التخطيط الاستراتيجي ومراحله والفرق بينه وبين أنواع التخطيط الأخرى، وإلى أي حد يمكن استخدام التخطيط الاستراتيجي في الارتقاء بالعملية التعليمية. يعد هذا البحث من النوع المكتبي حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي من خلال تناوله لمفهوم التخطيط الاستراتيجي وفق أسلوب تحليلي يكشف عن أهدافه والمعلومات اللازمة لفاعليته عند استخدامه في المجال التعليمي. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمحورت حول أهمية التخطيط الاستراتيجي ودوره في تحديد القضايا الجوهرية التي تواجهها المؤسسات التعليمية، وفي توجيه الأنشطة الإدارية والتنفيذية، وهي تنمية روح المسؤولية وإعداد الكوادر للإدارة العليا.

2- دراسة (مدبولي، 2001) بعنوان: نموذج مقترح للتخطيط المدرسي الاستراتيجي، وبناء القدرات التخطيطية لدى مجموعة من الممارسين.

هدفت الدراسة إلى وضع نموذج مناسب للتخطيط الاستراتيجي المدرسي في البيئة التعليمية العربية تمشياً مع الاتجاهات العالمية الحديثة التي تعطي للمدرسة هامشاً واسعاً من حرية التخطيط والتنفيذ والتي تولي للأبعاد المستقبلية عناية كبرى، كما هدفت إلى وضع تصور لكيفية بناء القدرات التخطيطية لدى القيادات المدرسية العربية حتى تكون مستعدة لتولي هذه المهمة. استخدمت الدراسة منهجية الوصف والتحليل لعينة من الخطة الاستراتيجية بلغ عددها (27) خطة استراتيجية ابتدائية وإعدادية وثانوية ورياض أطفال. وفي سبيل ذلك عمدت الدراسة إلى تحليل النماذج الحديثة في مجال التخطيط المدرسي الاستراتيجي، واقتراح نموذج جيد يلائم الواقع العربي، كما قامت بتحليل القدرات والكفايات الضرورية لإنجاز المهام المتضمنة بالنموذج المقترح ومن ثم وضع برنامج مقترح لبناء تلك القدرات لدى الممارسين. وتحليل مجموعة الخطط المدرسية تبين ما يلي:

1- خلو كافة الخطط من أية إشارة إلى تبني أو تطبيق نموذج بعينه من النماذج الشائعة للتخطيط الاستراتيجي المدرسي.

2- تشابهت الرؤى والرسالات بين مجموعة المدارس بشكل لا يظهر خصوصية كل منها.

3- اختلطت صياغة الرؤى الاستراتيجية للمدارس بصياغات رسالاتها في أغلب الأحيان.

3- دراسة (عيداروس، 2005) بعنوان: إدارة عملية التخطيط الاستراتيجي كمدخل لفعالية الإدارة المرتكزة إلى المدرسة: تصور مقترح نحو تطبيق الإدارة الفيدرالية الإدارية بمؤسسات التعليم العام في مصر.

هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة إدارة عملية التخطيط الاستراتيجي من حيث مفهومها وخطواتها ومبرراتها في الأدبيات، والتعرف على مفهوم الإدارة المرتكزة إلى المدرسة وسماتها ومستوياتها في الفكر الإداري المعاصر، والتعرف على الواقع الراهن لإدارة المؤسسات التعليمية بالتعليم العام في مصر. وتعتبر الدراسة من نوع البحث المكتبي والذي يدور حول تحديد بعض المحاور والبحث عنها، وانطلاقاً من طبيعة الدراسة، وتحقيقاً لأهدافها اتبع الباحث المنهج الوصفي، والذي يقوم على وصف التخطيط الاستراتيجي من حيث المفهوم والمكونات والنماذج والمقومات وأيضاً وصف الإدارة المرتكزة إلى المدرسة من حيث مفهومها وسماتها واستراتيجيتها وآليات تطبيقها بنجاح، وتحليل ذلك وفق رؤية الدراسة من كونها يؤيدان لبنية فيدرالية جديدة، وأيضاً وصف إدارة مؤسسات التعليم العام بمصر من خلال القوانين واللوائح، ثم بناء التصور المستقبلي نحو تطبيق الفيدرالية الإدارية بمؤسسات التعليم العام بمصر من خلال تبني الإدارة المرتكزة إلى المدرسة. وقد توصل الباحث إلى أن عمليات التخطيط الاستراتيجي المدرسي يجب أن تشمل على ستة أبعاد، وهي تحليل البيئة الخارجية، وتحليل البيئة الداخلية، والتوجه الاستراتيجي للمدرسة، وتطبيق الخطة الاستراتيجية، واستراتيجيات التنفيذ، وتقييم الأداء، كما تتضمن سياسة الإدارة المرتكزة للمدرسة أنه لا بد أن تحدد الإدارة التعليمية الاحتياجات المعلوماتية من المدارس وبرامجها التعليمية، وتطوير نظم معلوماتية إدارية مناسبة، ولا بد أيضاً أن تتطلب كل لجنة إدارية مدرسية إعداد دستور يوضح فيه أهداف المدرسة وغاياتها والإجراءات التي من خلالها تتم الإدارة.

4- دراسة (الشويخ، 2007) بعنوان: واقع التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التعليم التقني في محافظات غزة.

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التعليم التقني في محافظات غزة، من حيث تحديد طبيعة وكيفية تطبيق التخطيط الاستراتيجي في تلك المؤسسات. وقد تعرضت الدراسة لمدى التزام الكليات بالتخطيط الاستراتيجي، ومدى انتشار

ثقافته، ودرجة مناسبة الهيكل التنظيمي للكليات مع عملية التخطيط الاستراتيجي، ومدى توافر الموارد البشرية لعملية التخطيط الاستراتيجي، وتوافر الموارد المالية اللازمة للخطة الاستراتيجية. اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتمّ تصميم استبانة وزعت على مجتمع الدراسة (الحصر الشامل) المتمثل بعمداء ونواب ورؤساء الأقسام في الكليات التقنية بمحافظة غزة، والبالغ عددهم (86) عضواً، وقد استجابوا جميعاً. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1- وجود علاقة بين التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التعليم التقني ومدى التزام إدارة الكلية بالتخطيط الاستراتيجي.

2- وجود علاقة بين التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التعليم التقني ومدى انتشار ثقافته بما يخدم عملية التخطيط الاستراتيجي.

3- وجود علاقة بين التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التعليم التقني والهيكل التنظيمي للكلية، حيث يتأثر التخطيط الاستراتيجي بطبيعة وبناء الهيكل التنظيمي للكلية والمستويات الإدارية فيه.

4- وجود علاقة بين التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التعليم التقني وكفاءة الموارد البشرية مما يعزز دور الكفاءات العلمية في عملية التخطيط الاستراتيجي.

5- وجود علاقة بين التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التعليم التقني وتوافر الموارد المالية والتي من شأنها تطوير عملية التخطيط الاستراتيجي.

5- دراسة (نور الدين، 2008) بعنوان: دور التخطيط الاستراتيجي في زيادة فاعلية الإدارة المدرسية بمحافظة غزة.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التخطيط الاستراتيجي في زيادة فاعلية الإدارة المدرسية بمحافظة غزة، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتمّ تصميم استبانة طبقت على (122) مدير ومديرة مدرسة، وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1- تأييد عينة الدراسة لدور التخطيط الاستراتيجي في زيادة فاعلية الإدارة المدرسية بمحافظة غزة حيث بلغ الوزن النسبي لدرجة التأييد 84.47% أي درجة عالية.

2- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات المستجيبين المتعلقة بجميع مجالات الاستبانة تعزى لمتغيرات: الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المنطقة التعليمية.

6- دراسة (العامودي، 2011) بعنوان: درجة توافر متطلبات التخطيط الاستراتيجي المدرسي ودرجة أهميتها من وجهة نظر الهيئة التعليمية في المرحلة الثانوية بمدينة مكة المكرمة.

هدفت الدراسة إلى بيان درجة أهمية توافر القيادات الفاعلة، مشاركة المجتمع المدرسي، وتكامل المرافق التعليمية، وعناية المدرسة ببيئة التعلم ودعم التقنية في نجاح التخطيط الاستراتيجي المدرسي. والتعرف على تأثير نوعية التعليم في إمكانية تطبيق خطة استراتيجية مدرسية.

استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي، وطبقت الدراسة على عينة مكونة من (115) مدير ووكيل ومرشد، و(304) معلم، من الإدارة التعليمية للتربية والتعليم بمنطقة مكة المكرمة بنين بمدينة مكة المكرمة، وكان من أهم نتائج الدراسة:

- 1- إن لتوفر القيادة الفاعلة أهمية عالية جداً لإنجاح التخطيط الاستراتيجي المدرسي.
- 2- إن لعناية المدرسة بمراحل بناء الخطة الاستراتيجية أهمية عالية لإنجاحها عند التنفيذ.
- 3- إن لعناية المدرسة ببيئة التعلم ودعم التقنية أهمية عالية جداً لإنجاح التخطيط الاستراتيجي المدرسي.
- 4- إن لتكامل المرافق التعليمية أهمية عالية جداً في تطبيق الخطة الاستراتيجية المدرسية.
- 5- إن لمشاركة المجتمع المدرسي أهمية عالية في نجاح الخطة الاستراتيجية المدرسية.
- 6- إن لنوعية التعليم أهمية عالية في إمكانية تطبيق الخطة الاستراتيجية المدرسية.

ب- الدراسات الأجنبية:

- 1- دراسة (Price, 2001) بعنوان: التخطيط الاستراتيجي وصلته بالتطبيق في مناطق تعليمية مختارة من ولاية إيلينويس.

Strategic planning and The Link to Implementation in Selected Illinois School Districts

هدفت الدراسة إلى اختيار حالة التنفيذ لأعمال مقترحة وجدت في مستندات منشورة للتخطيط الاستراتيجي لمناطق تعليمية مختارة، وهي دراسة لثلاث مناطق تعليمية منفصلة، وكذلك هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين تنفيذ الخطة الاستراتيجية وبعض المتغيرات مثل سنوات الخبرة، والمرحلة التعليمية (ابتدائي، متوسط، عليا)، وقد تمّ جمع البيانات بطرق كمية ونوعية واستخدام أدوات دراسة ممثلة في استطلاع مكتوب لمعلمين مؤهلين، ومقابلات مع مراقبي مدارس المنطقة مع أدوات مراجعة للخطط الاستراتيجية. وقد أعطت البيانات التي تمّ جمعها بصورة كلية عن مدى إدراك كل من المعلمين المؤهلين والمراقبين عند تنفيذ الخطط الاستراتيجية لكل منطقة تعليمية، وقد أوضحت النتائج أن تخصيص أهداف الخطط الاستراتيجية نفذت بدرجة ما تبعاً لمراقبي المنطقة. وقد أظهرت النتائج أن أعضاء الهيئة التدريسية المؤهلين اتفقوا في بعض الجوانب ولكنهم لم يكونوا على وعي بالإنجازات الناتجة

عن بعض جوانب التنفيذ المحددة، وأظهرت أيضاً أن سنوات الخبرة ومستوى المرحلة التعليمية لم يكن لها تأثير كبير في استجابات المعلمين.

2- دراسة (Moxley, 2003) بعنوان: عملية التخطيط الاستراتيجي المستخدمة في المناطق التعليمية في جنوب شرق الولايات المتحدة الأمريكية.

Strategic Planning Process used in School Districts in the southeastern united states.

هدفت الدراسة إلى توضيح كيفية عمل خطوات التخطيط الاستراتيجي في مدارس المناطق التعليمية في جنوب شرق الولايات المتحدة الأمريكية، كما هدفت الدراسة إلى التوضيح إلى أي مدى يرى المراقبون أن هذه العملية فعالة، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وقد شملت عينة الدراسة (180) من مراقبي المدارس في ست ولايات وهي فلوريدا وجورجيا وتينيسي وكينتاكي والميسيسيبي وجنوب كارولينا، وقد أجاب (129) منهم بصورة كاملة على أداة الدراسة، وقد كانت أداة الدراسة استطلاع ميداني. وقد أظهرت نتائج الاستطلاع النتائج الآتية:

- 1- إن (84.5%) من مدارس المناطق المذكورة لديها خطط استراتيجية.
- 2- إن (89.1%) من مراقبي التعليم يوافقون بشدة على أنه وكنتيجة للتخطيط الاستراتيجي فإن مصادر المناطق تستخدم بكفاءة أكبر.
- 3- إن (94.4%) من مراقبي التعليم يوافقون أو يوافقون بشدة على أن عملية التخطيط الاستراتيجي هي عملية قيّمة، وأن القادة التربويين في المناطق التعليمية يقدرّون التخطيط الاستراتيجي كعملية مفيدة ومريحة.
- 4- إن (66.7%) من مراقبي وخبراء التعليم أشاروا إلى أن فعالية التخطيط الاستراتيجي عالية.

3- دراسة (Campbell, 2003) بعنوان: أثر التخطيط الاستراتيجي على النمو المهني في المدارس العامة لمنطقتي بيركس وتشيستر في ولاية بنسلفينيا.

the perceived Impact of strategic planning on professional development in berks county and chester county public school (Penn Sylvania)

هدفت الدراسة إلى تحديد مدى فهم وإدراك المعلمين والإداريين في بيركس وتشيستر في ولاية بنسلفينيا لفعالية عملية التخطيط الاستراتيجي كأداة لتنفيذ أنشطة النمو المهني، وتوضح هذه الدراسة ما إذا كان النمو المهني الناتج بصورة خاصة من تطوير خطط استراتيجية تنفذ في مدارس منطقتي بيركس وتشيستر، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وكانت أداة

الدراسة عبارة عن استبانة لاستطلاع الخطة الاستراتيجية والنمو المهني، وقد شملت عينة الدراسة (162) معلماً وإدارياً في مدارس المنطقتين. وقد أوضحت نتائج الدراسة ما يلي:

- 1- انحياز المعلمين والإداريين في مدارس المنطقتين وتأييدهم للخطة الاستراتيجية.
- 2- إن مدارس المنطقتين بذلت جهوداً مركزة لدعم النمو المهني في حالة توضح أن الأدب التربوي يرى أن تحسين ممارسات التعليم أدت إلى تحسين تعلم الطلاب.
- 3- إن مدارس المنطقتين في ولاية بنسلفينيا حاولت تدعيم التعليم التراكمي الضروري لتنفيذ وتحقيق التغيير لمدارسهم.

4- دراسة (Grant and Thomases, 2004) بعنوان: التعرف على فوائد ومعوقات التخطيط الاستراتيجي في المؤسسات التعليمية في المرحلة (12) في الولايات المتحدة الأمريكية.

Definitions Benefites and Barriers of K-12 Educational Straegic Planning.

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى الموضوعات المتعلقة بفوائد ومعوقات تطبيق التخطيط الاستراتيجي في المؤسسات التعليمية. استخدم الباحث المنهج التحليلي. قام الباحثان بتحليل عينة مختارة من المؤلفات هي عبارة عن (60) كتاباً، و(29) مقالة صحفية، و(28) بحثاً محكماً من مؤتمرات عالمية، و(6) رسائل دكتوراه، ومصادر أخرى. وتوصل الباحثان بخصوص المعوقات إلى النتائج الآتية:

- 1- نقص التمويل لعمليات التخطيط الاستراتيجي.
- 2- ضعف الالتزام بالتخطيط الاستراتيجي والتطبيق العملي للخطة.
- 3- عدم المرونة التي أدت إلى ضعف التخطيط الاستراتيجي.
- 4- نقص مشاركة الأفراد بالتخطيط الاستراتيجي في التعليم.
- 5- دراسة (Defifo, 2008) بعنوان: عملية التخطيط الاستراتيجي: تحليل في كليتين صغيرتين في الولايات المتحدة الأمريكية.

The Strategic Process: An Analysis At Two Small Colleges.

هدفت الدراسة إلى تشخيص عملية التخطيط الاستراتيجي، ودوره في بناء علاقة الثقة في عملية صنع القرار، والدور الذي يجب أن يؤديه رئيس الكلية في عملية التغيير المخطط ودور التخطيط الاستراتيجي في تنمية أداء المؤسسات. اتبع الباحث منهج دراسة الحالة واستخدم المقابلات الفردية، وتحليل الوثائق والبريد الإلكتروني، واستخدم العينة الهادفة التي يمكن أن يستفيد منها بدرجة قصوى، وبناء على ذلك تم اختيار مؤسستين من ضمن (4004)

مؤسسة تعليم عالي في الولايات المتحدة الأمريكية، حسب تصنيف (كارينجي، 2005) وهاتان المؤسستان هما (أوكنيا وكوبر). وخلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- إن التخطيط الاستراتيجي يساعد العاملين على الفهم المشترك للمؤسسة ومستقبلها، وهذا يعتمد على عدة عوامل منها: الثقة بين الرئيس ومجلس الإدارة، والثقة بين الإدارة والعاملين وإن استخدام نمط الإطار المتعدد للقيادة (السياسي، والبيروقراطي، والزميل والاجتماعي) يؤهل لمستوى عال من التكامل والتميز والمرونة، ويوسع دائرة المشاركة عبر المناقشات للقضايا والقرارات الصعبة، والتي تناقش في مستويات إدارية أقل مثل قضية المشاركة في تحمل المسؤولية.

ج- اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

من خلال المراجعة المتأنية للدراسات السابقة نلاحظ أنها تناولت واقع التخطيط الاستراتيجي كنموذج للتخطيط المدرسي سواء العام أم التقني، والارتقاء بكفاية وفعالية النظم التعليمية والإدارة المرتكزة إلى المدرسة، بالإضافة إلى درجة توافر متطلبات التخطيط الاستراتيجي في المدارس وبيان مدى أهميته وأثرها على النمو المهني لهذه المدارس.

ونلاحظ أن الدراسة الحالية تشابهت مع الدراسات السابقة من حيث تناولها لموضوع التخطيط الاستراتيجي من حيث كفاءة نظام التعليم، والتجهيزات المتوافرة، ومصادر التمويل، إلا أنها تختلف معها من حيث ربط موضوع التخطيط الاستراتيجي للتعليم التقني والمهني بالتنمية الاقتصادية من خلال تحديد دوره (أي التخطيط الاستراتيجي للتعليم التقني والمهني) بتحقيق احتياجات سوق العمل الذي يعد مؤشراً رئيساً لتحقيق التنمية الاقتصادية في هذا المجال.

ثالثاً: مشكلة الدراسة:

تبرز مشكلة البحث في أن الحكومة مع كل ما بذلته في سبيل تنمية الموارد البشرية وتطويرها للنهوض بالعملية التنموية لم تعط التعليم المهني والتقني مكانته المناسبة بما يواكب التطورات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية، إذ أصبح لزاماً عليها النهوض بالتعليم التقني والتدريب المهني وتوسيع قاعدته وتطوير نوعيته وربطه مباشرة باحتياجات سوق العمل على المستوى المحلي أو الاقليمي. ويمكن صياغة مشكلة الدراسة بالتساؤل الآتي:

ما هو واقع التخطيط الاستراتيجي في التعليم التقني والمهني؟ وما هو دوره في التنمية الاقتصادية؟

وينتفع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

1- هل هناك علاقة بين كفاءة التعليم التقني والمهني ودوره في تحقيق احتياجات سوق العمل؟

2- هل هناك علاقة بين التجهيزات المتوافرة في التعليم التقني والمهني ودوره في تحقيق احتياجات سوق العمل؟

3- هل هناك علاقة بين تمويل التعليم التقني والمهني ودوره في تحقيق احتياجات سوق العمل؟

رابعاً: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

1- دراسة العلاقة بين كفاءة التعليم التقني والمهني ودوره في تحقيق احتياجات سوق العمل؟
2- دراسة العلاقة بين التجهيزات المتوافرة في التعليم التقني والمهني ودوره في تحقيق احتياجات سوق العمل؟

3- دراسة العلاقة بين مصادر تمويل التعليم التقني والمهني ودوره في تحقيق احتياجات سوق العمل؟

4- دراسة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة في التخطيط الاستراتيجي للتعليم المهني والتقني تبعاً لمتغير الاختصاص.

خامساً: أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في النقاط الآتية:

1- أهمية التخطيط الاستراتيجي في رسم السياسات والخطط لبرامج التعليم التقني والمهني من خلال ايجاد شراكة حقيقية مع القطاع الخاص وسوق العمل.

2- أهمية التعليم المهني والتقني في تنمية القوى العاملة، والتقليل من نسبة البطالة المنتشرة بين الشباب.

3- أهمية التعليم المهني والتقني في تحقيق الأهداف الاجتماعية لتحقيق المزيد من التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتطوير الإمكانيات لجميع الأفراد للمشاركة الفعالة في وضع وتنفيذ هذه الأهداف.

4- دور التعليم المهني والتقني في فهم الجوانب العلمية والتكنولوجية للحضارة المعاصرة، والتمكين من المساهمة السليمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

سادساً: متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: التخطيط الاستراتيجي في التعليم التقني والمهني، ويتمثل في هذه الدراسة بالمحاور الآتية:

- 1- كفاءة التعليم التقني والمهني.
- 2- التجهيزات المتوافرة في التعليم التقني والمهني.

3- مصادر التمويل.

المتغير التابع: التنمية الاقتصادية. ويعد دور التعليم التقني والمهني في تحقيق احتياجات سوق العمل مؤشراً أساسياً على التنمية الاقتصادية في هذه الدراسة.

سابعاً: فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التخطيط الاستراتيجي للتعليم المهني والتقني ودوره في تحقيق احتياجات سوق العمل.

ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة التعليم المهني والتقني ودوره في تحقيق احتياجات سوق العمل.

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التجهيزات المتوافرة في التعليم المهني والتقني ودوره في تحقيق احتياجات سوق العمل.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تمويل التعليم المهني والتقني ودوره في تحقيق احتياجات سوق العمل.

الفرضية الرئيسية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة في دور التخطيط الاستراتيجي للتعليم المهني والتقني تبعاً لمتغير الاختصاص.

ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة في كفاءة التعليم المهني والتقني تبعاً لمتغير الاختصاص.

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة في التجهيزات المتوافرة بالتعليم المهني والتقني تبعاً لمتغير الاختصاص.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة في تمويل التعليم المهني والتقني تبعاً لمتغير الاختصاص.

الفرضية الرئيسية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة في دور التعليم المهني والتقني في تحقيق احتياجات سوق العمل تبعاً لمتغير الاختصاص.

ثامناً: مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكوّن مجتمع الدراسة من جميع العاملين (إداريين ومدرسين)، في مدارس التعليم المهني والتقني (تجاري، صناعي، مشترك، نسوي) في محافظة اللاذقية، والبالغ عددهم (1715) إداري ومدرّس. ولتحديد حجم العينة اللازم سحبها من المجتمع السابق (الإداريين

والمدرّسين)، اعتمدنا على قانون العينة الإحصائي، حيث بلغ حجم العينة (314) إداري ومدرّس، وتمّ توزيعها بشكل متناسب على (المدارس التجارية والصناعية والمشاركة والنسوية)، وسيرد في القسم العملي من هذه الدراسة تفصيل دقيق لمجتمع الدراسة وعينتها.

تاسعاً: مصادر جمع البيانات وأدواته:

- 1- الكتب والدوريات والبحوث والدراسات الجامعية الأجنبية والعربية.
- 2- الوثائق والسجلات والتقارير الرسمية والمجموعات الإحصائية.
- 3- استبانة التخطيط الاستراتيجي في التعليم التقني والمهني ودوره في التنمية الاقتصادية.

عاشراً: منهجية الدراسة:

تمّ في هذه الدراسة إتباع المنهج الوصفي التحليلي، وتمّ تكوين الإطار النظري للدراسة من خلال الكتب والدوريات والدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة. كذلك تمّ اعتماد أسلوب المسح الإحصائي من خلال جمع البيانات من مفردات العينة باستخدام أداة الدراسة (الاستبانة)، بغرض إتمام الدراسة الميدانية.

حادي عشر: حدود الدراسة:

- أ- الحدود المكانية: المدارس التجارية والصناعية والنسوية المهنية في محافظة اللاذقية.
- ب- الحدود الزمانية: تمّ إجراء هذه الدراسة خلال الفترة 2011-2014.

الفصل الأول □

التخطيط الاستراتيجي في التعليم □

محتويات الفصل:

- 1-1- مقدمة
- 2-1- مفهوم التخطيط الاستراتيجي للتعليم
- 3-1- مبررات التخطيط التعليمي ودواعيه
- 4-1- مستلزمات التخطيط التعليمي
- 5-1- أهداف التخطيط التعليمي
- 6-1- فوائد التخطيط الاستراتيجي للتعليم
- 7-1- مداخل التخطيط التعليمي
- 8-1- مراحل التخطيط الاستراتيجي للتعليم
- 9-1- مشكلات التخطيط الاستراتيجي للتعليم
- 10-1- متطلبات تطبيق مدخل التخطيط الاستراتيجي للتعليم
- 11-1- الأنشطة المرتبطة بتطبيق مدخل التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التعليم
- 12-1- تجارب بعض الدول في التخطيط الاستراتيجي للتعليم المهني والتقني
- 13-1- الإستراتيجية الوطنية للتعليم المهني والتقني في سورية
- 14-1- الخطة الخمسية العاشرة (قطاع التعليم والبحث العلمي)

الفصل الأول

التخطيط الاستراتيجي في التعليم

1-1- مقدمة:

يعد التعليم من أهم مفاتيح التنمية بكل أبعادها، البشرية منها والمادية. حيث ان التعليم يقوم بدور رئيس في بناء قوة عمل منتجة كما يؤدي مهمة أساسية في تربية الأجيال وفي تطوير العقل الذي يساعد في عملية البناء والتطوير والنهوض بالإنتاج والإنتاجية. والتعليم يعتبر القاعدة الأساسية لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

ونظراً لأهمية التعليم زاد الاهتمام في السنوات الأخيرة بالتخطيط الإستراتيجي في حقل التربية والتعليم. حيث ان التخطيط الاستراتيجي يعد أكثر الأفكار شيوعاً بالنسبة لكيفية اتخاذ القرارات الإستراتيجية في المؤسسات. وصياغة الاستراتيجية عملية مقصودة بشكل متميز وتتطوي على أسلوب منطقي عقلاني مخطط تجاه المؤسسة وبيئتها. ويقوم أعضاء الإدارة العليا في أي مؤسسة بوضع الأهداف والغاية الإستراتيجية الواضحة والمحددة تحديداً واضحاً. وبعد تحديد الهدف أو الإستراتيجية يتم تحليل المؤسسة وبيئتها الداخلية والخارجية بانتظام من حيث الوضع الإستراتيجي ووضع المنافسين، ونقاط القوة والضعف بالمؤسسة ومدى توافر الموارد. ويتم تقدير أهمية المعلومات التي تم جمعها والخيارات الإستراتيجية التي يمكن تحقيق الهدف من خلالها أو حل المشكلة الإستراتيجية.

2-1- مفهوم التخطيط الاستراتيجي للتعليم:

تعددت الدراسات التي تناولت مفهوم التخطيط الاستراتيجي للتعليم والتي انطلقت من المفهوم العام للتخطيط الاستراتيجي الذي يركز على أنه: أسلوب منظم تقوم به المنظمة لتحديد القرارات المتعلقة بالقضايا المهمة والجوهرية لبقائها وحيويتها واستمرارها على المدى الطويل. وتكون هذه القضايا بمثابة الأساس لكل الخطط التي يتم تطويرها لأي فترة زمنية لاحقة. ويعنى التخطيط الاستراتيجي بتصميم الإستراتيجية طويلة المدى لتوفير المعلومات حول أهداف المنظمة وتوجهاتها الأساسية؛ لتكون الموجه الأساسي لكل العمليات والأنشطة التشغيلية للمنظمة (الجهني، 2009، ص153).

عرف "Kotler" ومورفي التخطيط الاستراتيجي للتعليم بأنه: العمل على تطوير التوافق الاستراتيجي ما بين المنظمة التعليمية وفرص السوق المتغيرة، ويستهدف تطوير أداء المنظمة لتحقيق مسيرته (أبو زيد، 2007). كما عرف "Betrsen" التخطيط الاستراتيجي للتعليم بأنه:

التخطيط الذي يؤدي إلى تعزيز عملية التكيف والانسجام بين المؤسسة التعليمية والبيئة التي تتميز بطابع التغيير، من خلال تطوير نموذج قابل للتعديل يمكن تطبيقه بغية تحقيق مستقبل المنظمة التعليمية ووضع استراتيجيات لتسهيل التكيف والانسجام (أبو زيد، 2007). وعرف "Roan" التخطيط التعليمي بأنه: عملية قوامها الملائمة بين نتائج تقييم البيئة الخارجية للمؤسسة التعليمية وبين موارد البيئة الداخلية والقدرة والسيطرة على نقاط الضعف (عبد الجود، 2004، ص189). وعرف (الجندي، 2002، ص133) التخطيط التعليمي بأنه: عملية مستمرة تشمل عددا من الأنشطة التي تحدث في ترتيب وتنظيم معين عبر وقت محدد وتتوقف طبيعة تلك الأنشطة والعلاقات بينها على بنية التخطيط واختيارات المخططين الذين يقومون بعملية التخطيط ودرجة الأولويات وعلى المعوقات التي تؤثر في عملية التخطيط التعليمي. من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن التخطيط الاستراتيجي للتعليم هو: التحليل العقلي المنظم في عمليات التطوير التعليمي الذي يهدف إلى جعل التعليم أكثر فعالية وكفاءة في استجابته لحاجات وأهداف طلابه ومجتمعه. ونرى أن التخطيط الاستراتيجي للتعليم يعطي الأفراد فرصاً متزايدة من التعليم حتى تتكشف مواهبهم وقدراتهم، ومن ثم يتم استغلال هذه المواهب والقدرات في خدمة المجتمع مما يؤدي إلى تطور الاقتصاد والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. أما بالنسبة للتخطيط الاستراتيجي للمؤسسة التربوية يمكن القول بأنه عملية فكرية تتصور فيها المؤسسة التربوية مستقبلها فتضع الاجراءات الضرورية لبلوغ ذلك المستقبل. لذلك يمكن اعتبار التخطيط الاستراتيجي للمؤسسة التربوية بأنه عبارة عن جهود تشاركية لفريق العمل في المدرسة لتحسين عملية اتخاذ القرار المؤدي إلى تحقيق الرؤية وانجاز المهمة.

1-3- مبررات التخطيط الاستراتيجي للتعليم ودواعيه:

يرجع الاهتمام بالتخطيط التعليمي إلى العوامل التالية (دهيش، 2005، ص173):

1- الإيمان المتزايد بالتخطيط وأهميته، فهو يمثل الأداة العلمية الوحيدة الجديرة بإنسان العصر الحديث، المتلائمة مع الروح العلمية والعقل العلمي، الذي يهدف إلى السيطرة على الأشياء والإمساك بزمامها.

2- عامل الزيادة في السكان: تعتبر الزيادة السكانية عاملاً أساسياً في زيادة الطلب على التعليم حيث شهدت السنوات الأخيرة زيادة كبيرة في التعداد السكاني وربما كان ذلك بسبب الوعي الصحي وانخفاض معدلات الوفيات مقارنة بالمواليد وبالتالي أصبح لدى المجتمعات أعداداً كبيرة من الأطفال وصغار السن ممن هم في سن التعليم، وهذا تطلب ضرورة التخطيط التعليمي لاستيعاب هؤلاء الأطفال في مؤسسات التعليم المختلفة.

3- اعتبار التعليم استثمار بشري له عائد ومردود اقتصادي واضح وهناك ترابط وتكامل بين التقدم الاقتصادي والتقدم التعليمي، لأن البلد المتخلف اقتصادياً هو متخلف تربوياً ولذلك فقد ألغيت الأفكار والمعتقدات القديمة التي كانت تعتبر رؤوس الأموال التي تنفق على التعليم مستهلكة في مجال الخدمات للمجتمع ولا مردود لها.

4- التغيير في تركيب المهن والوظائف وما يتطلبه ذلك من مستويات مختلفة من المهارات والخبرات الضرورية لمواكبة التطور في هيكل العمالة.

ويضاف إلى العوامل السابقة ما يلي (الرفاعي، 2000، ص111-113):

1- عامل التقدم العلمي والتكنولوجي ضرورة مواكبة التربية والتعليم للتقدم الحاصل في المجتمع، فأى تقدم اقتصادي أو تكنولوجي يحتاج إلى الأيدي العاملة المدربة التي تحسن التعامل مع ما هو جديد في كل مجال.

2- ارتفاع تكلفة ونفقات التعليم وقد ازدادت هذه المشكلة لأسباب عدة، وأهم هذه الأسباب زيادة عدد السكان، وتزايد الطلب على التعليم الأمر الذي أدى إلى ازدياد الاعتمادات والمخصصات التعليمية المختلفة، مما أدى إلى ضرورة تخطيط التعليم لترشيد النفقات وتجنب الهدر في التعليم.

3- التداخل بين المشكلات التربوية والحلول التي تقدم لبعضها، فلا يمكن النظر إلى بعض الموضوعات وتقديم الحلول الجزئية لها دون النظر إلى بعض الجوانب الأخرى ومثال على ذلك أنه لا يمكن التركيز على المشكلات في التعليم العالي دون النظر إلى ما دون ذلك من التعليم الثانوي الذي يعد أساساً للتعليم العالي.

1-4-1 مستلزمات التخطيط الاستراتيجي للتعليم:

عند القيام بعملية التخطيط التعليمي فإنه لا بد من مراعاة الكثير من الأمور لكي تحقق عملية التخطيط الغاية المنشودة منها، ومن أهم هذه الأمور أن يكون التخطيط التعليمي متوافقاً مع مشكلات المجتمع واحتياجاته وتطلعاته أي ربط التعليم بعجلة الإنتاج وخطط المستقبل ولأنّ الهدف من التخطيط التعليمي هو نجاح العملية التعليمية لذلك فإن التخطيط يجب أن يركز أيضاً على المتعلم لأنه أساس العملية التعليمية ، والتخطيط التعليمي كأى عملية تخطيط يجب أن يراعي النقاط التالية (حافظ، 2007، ص64):

1- ترتيب مشروعات التخطيط التعليمي طبقاً للأولوية والأهمية.

2- تحديد وتوضيح الأهداف المنشودة بطريقة تزيد من تأييد ومساندة الأفراد العاملين لها وتضاعف حماسهم من أجلها.

3- التعرف على العناصر والإمكانات المادية والبشرية وحصر ما يلزم لتحقيق الأهداف كخطوة مبدئية نحو العمل والسعي وراء توفيرها.

4- رسم السياسات وتحديد الطرق والأساليب الواجب إتباعها من أجل تحقيق الأهداف.

5- وضع جدول زمني للعمليات والإجراءات اللازمة لإنجاز الأعمال والأنشطة الضرورية لتحقيق الأهداف المرسومة.

6- التنبؤ بالصعاب والعقبات والمشكلات التي يحتمل حدوثها وذلك لكي يتيسر العمل على تلافيه قبل وقوعها ومعالجتها إذا حدثت.

5-1- أهداف التخطيط الاستراتيجي للتعليم:

التخطيط بمفهومه الشامل يهدف إلى تحقيق أهداف متنوعة ومتعددة مرتبطة بكل أركان المجتمع وبما أن تركيزنا هنا على التخطيط التعليمي بوجه الخصوص، فمن الجدير بالذكر الإشارة إلى أن التعليم يعتبر العمود الفقري لعملية التنمية، ولا ينفك عنها بل هو مصنع إعداد الكوادر المؤهلة لحمل هم التنمية على عاتقها، والتنمية منظومة متكاملة من العمليات التي تلائم وتهم المجتمع بكل زواياه وأركانه، وهي تتنوع ما بين سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية وهذا يقرن أهداف التخطيط التعليمي بكل جزء منها لأنه في النهاية يسهم بشكل كبير في صياغة هذه العوامل وتطويرها وربما تغييرها، وتتلخص أهداف التخطيط التعليمي بالآتي:

1-5-1- الأهداف الاجتماعية للتخطيط الاستراتيجي للتعليم:

تتلخص الأهداف الاجتماعية للتخطيط التعليمي فيما يخص الفرد بمنح جميع أفراد الشعب رجالاً ونساءً فرصاً متكافئة للتعليم، وضمان حصول كل فرد في المجتمع على نوع التعليم الذي يتناسب مع قدراته وإمكاناته. أما بالنسبة إلى المجتمع فيمكن تلخيص هذه الأهداف بالعمل على تطوير المجتمع والنهوض به من خلال توفير الأيدي العاملة المدربة اللازمة لتطويره، والمساهمة في عملية تحديث المجتمع وتحويله إلى مجتمع راقٍ وحديث متميز بالمرونة والحركة الاجتماعية، بالإضافة إلى المحافظة على كل ما هو قيم ومفيد من تقاليد المجتمع وتراثه ومثل أفرادهِ وكل ما يعتقدون أنه خير وجميل (فهيم، 2000، ص48).

وترى الباحثة أن التخطيط التعليمي يُساهم في التنمية الاجتماعية لأنه يعمل على تكوين الأفراد وتنمية شخصيتهم وفق رغباتهم وطموحاتهم من جهة ووفق احتياجات المجتمع من جهة أخرى.

1-5-2- الأهداف الاقتصادية للتخطيط الاستراتيجي للتعليم:

يُعدّ التعليم في نظر كثير من علماء الاقتصاد عاملاً من عوامل إحداث التنمية الاجتماعية والاقتصادية، و لكن في منظور الأفراد والحكومات ما هو إلا نوع من الاستهلاك كالسلع الاستهلاكية غير أنّ التعليم كسلعة استهلاكية تتميز عن السلع الأخرى بعدة مميزات: فهو سلعة استهلاكية معمرّة باقية مع الإنسان طول حياته وغير نافذة و له تأثير كبير على أنواع الاستهلاك الأخرى بالتعديل والتهديب كما أنه يؤدي إلى تطوير الإنسان وترقية شخصيته وبالتالي تحسين مروده وهكذا فإنّ الأهداف الاقتصادية للتخطيط التعليمي تتمثل في (محمد، 2002، ص153):

- 1- مقابلة احتياجات البلاد في المدى القصير والبعيد من القوى العاملة كميّاً أو كفيّاً.
 - 2- العمل على رفع الكفاءة الانتاجية للفرد عن طريق اكسابه المزيد من المهارات والخبرات وزيادة القدرة على التحرك الوظيفي بسهولة وفقاً لظروف الانتاج أو التغييرات في الاقتصاد.
 - 3- الحد من البطالة المنتشرة بين المتعلمين، لأنّ عملية التخطيط التربوي الناجح تكفل تشغيل قوى العمل المتوفرة في البلاد وفقاً لمخرجات التعليم.
 - 4- المساهمة في الإسراع في عملية التطوير الاقتصادي والصناعي وذلك عن طريق تنشيط البحث العلمي وإعداد الأفراد المؤهلين للقيام بالأبحاث.
 - 5- تنسيق وترشيد سياسة الانفاق على أنواع التعليم واستغلال مخصصات التعليم أقصى استغلال ممكن مما يؤدي الى زيادة كفاءة إنتاجيته الى أقصى حد.
- وترى الباحثة أنّ التخطيط التعليمي يُساهم في التنمية الاقتصادية من خلال تمكين التعليم الاستفادة من القطاعات الأخرى من حيث التمويل لأنّه سوف يُزوّد مستقبلاً حاجاتها من الكوادر المؤهلة المتخصصة في مجالات هذه القطاعات، وتزداد مساهمة التعليم في التنمية الاقتصادية كلّما تنوعت الاختصاصات في ميدان التعليم لسد الاحتياجات المختلفة من القوى العاملة المؤهلة والمدربة في قطاعات سوق العمل كافة، بالإضافة إلى فتح مجالات جديدة للبحث العلمي الهادف للتنمية الاقتصادية.

1-6- فوائد التخطيط الاستراتيجي للتعليم:

بما أنّ التخطيط الاستراتيجي هو العملية التي من خلالها ترى المؤسسة مستقبلها، وتطور أدائها لتحقيق هذا المستقبل، لذلك فإنّ فوائد التخطيط الاستراتيجي متعددة أهمها ما يلي (الشويخ، 2007، ص30-31):

- 1- توحيد جميع الجهود داخل المؤسسات نحو غايات واحدة.

2- تحديد الأهداف والتوجه اللازم لمستقبل المؤسسة ككل مما يؤدي إلى تطوير، وتحسين الأداء الكلي للمؤسسة على المدى البعيد.

3- جعل المديرين باستمرار أكثر استجابة ووعياً بظروف البيئة سواء الداخلية أم الخارجية وتغييراتها.

4- تنمية عادات التفكير في المستقبل، مما يوفر للمؤسسة إمكانية أفضل لرؤية المستقبل من خلال تحديد نقاط القوة والضعف في المؤسسة.

5- توفير فرصة مشاركة جميع المستويات الإدارية في عملية التخطيط وهذا يقلل من المقاومة التي تحدث عند القيام بتنفيذ أي برنامج للتغيير.

6- يُساعد في توفير كم كبير من المعلومات من خلال تحديد وتقدير الفرص المستقبلية.

كذلك المشكلات المتوقعة بالإضافة إلى تحديد توجهات المؤسسة في المستقبل.

أما بالنسبة للتخطيط الاستراتيجي للتعليم فإنها تتمثل فيما يلي (الكردي، 2010، ص23):

1- يُزود التخطيط الاستراتيجي المنظمات التعليمية بالأفكار الرئيسية لها لتكوين وتقييم الأهداف والخطط والسياسات.

2- يُساعد إدارة التعليم على تحديد القضايا الجوهرية التي تواجهها التي يجب الاهتمام بها.

3- يُساعد التخطيط الاستراتيجي على توجيه وتكامل الأنشطة الإدارية والتنفيذية.

4- يُسهّل عملية المقارنة وتقييم الأداء الوظيفي للمنظمة التعليمية.

5- يُساعد القادة التربويين على صنع قرارات استراتيجية مستقبلية دقيقة وواضحة.

6- يُفيد التخطيط الاستراتيجي في إعداد كوادرات للإدارة التعليمية العليا.

7- يُساعد في زيادة قدرة المنظمة على الاتصال بالمجموعات ووضوح الرؤية.

1-7- مداخل التخطيط الاستراتيجي للتعليم:

إنّ مداخل التخطيط هي الأسلوب العلمي الذي يمكن إتباعه عند وضع الخطة وتختلف الأساليب باختلاف القائمين على التخطيط ومجالاته وأهدافه، وتبيّن التجارب والاتجاهات التخطيطية المعاصرة أنّه يمكن الجمع بين مدخلين أو أكثر لوضع خطة التعليم بهدف تنفيذها وتقوميتها وجعلها أكثر ملائمة لظروف التعليم ومتغيراته وعلاقته بمجتمعه، وهناك ثلاثة مداخل معروفة في التخطيط التعليمي يستخدمها الباحثون هي مدخل إعداد القوى العاملة، ومدخل التكلفة والعائد، ومدخل الطلب الاجتماعي.

1-7-1- مدخل إعداد القوى العاملة:

إنّ الطلب المتزايد على التعليم وخاصةً في الدول النامية، أدى إلى التوسع في التعليم لمقابلة الاحتياجات الثقافية والاجتماعية، ولكن هذا التعليم لم يصاحبه تدريباً كافياً أي كان نظرياً فقط،

ومن المعروف أنّ التعليم المهني بدون تدريب يؤدي إلى إفراز متعلمين غير مؤهلين في سوق العمل ممّا يؤدي إلى اضطراب هذه السوق وتأرجحه بين الزيادة والنقصان في تخصصات ومستويات عدّة ناهيك عن التضخم في أعداد الخريجين الذي يفوق الطلب في سوق العمل حيثُ تبيّن أنّ التعليم في هذه الدول خصوصاً التعليم المهني ينمو بسرعة تزيد مرتين أو ثلاث مرات عن معدلات فرص العمل في القطاع الاقتصادي وترتب على ذلك نتائج أهمها (البوهي، 2001، ص49):

- 1- بطالة المتعلمين.
 - 2- انخفاض الأجور.
 - 3- استخدام المؤهلات العليا في وظائف كتابية بسيطة .
 - 4- انخفاض إنتاجية العمالة وبالتالي انخفاض الإنتاج العام .
- الأمر الذي أعطى أهمية كبيرة لضرورة تخطيط التعليم وفقاً للاحتياجات الفعلية من القوى العاملة وبالتالي ضرورة تطبيق مدخل القوى العاملة لتخطيط التعليم الذي يقوم على التنبؤ المستقبلي بالاحتياجات من القوى العاملة على أسس سليمة من خلال معايير ومقاييس وأسس يُبنى عليها هذا المدخل. ومن العوامل التي زادت الاهتمام بمدخل القوى العاملة لتخطيط التعليم:

- 1- تزايد الطلب على العمال الأكثر مهارةً وتدريباً في جميع التخصصات وعلى جميع المستويات وخصوصاً المستويات الدقيقة والنادرة، مما استدعي تخطيط التعليم لتلبية هذه الاحتياجات.
- 2- تغير طبيعة العمل ومستويات المهارة المطلوبة للمهن فرض الاهتمام بالتخطيط الكيفي للتعليم ليتلاءم محتواه مع مواصفات المهن والوظائف.
- 3- إعداد القوى العاملة عن طريق التعليم يتطلب فترة طويلة قد تمتد إلى عشرين سنة لذلك يجب تقدير الاحتياجات المباشرة من القوى العاملة كماً وكيفاً، ثم ترجمتها إلى احتياجات مهنية، واتخاذ ذلك وسيلة لتخطيط التعليم لفترة قادمة.
- 4- إنّ الوصول إلى التشغيل الكامل يتطلب التخطيط التعليمي وتطبيق مدخل إعداد القوى العاملة.
- 5- استخدام مدخل القوى العاملة يقوي العلاقة بين التعليم والعمالة والعمل المنتج، باعتبار التعليم جزء أصيل من عملية التنمية الشاملة ويتوقف تحقيقها على كفاية النظام التعليمي في تلبية الاحتياجات من العمالة المؤهلة والمدرّبة مما يضمن نشر التعليم وتحسين نوعيته وزيادة فاعلية العمل وضمن أقصى مساهمة للتعليم في عمليات التنمية.

6- أدى التطور العلمي والتكنولوجي إلى حدوث تغيير في تركيب المهن والوظائف مما تطلب من التعليم الاهتمام بالتدريب المنظم والمستمر للحصول على المهارة والخبرة اللازمة للانتقال بين المهن والوظائف.

1-7-2- مدخل الطلب الاجتماعي:

يعني بالنظرة الإنسانية التي ترى أنّ للتعليم أهدافاً أخرى غير الأهداف الاقتصادية ومعياره هو تلبية الاحتياجات الثقافية للمجتمع برمته (مرسي، 1998، ص34). وهذا يعني التعرف على الاحتياجات المستقبلية من التعليم تبعاً لمقدار الطلب الاجتماعي عليها، وتقدير هذا الطلب على التعليم على أساس سكاني أو ديمغرافي من حيث عدد الأماكن الدراسية المطلوبة في مختلف أنواع التعليم ومستوياته وتقدير نسبة التلاميذ الملتحقين بالمدارس أو المطلوب إلحاقهم بها. وبالمقارنة بين مدخل الطلب الاجتماعي ومدخل القوى العاملة نجد أنّ أسلوب الطلب الاجتماعي على التعليم يهتم بتوفير مختلف أنواع التعليم لكل تلميذ حسب قدراته وإمكانياته ورغباته. وبينما يركز أسلوب متطلبات القوى البشرية على حاجة الاقتصاد القومي من هذه القوى أي أنّ أسلوب الطلب الاجتماعي يقوم على أساس التخطيط لتوفير قوة بشرية متعلمة بصرف النظر عن متطلباته أو حاجة سوق العمل. إلا أنّ هذين المدخلين لم يستطيعا تحقيق الهدف المرجو منهما، وخاصة مدخل القوى العاملة إذ لم يستطع أن يقدم حلاً لمشكلة تخصيص الموارد المتعلقة بالتعليم عموماً وبالمالي منه خصوصاً. ولقد كان أسلوباً غير منطقي لذلك فشل في حل المشكلات التي ارتبطت بالتعليم. ونتجت عنه زيادة عدد الخريجين العاطلين عن العمل و أزمة تمويل التعليم في العالم عموماً وفي الدول النامية ، مما مهد الطريق أمام ظهور المدخل الثالث وهو مدخل التكلفة والعائد.

1-7-3- مدخل التكلفة والعائد:

أخذ هذا المدخل تسميات متعددة مثل تحليل معدل العائد، تحليل سعر المنفعة، تحليل فوائد أو منافع التعليم، ويفترض هذا المدخل الذي أظهر مرونة أكبر من المدخلين السابقين حساب التكاليف المرتبطة بالمرحلة التعليمية المطلوب معرفة عائدها. حيث يقوم هذا المدخل على أساس أن التعليم مجال من مجالات الاستثمار وأن الفائدة الاقتصادية لمختلف مستويات التعليم يمكن مقارنتها بتقدير معدلات العائد أو المردود الفردي والاجتماعي منها، حيث يعتمد هذا المدخل على حساب معدل العائد باعتباره أحد المؤشرات على الفائض والندرة لكل مستوى تعليمي أو اختصاص تعليمي وبالتالي يُوجّه الاستثمار إلى الأماكن التي يكون فيها معدل العائد مرتفعاً أسوأه بأي استثمار آخر (فهمي، 2002، ص75). ولقد كان هناك عدة أسباب أدت إلى نشوء هذا المدخل وأهمها ما يلي:

لم يكن التعليم المعترف به عالمياً كشكل من أشكال الاستثمار البشري يُحقق فوائد اقتصادية ويُسهم في مستقبل ثروات البلاد عن طريق زيادة الإنتاجية وبالتالي كان الإنفاق على التعليم جزئياً لأن مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي تُعتبر محدودة، وهذا يُثير عدة أسئلة منها:

1- هل الاستثمار في رأس المال البشري أكبر مساهمة في النمو الاقتصادي من الاستثمار في رأس المال المادي.

2- هل جميع اشكال التعليم متساوية في الانتاجية.

3- هل التعليم استثمار مربح للأفراد والمجتمع بشكل جيد.

كل هذه الاسئلة تدور حول قضية واحدة أساسية هي العلاقة بين العوائد والتكاليف في التعليم مما أدى إلى ظهر مدخل التكلفة والعائد (Woodhall,2004.p23).

لكن استخدام أسلوب العائد والتكلفة في تحليل عوائد التعليم أثار عدّة اعتراضات من قبل المربين بحجة عدم مناسبة هذا الأسلوب لقياس التعليم.

ومن أهم هذه الاعتراضات ما يلي (وزارة التعليم العالي بالجزائر، 2007، ص20):

1- هنالك صعوبات منهجية وعلمية في قياس العائد من التعليم مثل صعوبة القياس الكمي لأشياء غير مادية وكذلك صعوبة قياس أثر التعليم وحده على انتاجية العمل وعدم دقة استخدام الأجور كمؤشرات أو دليل على الكفاية، وتأخر ظهور العائد الاقتصادي للإنفاق على التعليم. بالإضافة لإهمال الآثار الثقافية والإيديولوجية للتعليم، وتجاهل دور المعلم والبحث العلمي.

2- إن معدلات العائد تنطبق على الماضي فقط، وقد تتغير كثيراً في المستقبل، لذلك قد يُساعد معدل العائد على تحديد الاتجاه فقط وليس حجم التعليم، وأنّ البيانات غير موثوق بها لتذبذبها واهتمام أدوات التعليم بالجوانب الكمية وإهمال النوعية ولم تقم هذه الدراسات بمقارنات متعددة لتحديد أهمية وعائد كل نوع أو مهنته.

3- ويعد من أكبر مشكلات قياس العائد هي التشكيك في مدى تمثيل الدخل الناتج للإنتاجية الحديثة عند مستوى تعليمي معين، إضافةً إلى أنّ العائدات تتأثر بالذكاء والحافزية والدوافع المالية لدى الأفراد، كما أنّها لا تحتوي على قياس العائدات الخارجية كالتيكنولوجيا، النضج والثقافة.

كما أنّ هناك آثار اجتماعية أخرى للتربية والتعليم (غير اقتصادية) لا يمكن قياسها وتُسمى أحياناً العوائد الخارجية عوائد غير مباشرة مثل النضج، السعادة وطريقة العيش.

لكن عدداً آخر من المستخدمين لهذا الأسلوب في قياس الآثار الاقتصادية المباشرة للتعليم أشار إلى عدد من الفوائد لحساب عوائد التعليم:

1- أنّ أهمية مدخل التكلفة والعائد يؤكد أهمية الكفاءة الاقتصادية في تخصيص وتوزيع الموارد المالية المحدودة وتقدير أولويات الاستثمار في التعليم.

2- يهتم هذا المدخل بالمقارنة بين معدلات العائد من التعليم ومعدلات العائد من الاستثمارات الأخرى، لمساعدة متخذي القرار لتحديد أفضل الطرق لتخصيص الموارد مستقبلاً فيما بين التعليم وسائر أنواع الاستثمارات الأخرى بـغية تحقيق أفضل عائد جديّ في كل الأبعاد.

3- يُعدّ مُعدّل العائد أداة رئيسية في التخطيط التعليمي كما في التخطيط الاقتصادي فقد أدت هذه النظرة إلى تحويل الانتباه نحو العائد الاقتصادي من التعليم الذي يعود للمجتمع والفرد حيثُ يتمثل العائد المجتمعي في زيادة الانتاج وتحسينه مما يُساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والعائد الفردي يتمثل في ارتفاع الدخل الذي يختلف تبعاً لنوع التعليم الذي يعكس نوع الاستثمار فيه كدليل على كمية الأرباح بالإضافة إلى المنافع الأخرى.

8-1- مراحل التخطيط الاستراتيجي للتعليم:

إنّ التخطيط الاستراتيجي يتكون من مراحل عدّة، ولكن هذه المراحل قد تختلف من مؤسسة إلى أخرى وفيما يلي سوف نذكر مراحل التخطيط الاستراتيجي للتعليم:

أ- المرحلة الأولى: الإعداد

مع افتراض المخاطرة المتزايدة التي تحيط بالمنشأة ككل، ومع ازدياد أعباء المنافسة التي يفرضها التطور المتلاحق، لا بُدّ من الإعداد الجيّد لمستقبل المنشأة ووضع الرؤية لما ينبغي أن تكون عليه لتجاوز العقبات التي يُمكن أن تعترضها وللتغلب على المخاطر ورسم مستقبل أفضل لها لذا تضمنت مرحلة الإعداد للتخطيط الاستراتيجي عدّة خطوات هي:

الخطوة الأولى: التحليل الاستراتيجي:

إنّ مرحلة التحليل تتطلب تجميع كم هائل من البيانات والمعلومات عن الظروف المحيطة بقطاع التعليم، وإنّ المخططين في هذه المرحلة يدرسون بعناية جوانب نظام التعليم على الصعيدين الداخلي والخارجي وذلك من خلال دراسة العوامل البيئية الخارجية وتحليلها، ومن خلال تحديد الفرص المتاحة للمنظمة التعليمية، ومن ثمّ تفحص مدى كفاءة وفعالية مُدخلات ومُخرجات النظام التعليمي في وضعها الحالي، وهذا يُساعد على تحديد القضايا الحرجة والتحديات للعمل على معالجتها وإيجاد الحلول المناسبة لها. (Chol CHANA, 2008.P.5)

وبما أنّ التحليل الاستراتيجي هو عملية جمع كم من البيانات والمعلومات ، فإنّ البيانات المطلوبة لعملية التحليل الاستراتيجي تصنف عادةً إلى (السلمي، 2000، ص129-130):

1- المعلومات التاريخية التي توضح القيم السابقة للظواهر واتجاهاتها للزيادة أو الانخفاض أو الثبات وقيمة المعلومات التاريخية تُمكن من استخلاص بعض المؤشرات الأساسية التي تدل على الاتجاهات المستقبلية للظاهرة.

2- المعلومات الحاضرة، وهي تصف أبعاد الموقف كما هو في نقطة الزمن الحالية، وهي معلومات قيمة، وتتوقف فعاليتها في خدمة أغراض التخطيط على مدى السرعة التي تصل بها إلى الإدارة.

3- المعلومات المستقبلية، وهي التنبؤات بالأحداث المحتملة في المستقبل والتي على أساسها تضع الإدارة تقديراتها وتبني توقعاتها، وهي أساس هام لعمليات التخطيط عموماً. ويُقسم التحليل الاستراتيجي يُقسم إلى قسمين:

أولاً: تحليل البيئة الخارجية: تُعد دراسة وتحليل العوامل البيئية الخارجية من الأمور المهمة والضرورية عند اختيار الاستراتيجية المناسبة ومن خلال تحديد الفرص المتاحة للمنظمة والتعرف على الظروف المحيطة بها في مكان معين من السوق، وفي فترة زمنية محددة وتتمكن المنظمة من استغلال تلك الفرص لتحقيق أهدافها الاستراتيجية وتحديد التهديدات أو المخاطر المحتملة التي قد تسبب خطراً أو أثراً سلبية للمنظمة التعليمية (الدوري، 2005، ص158). ومن العوامل الخارجية: العوامل الاقتصادية، السياسية، والثقافية والديموغرافية.

ثانياً: تحليل البيئة الداخلية: يُقصد بتحليل البيئة الداخلية إلقاء نظرة تفصيلية على داخل التنظيم لتحديد مستويات الأداء، ومجالات القوة، ومجالات الضعف (إدريس، 2002، ص70). وتهتم المنظمات بتحليل وتقييم كافة العوامل الداخلية، وذلك بغرض رئيس يتمثل في بيان نقاط القوة والضعف التي يتسم بها كل عامل من العوامل الداخلية مع الاستعانة بنتائج تحليل العوامل الخارجية مما يُساعد على اتخاذ قراراتها الاستراتيجية واختيار البدائل المناسبة لها (المغربي، 1999، ص131).

مما سبق تمّ التوصل إلى إمكانية تشخيص عوامل التحليل الاستراتيجي لعملية التخطيط بشكل مباشر على مستوى المؤسسات التربوية والتعليمية وتصنيفها حسب الأولويات على النحو الآتي :

أ- عوامل القوة (Strengths):

- 1- المدرّسون في التعليم المهني والتقني.
- 2- البنية التحتية المتكاملة للمؤسسة التعليمية.
- 3- المختبرات والتجهيزات المتطورة في المؤسسات التعليمية.
- 4- البرامج الدراسية الحديثة والمتنوعة في كل المراحل التعليمية.
- 5- التنافسية، والسمعة الجيدة للخريجين من المؤسسات التعليمية.
- 6- استخدام التقنية الحديثة في إدارة العملية التعليمية .
- 7- إنتاج البحث العلمي والتميز فيه محلياً وإقليمياً.
- 8- مناخ الحرم المدرسي، ووسائل الإنتاج المعرفي فيه.

ب- عوامل الضعف (Weaknesses) :

- 1- التعقيدات المادية وارتفاع تكاليف البرامج الدراسية.
- 2- الصعوبات المناخية، وضعف الخدمات.
- 3- القصور في النشاطات الترويجية والتسويقية، والتوسعية.
- 4- المحدودية في البرامج، والتوجيه، والكادر الأكاديمي.
- 5- المحدودية في التعاون بين القطاعين العام والخاص.
- 6- التقليد والروتين، والتشابه في البرامج والمجالات الدراسية.
- 7- الضعف في الاتصال الخارجي مع المراكز البحثية والمؤسسات الأكاديمية العالمية.

ج- الفرص (Opportunities) :

- 1- نسبة النمو السكاني.
- 2- نسبة الإقبال على التعليم.
- 3- المنافسة المجتمعية، وتطور البيئة الاجتماعية.
- 4- المحيط الجغرافي، الخدمات المساندة.

د- المخاطر والتهديدات (Threats) :

- 1- المنافسة في طرح البرامج، وفتح المؤسسات التربوية والتعليمية والخدماتية.
- 2- الاستقطاب العالمي للبرامج، والمساندة الخارجية والدعم.
- 3- محدودية الموارد، ومحدودية المحيط التنافسي.
- 4- محدودية سوق العمل، والضغوطات الخارجية.
- 5- ضعف الاستقرار السياسي. (العارف، 2001، ص23).

الخطوة الثانية: صياغة الاستراتيجية:

تُعرّف الاستراتيجية بأنها: "إعلان للنوايا وتحديد ما ترغب أن تكونه على المدى الطويل، وهذا يستلزم الامام بكل العمليات المرتبطة بذلك تقادياً للعثرات المحتملة، وهي رسم المسار المستقبلي بالنسبة للمنتجات والخدمات التي ستقدم للأسواق المستهدفة وكيفية القيام بذلك" (سلسلة الإدارة المثلى، 2002، ص6).

ولصياغة الاستراتيجية وتكوينها، فإن ذلك يتطلب اتخاذ قرارات حول التالي (الفراء، 2005، ص8):

- 1- تحديد فلسفة الجامعة، وغرضها ورسالتها.
- 2- وضع أهداف طويلة الأجل لتحقيق الرسالة.
- 2- اختيار الاستراتيجية لتحقيق الاهداف الطويلة الأجل.

الخطوة الثالثة: وضع الخطة الاستراتيجية:

ويمر وضع الخطة الاستراتيجية للمؤسسة التعليمية بخطوات تتمثل بـ:
أولاً: صياغة رؤية ورسالة المؤسسة التعليمية: تُعدّ الرؤية المؤسسية هي حجر الأساس التي يبنى عليه التخطيط الاستراتيجي. فهي تعبر عن المستقبل المنشود، وتصف كيف يبدو النجاح، وتبنى على افتراضات معقولة حول المستقبل مستقاة من المجتمع الذي تخدمه المؤسسة (المرسى وآخرون، 2002، ص87).

ويلاحظ هنا اختلاف الرؤية عن الرسالة في كونها تتحدث عن المستقبل ولا تصف الحالة الحالية، فهي توضح ماذا تريد المنظمة التعليمية أن تكون عليه في المستقبل، أما الرسالة فهي جملة تحدد غاية المنظمة، ومبرر وجودها، وتحدد مجال عملها والفئة المستهدفة بخدماتها، فالرؤية هنا إذاً حلم أو الهام، بينما الرسالة عبارة عن غرض.

تمثل الرسالة عنصراً مهماً وأساسياً ترتكز عليه المؤسسة التعليمية في تحديد غاياتها، وتعكس رسالة المؤسسة التعليمية الهدف العام الذي يوجه ويرشد عملية اتخاذ القرارات على مختلف مستويات المؤسسة التعليمية، كما تحدد خطوات الأعمال التي يجب على المؤسسة أن تسيّر فيها والمخرجات التي تنسجم وحاجة المجتمع، وهي أيضاً محكمة بزمان محدد وتجيب على أسئلة محددة (من نحن، وماذا نريد، وبماذا نتميز؟). وقد تناول كتاب كثيرون مفهوم الرسالة حيث تُعرف الرسالة في المجال التربوي أيضاً بأنها: " وثيقة مكتوبة تؤسس على القيم والاعتقادات، وتعليمات الطريق الذي تسيّر فيه المؤسسة التربوية، وتحدد علاقاتها مع أصحاب المصالح الرئيسية فيها" (غنيم، 2005، ص456).

ثانياً: وضع الغايات والأهداف الاستراتيجية:

تمثل الغايات الاستراتيجية العنصر المحوري في عمليات التخطيط والإدارة الاستراتيجية حيث تحدد الإطار العام للجمهور والأنشطة التي تقوم بها المنظمة التعليمية، وتساعد في تحويل الرؤية الاستراتيجية والرسالة التنظيمية إلى مستويات مرغوبة للأداء ومن ناحية أخرى فإن الغايات والأهداف تسهم في توجيه القدرات الاستراتيجية وتحديد أولوياتها وأهميتها النسبية، ويرى المرسى أن مفهوم الغايات يشير إلى النتائج النهائية للمنظمة التعليمية والتي ترتبط بتحديد الغرض الذي يميزها عن غيرها من المنظمات التعليمية المماثلة. وعادة ما تستند الغايات إلى رسالة المنظمة التعليمية (المرسى وآخرون، 2002، ص120).

في حين يُشير مفهوم الأهداف إلى النتائج المطلوب تحقيقها لترجمة مهام المنظمة التعليمية ورسالتها إلى واقع عملي، وتتسم بالتحديد الدقيق، وإمكانية القياس والميل إلى التفصيل.

وتُعرّف الأهداف بأنها: الرغبة التي تسعى المنظمة التعليمية إلى تحقيقها ويتوافق هذا التعريف مع المرسى في تصنيف الأهداف بحسب المستوى التنظيمي إلى أهداف عامة

(غايات) تتعلق بالإدارة العليا، ويُطلق عليها الأهداف الاستراتيجية، أما الأهداف التي تتعلق بالإدارة الوسطى فهي تنطلق من الأهداف الاستراتيجية وتكون على شكل أهداف محددة (العبد، 2003، ص118).

وعلى الرغم من أنّ البعض لا يُفرّق بين مفهومي الغايات والأهداف فإنّ آخرين يفرقون بينهما على أساس أنّ الغايات تشير إلى الأهداف التي تتميز بالغايات النهائية الواجب تحقيقها ولهذا يُشار إليها Long-run-open-Ended، مثل هدف تعظيم الربحية، أما الأهداف فتشير إلى الأهداف الوسطى المطلوبة لترجمة مهام المنظمة التعليمية ورسالتها إلى نواحي محددة ومجردة يُمكن قياسها، فالأهداف قد تشمل مستويات الربح المرغوبة، العائد على الاستثمار. (المغربي، 1999، ص92).

وتُحدد المدة للأهداف طويلة الأجل بأنّها أطول من عام واحد، وأنّ الغايات تُعد بمثابة أهداف عامة وشاملة تعكس ما ترمي المؤسسة التعليمية الى تحقيقه على المدى البعيد وتأخذ صياغات شمولية مجردة أما الأهداف فهي نتائج تشغيلية يجب تحقيقها خلال فترة زمنية قصيرة.

ومن خصائص ومعايير الأهداف الجيدة:

1- القابلية للقياس الكمي بالقدر المستطاع، مع الاعتبار لبعض الأهداف التي يصعب قياسها كميّاً لتحقيق الرضا الوظيفي إلاّ أنّه ينبغي الاجتهاد من إدارة المنظمة التعليمية لوضع مقاييس وطرق وأساليب كمية ووصفية تساعد في الوصول الى بعض المؤشرات والنتائج الدالة على تحقيق مثل هذه الأهداف (المغربي، 1999، ص98).

2- المرونة: بحيث تتسم الأهداف بالقدرة على تحقيق التكيف مع التغيرات غير المتوقعة في بيئة أعمال المنظمة التعليمية، وتكون المرونة وفق إطار محدد للتعديل، بمعنى أن يكون التغيير في مستوى الهدف وليس في طبيعته (المركسي وآخرون، 2002، ص143).

3- الوضوح والفهم: يجب أن تصاغ الأهداف بكلمات سهلة ومفهومة بقدر الإمكان من جانب الأفراد الذين سيتولون تحقيقها، وأن تكون محددة ودقيقة الصياغة بحيث يكون فهمها موحداً وأن تصاغ على شكل نتائج متوقعة (السلمي، 2000، ص51-52).

4- التوازن والتكامل بحيث تختفي صور التناقض والتضارب بين الأنشطة والقرارات في المستويات الإدارية المختلفة في المؤسسة التعليمية، أو بين التقسيمات التنظيمية في المنشأة.

5- الملاءمة: يجب أن تتناسب الأهداف الموضوعية مع الأغراض العامة للمنظمة التعليمية كما تمّ التعبير عنها في رسالتها، فكل هدف يجب أن يعكس كونه خطوة للأمام في سبيل تحقيق غايات المنظمة.

6- التوافق مع الظروف المحيطة بالمنشأة التعليمية: فلا تتعارض مع محددات العمل سواء الداخلية أو الخارجية (السلمي، 2000، ص51-52).

7- المشاركة والقبول: حيث تكون الأهداف قد وضعت بمشاركة جميع الاطراف المسؤولة عن تحقيقها، كما أنه من المتوقع أن يبني المديرون والأفراد تلك النوعيات من الاهداف التي تنسجم مع تفضيلاتهم.

8- التحفيز: بحيث توضع الأهداف في مستوى تحفيزي، بمعنى أن تكون مرتفعة بالدرجة التي تثير الأفراد وتستحثهم على الأداء المتميز (المرسي وآخرون، 2002، ص144).

ب المرحلة الثانية: مرحلة تطبيق الاستراتيجية:

تعدّ عملية تطبيق الاستراتيجية من المراحل المهمة في ترجمة الرؤى والأهداف العامة إلى واقع عملي، ويُعرّف تنفيذ الاستراتيجية بأنه: "عبارة عن سلسلة من الأنشطة المترابطة مع بعضها والتي تتضمن تكوين متطلبات الاستراتيجية التي يتم اختيارها" (الدوري، 2005، ص293).

وتنفيذ الاستراتيجية يرتبط بعدة عوامل مهمة منها، الهيكل التنظيمي، وأساليب التنفيذ المتبعة، ومدى توافر الموارد البشرية فضلاً عن الثقافة التنظيمية.

وتتطلب عملية تطبيق الاستراتيجية خطوات خمس هي (المرسي وآخرون، 2002، ص336):

1. مراجعة الإطار العام لوضع الخطة الاستراتيجية.
2. اختيار الأهداف الاستراتيجية وتحضير متطلبات تنفيذها.
3. مراجعة ثقافة المنظمة التعليمية.
4. تهيئة بيئة المنظمة التعليمية لتنفيذ الخطة الاستراتيجية.
5. إعداد البرنامج الزمني وتحديد المسؤوليات عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية.

ويتم تطبيق الاستراتيجية من خلال وضع الاطار العملي المتمثل بالخطط التنفيذية التي تشمل:

1- **الأهداف قصيرة الأجل:** يُعد مرحلة وضع الغايات العامة والأهداف طويلة الأجل من قبل الإدارة العليا يتم نشر هذه الأهداف وإعلام الإدارة الوسطى والإدارة التشغيلية بها لوضع خططهم التشغيلية، الأمر الذي يستلزم اشتقاق الأهداف قصيرة الأجل لتحويل الأهداف العامة إلى واقع عملي، وتعرّف الأهداف قصيرة الأجل بأنها "عبارة عن نتائج مطلوب التوصل إليها في فترة تقل عادةً عن سنة، وتسهم في تحقيق الأهداف طويلة المدى (غنيم، 2005، ص454).

2- **وضع البرامج التنفيذية:** تُعتبر البرامج خطط تنفيذية يتم تصميمها متضمنة مجموعة من الأنشطة لتحقيق هدف معين ، وينتهي البرنامج بمجرد تحقيق هذا الهدف، فالبرنامج خطة مؤقتة تستخدم لمرة واحدة (العبد، 2003، ص127). وتحتاج هذه المرحلة إلى نظرة علمية وقدرة على تحريك الموارد البشرية وغير البشرية بطريقة منظمة ومرتبطة تعمل على تنفيذ

الاستراتيجيات التي وضعت في المرحلة السابقة، وأهم أسس نجاح هذه المرحلة هو تحقيق التكامل والتعاون بين الأنشطة والوحدات الإدارية المختلفة في المنظمة لتنفيذ الاستراتيجيات بكفاءة وفعالية.

3- الموازنات المالية: الموازنة هي خطة مالية تغطي فترة زمنية محددة ، وهي توضح الكيفية التي يتم الحصول بموجبها على الأموال المطلوبة وكيفية توزيعها على الاستخدامات المختلفة (العبد، 2003، ص128).

ويتم وضع المخصصات المالية لكل هدف عن طريق تحديد موازنات وحدة النشاط المطلوب ثم يتم إعداد الموازنات في ظل المستوى الوظيفي ككل مع مراعاة تحقيق التفاهم والترابط بين الموازنات المختلفة، وامتزاج الأموال اللازمة استراتيجياً وتشغيلياً (مرسي، 2003، ص128).

4- الإجراءات: تعرف الإجراءات بأنها "الخطط التي تحدد الخطوات التي يجب اتباعها لإنجاز عمل معين" (العبد، 2003، ص126). والإجراءات أكثر تحديداً من السياسات حيث تسعى الى تفصيل التصرفات، وتقسيم الخطوات اللازمة لتنفيذ السياسات ومن أمثلة الإجراءات كيفية استخراج شهادة البكالوريوس، وإجراءات الموظف للحصول على إجازة.

5- البدائل الاستراتيجية: يجب أن يتم وضع البدائل الاستراتيجية بحيث يتزامن مع وضع الغايات والأهداف وبحيث تتوافق مع الظروف المتوقع حدوثها، وتأتي صياغة الأهداف الاستراتيجية بعد الانتهاء من تحديد موقف وحدة الأعمال الاستراتيجية وفق مجموعة المتغيرات التي يعتقد المحلل الاستراتيجي أنها ذات تأثير واضح على المركز الحالي والمستقبلي لوحدة الأعمال الإستراتيجية فيتم توليد مجموعة من البدائل الممكنة في ضوء المتغيرات القائمة والمتوقعة والبدائل الاستراتيجية ترتبط بمستويات الإدارة المختلفة على مستوى المنظمة مثل استراتيجية النمو والاستقرار والانكماش (الحسيني، 2000، ص18).

ج- المرحلة الثالثة: مرحلة الرقابة وتقييم الاستراتيجية:

تأتي عملية الرقابة والتقييم للإستراتيجية في إطار كونها جزءاً ومكوناً رئيساً من عملية الإدارة الإستراتيجية والرقابة لا تستهدف بالدرجة الأولى التعرف أو رصد الأخطاء، أو التجاوزات أو الانحرافات، وإنما تهدف أساساً إلى التأكد من صحة التفكير ودقة التخطيط وكفاءة التنفيذ، وإنّ عملية الرقابة على تطبيق الخطة الاستراتيجية تمتد من التأكد من جودة التفكير الاستراتيجي، والتأكد من جودة الخطة الاستراتيجية، حتى التأكد من جودة الأداء الفعلي ومطابقته للمخطط المستهدف (المرسي وآخرون، 2002، ص405). وتصنف الرقابة الى ثلاثة مستويات هي (الدوري، 2005، ص322):

1- الرقابة على المستوى الاستراتيجي التي تهدف الى احكام الرقابة على الاتجاه الاستراتيجي العام للمنظمة التعليمية نحو المستقبل وعلاقتها مع المجتمع الذي تخدمه.

2- الرقابة على المستوى التكتيكي التي تهدف احكام الرقابة على عملية تنفيذ الخطط الاستراتيجية والتأكد من مطابقة الاداء مع الأهداف الموضوعة.

3- الرقابة على المستوى التشغيلي التي تهدف الى احكام الرقابة على النشاطات والخطط قصيرة الأمد، ومن خلال عمليتي الرقابة والتقييم يمكننا الوصول الى مرحلة مهمة في احداث التعديل المناسب من خلال اتخاذ الاجراءات التصحيحية التي تمثل الحلقة الأخيرة في دورة الرقابة، وفيها يتم إعادة الامور الى نصابها وتعديل الانحرافات وإحداث التعديلات اللازمة للخطة ومما سبق نرى أن التقييم والرقابة عملية مستمرة تبرز أهميتها فيما يلي (إدريس والمرسي، 2002، ص429):

1- نقادي الخطأ وتصحيح الانحرافات، وخاصة أن المنفذ هو عنصر بشري معرض للخطأ.
2- يترتب على غياب عملية الرقابة الكثير من الأمور مثل (ضياع الوقت، تدني مستوى العمل والإنجاز، الاسراف في الموارد البشرية).

إن مراحل التخطيط الاستراتيجي السابقة هي للمنظمات التعليمية، ولكي يصل التخطيط التعليمي إلى أهدافه التي وضع من اجلها لا بد أن يمر بمراحل معينة، هذه المراحل هي (دحام، 2012):

1- بلورة المشكلة وتحديدها : يبدأ التخطيط عادة بوجود وضع غير مناسب في المؤسسة التعليمية، أو يكون هناك وضع غير مرغوب فيه ، ولكن نرغب في تحسين هذا الوضع بصورة أفضل، وفي ضوء ذلك يمكن حصر المشكلات التي تواجه المخطط التربوي وترتيب هذه المشكلات حسب أهميتها.

2- جمع البيانات أو المعلومات التي توضح المشكلة وتجسدها بحيث تبرز ماثلة أمام المهتمين.

3- تحديد الأهداف الكبرى للخطة وشرحها وتوضيحها وتصنيفها حسب الأولوية وترتيب الأولويات وادراجها بالنسبة للإعتمادات المالية .

4- وضع الخطة :وفي هذه الخطوة يتم تحويل المدخلات المختلفة الى خطط وهناك الكثير من الأساليب التي يمكن استخدامها لهذه الغاية.

5- إقرار الخطة : بعد وضع الصورة النهائية للخطة على المستوى الشامل لقطاع التعليم تقوم الهيئة العليا للتخطيط بدراستها فتعدل فيها على ضوء الإعتبارات الخاصة بها.

6- مراحل تنفيذ الخطة: وتشمل عمليتين أساسيتين هما :

أ- المراقبة: حيث يتعين على أجهزة التخطيط التربوي أن تراقب عمليات تنفيذ الخطة وذلك بالتنسيق مع جهات التنفيذ.

ب- التصحيح وإعادة التخطيط: إذ تقوم أجهزة التخطيط أثناء عمليات التنفيذ بإجراء التجارب لاختبار علمية وصحة الحلول المطروحة في الخطة التربوية إعادة النظر فيها حسب نتائج تلك التجارب.

7- مرحلة المتابعة والتقييم: وتتم المتابعة بملاحظة التنفيذ وتحديد خطواته ودرجة نجاحه وانحرافه عند الخطة المحددة، وتتلافى حدوث أي انحراف وتتعرف على مشكلات التنفيذ وهناك نوعان من المتابعة:

أ- متابعة التنفيذ: التي تقوم بها الوحدات التنفيذية وتسعى إلى التعرف على منجزات وأداء الأفراد.

ب- متابعة جهاز التخطيط: وذلك من أجل تعديل الخطة أو الإجراءات التنفيذية وتغيير السياسات بما يتضمن تحقيق أهداف الخطة.

9-1- مشكلات التخطيط الاستراتيجي للتعليم:

تُعتبر عميلة التخطيط بشكل عام والتخطيط الاستراتيجي بشكل خاص واحدة من أكثر جوانب العملية الإدارية صعوبة وتعقيداً وذلك لعدة أسباب، أهمها (القطامين، 2002، ص43):

1- يتكوّن الموقف الحالي للمؤسسة التعليمية من مجموعة من الخصائص وتحيط به مجموعة من القدرات المحددة على الإنجاز، بينما يتصف الموقف المستهدف بمجموعة من الخصائص والسمات والإمكانيات ذات القدرة الأعلى على الإنجاز.

وهنا تظهر المشكلة الأولى للتخطيط وهي كيفية إحداث الانتقال النوعي من الموقف الحالي إلى الموقف المستهدف بحيث تتم عملية ضبط إيقاع العمل ضمن الحدود التي تقود المدرسة إلى تنفيذ التخطيط بالمستوى المرغوب من الكفاءة والفاعلية.

2- يتعامل الموقف الحالي مع مجموعة من الظروف التربوية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية التي تختلف قطعاً عن الظروف التي سيتعامل معها الموقف المستهدف وهنا تظهر المشكلة الثانية للتخطيط وهي القدرة على التنبؤ بالظروف المستقبلية المحيطة بالموقف المستهدف، والتنبؤ عملية تهدف إلى محاولة تقدير احتمالية وقوع موقف ما أو ظرف ما في المستقبل، ويُعتبر التنبؤ جزءاً مهماً من عملية التخطيط حيث يمدّ المخطط باحتمالية وقوع حدث ما والمستوى الذي سيصل إليه عند وقوعه.

3- تتفاعل مجموعتان من العناصر في الموقف الحالي إحداها موضوعية قادمة من البيئة الخارجية للمدرسة والثانية ذاتية تتعلق ببيئتها الداخلية، وهنا تظهر المشكلة الثالثة للتخطيط

وهي كيفية توظيف الأساليب التربوية والإدارية المناسبة لإحداث أكبر قدر ممكنة من التوافق بينهما.

10-1- متطلبات تطبيق مدخل التخطيط الاستراتيجي للتعليم:

هناك شروط مهمة لتطبيق مدخل التخطيط الاستراتيجي في النظم التعليمية وتتضمن ما يلي (الهاللي، 2006، ص245-264):

1- **بناء إجماع من أجل التغيير:** لقد أدركت كثير من مؤسسات التعليم في السنوات الأخيرة أهمية مدخل التخطيط الاستراتيجي وما يتميز به من قدرة على تحديد التغيرات التي ترتبط مع القوى المهمة العاملة في البيئة المحيطة، ومن ثم فقد سعت هذه المؤسسات إلى تطبيق هذا المدخل كسبيل لمواجهة الديناميكية والتغير والشك التي تميّز النظم التعليمية، إلا أن بعض الأفراد قد يواجهون هذه العملية بالتمسك بقوة بما هو مألوف وسائد، ويرفضون التغيير، هنا تجد المؤسسات التعليمية التي تبدأ عمليات التخطيط الاستراتيجي قبل أن تتغلب على هذا التضارب نحو التغيير أن المشاركة ضعيفة وأن التفكير ضيق مصحوب بكثير من المشكلات، إذ أن أحد الشروط الضرورية للتخطيط الناجح يتمثل في بناء إجماع داخل المؤسسة على أن التغيير يعدّ شيئاً ضرورياً ومقبولاً.

2- **التركيز على احتياجات النظام التعليمي:** تمثّل الأقسام العلمية والبرامج والمراكز والمعاهد والمدارس الأركان الرئيسية للنظام التعليمي، وتُشير الطبيعة الجزئية الواضحة للنظام التعليمي إلى وجود اثنين من التحديات التي ترتبط بتنفيذ التخطيط الاستراتيجي:

الأول: يتمثل في وجود صعوبة كبيرة في إيجاد ارتباط قوي بين أجزاء النظام، حيث إنّ التخطيط الاستراتيجي يكون للنظام ككل من حيث علاقته ببيئته، إلا أن قوى الجذب التي تعمل في النظام قد تعمل على تعقيد دمج أحد الأجزاء مع الكل.

أما الآخر: فيتمثل في أنّ التخطيط الاستراتيجي يتطلب تطوير الأهداف والأولويات على مستوى الوحدة مع ضرورة تكامل ودمج هذه الأهداف في رؤية عريضة تغطي النظام بمفهومه الشامل، وهذا الشيء ربّما يعني خاصة في ظل القيود المالية إنّ عملية التخطيط بدلاً من أن تعزز الاهتمامات على مستوى الأقسام تعمل على رفضها ومن ثمّ قد يصعب تماماً إقناع الأقسام أن تأخذ المراحل الأخيرة التكاملية في عملية التخطيط مأخذ الجد.

3- **التأكيد على التوافق مع ثقافة النظام التعليمي:** على الرغم من وجود عناصر في الثقافة الأكاديمية تكون شائعة ومشتركة بين كل المؤسسات التعليمية، فإنّ هناك تقليدً فريداً ومجموعة من القيم وإحساساً ذاتياً خاصاً بكل مؤسسة تعليمية دون غيرها، ومن ثم لا يمكن نقل عمليات

التخطيط الاستراتيجي من مؤسسة تعليمية معينة إلى مؤسسة أخرى حيث أن العملية يجب أن تتلاءم مع المؤسسة التعليمية وبيئتها إذا كان لها أن تحقق نجاحاً ملحوظاً.

4- تعزيز مشاركة فعالة لكل عناصر النظام التعليمي: تُعد النظم التعليمية نظم فريدة، وتُشير الأدبيات إلى أن التخطيط الناجح في هذه النظم يتطلب مشاركة فعالة من كل العناصر على مستوى النظام وذلك لعدة أسباب يمكن إجمالها على النحو التالي:

- تميل النظم التعليمية إلى أن تكون نظاماً ديمقراطية تقدر الاستشارة والإجماع، ومن ثم تكون المشاركة عملية ضرورية لتأكيد الإحساس بشرعية وصحة عملية التخطيط.

- تكون المشكلات التي تواجه العديد من النظم التعليمية معقدة وتتطلب إبداعاً وفكراً دقيقاً، ومن ثم يكون من المهم مشاركة الجميع في جوانب حل المشكلة من خلال عملية التخطيط.

- تُتمثل المشاركة أفضل الطرق وربما الطريقة الوحيدة لتعزيز الاعتراف والإقرار من النظام بأهمية التخطيط.

5- تامين قيادة فعالة للنظام التعليمي: إن وجود أساس قوي للقيادة يُتمثل عنصراً حيوياً في النظام التعليمي، حيث أن هذه القيادة يجب أن تمنح هذا النظام الاستقرار الوظيفي، والمشاركة الفعالة من قبل جميع أعضائه في مناقشة قضايا هذا النظام، كما يجب أن تكون قادرة على معالجة الضعف الذي يظهر في أي جانب من جوانب النظام، بالإضافة إلى القدرة على التغيير نحو الأفضل باستمرار، ومواجهة كافة التحديات التي تقف بوجه هذا التغيير.

11-1- الأنشطة المرتبطة بتطبيق مدخل التخطيط الاستراتيجي في

مؤسسات التعليم:

تتمثل الأنشطة المرتبطة بتطبيق مداخل التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التعليم بما يلي (الهلال، 2006، ص 241-242):

1- فحص البيئة الخارجية، ويتضمن ذلك دراسة البيئة الخارجية من حيث تأثيرها أو إمكانية تأثيرها على المؤسسة ويتم ذلك عن طريق تحليل SWOT، ويعتبر تحليل SWOT تقنية بسيطة وسهلة الفهم تستخدم في صياغة الاستراتيجيات والسياسات للمديرين وتستعمل هذه التقنية في المراحل المبكرة من اتخاذ القرار في مختلف المجالات، ويتطلب هذا التحليل مسحاً داخلياً لنقاط القوة S ولنقاط الضعف W وللفرص O وللتحديات t، لذلك يجب على إدارة المؤسسة التعليمية في إطار إعدادها للاستراتيجية التعليمية أن تقوم بتحديد جوانب القوة وجوانب الضعف في المؤسسة التعليمية وذلك من خلال عمليات القياس والتقويم الدورية.

- 2- وضع أهداف واضحة وتعتبر هذه العملية من القضايا الإستراتيجية الأولية المهمة التي تواجه المؤسسات التعليمية، كما أنّ تطوير هذه الأهداف في ضوء القضايا التي تواجه تلك المؤسسات يُعدّ من الأمور المهمة أيضاً.
 - 3- تطوير عدة سيناريوهات تمثل عدة بدائل للمستقبل يمكن اختبارها.
 - 4- الاستفادة من البيانات و البحث الميداني في تحليل وصناعة القرار، وذلك من خلال جمع وتحليل البيانات الخاصة بالاتجاهات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والاستفادة منها في بناء عملية التخطيط.
 - 5- مشاركة جميع قطاعات المؤسسة التعليمية في عملية التخطيط وعدم اقتصار العملية فقط على مدير المؤسسة.
 - 6- تسهيل التفكير الاستراتيجي في كل قطاعات المؤسسة التعليمية، وذلك من خلال اللقاءات والمؤتمرات التي تقدم من خلالها البيانات المتعلقة والاتجاهات الخارجية والواقع الداخلي المرتبط بهذه الاتجاهات ، والتوجيه بإتباع أساليب مناسبة من الأداء.
 - 7- وجود مساحة بعملية التخطيط لإجراء التعديلات المطلوبة.
 - 8- وجود قناعة لدى مدير المؤسسة التعليمية بضرورة تنفيذ التخطيط الاستراتيجي ، فوجود هذه القناعة يجعله يتبنى عملية التنفيذ دون جدل طويل حول مزاياه.
 - 9- تقويم الأهداف والنتائج وبناء على هذه النتائج يتم وضع الخطط المستقبلية.
 - 10- التغذية الراجعة لعملية التخطيط و تنفيذها. حيث إنّ التغذية الراجعة تعزز قدرات المتعلم وتشجعه على الاستمرار في عملية التعلم.
- إنّ ممارسة الأنشطة السالفة الذكر في الواقع الميداني صعبة التطبيق لأنها تتطلب مجموعة من القواعد والأسس والمعطيات الضرورية لتطبيق التخطيط الاستراتيجي وهذه القواعد والأسس غير متوفرة بشكل كامل، فمثلاً إذا أخذ بند فحص البيئة الخارجية للمؤسسة التعليمية التي تشمل مجموعة العوامل المحيطة والمؤثرة بشكل أو آخر بالمؤسسة التعليمية واستراتيجياتها. حيث يُقصد بهذه العوامل تلك الاعتبارات والمتغيرات العامة والخاصة، وتعني المتغيرات العامة المتغيرات السياسية والاقتصادية، الاجتماعية، الطبيعية، التكنولوجية والثقافية وغيرها، التي يصعب على المؤسسة التحكم فيها والتأثير عليها بحكم شموليتها على الكل وصعوبة قياسها.
- أمّا المتغيرات الخاصة فهي تلك العوامل القريبة والمرتبطة بالمؤسسة كالمنافسين وسوق العمل وغيرها وهذه العوامل يمكن للمؤسسة التأثير فيها بنسب متفاوتة.

12-1- تجارب بعض الدول في التخطيط الاستراتيجي للتعليم المهني

والتقني:

إن كثيراً من الدول عملت على اتباع أسلوب التخطيط الاستراتيجي في التعليم وعلى ربط التعليم بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويُمكن ذكر على سبيل المثال لا الحصر تجارب بعض من هذه الدول:

ألمانيا: حققت ألمانيا نجاحات اقتصادية في مجال التعليم المهني والتقني، ويرجع ذلك إلى نظام التعليم المهني والتقني في ألمانيا حيث أن أساس هذا هو التعليم "المزدوج أو التعاوني".

ويطلق اسم التعليم المزدوج أو التعاوني على ذلك التعليم الذي يسير في خطين متوازيين. يتمثلان في المصنع و المدرسة التي تكون بدورها متخصصة في الإعداد للعمل بمهنة أو بمجال ما حيثُ يحصل المتدربون على الجانب العملي من تعليمهم في أحد المصانع بينما يدرسون الجانب النظري في المدرسة المهنية، ويُعتبر نظام التعليم المزدوج أحد نجاحات الاقتصاد الألماني كما يرجع الفضل في جودة المنتجات الألمانية ونجاح ألمانيا الاقتصادي بشكل أساسي إلى ذلك النظام ويتم الآن العمل بهذا النظام في دول كثيرة على غرار ألمانيا. (www.almania.diplo.de)

سنغافورة: لقد ساهمت سنغافورة في تطوير التعليم المهني والتقني من خلال معهد التربية الفنية (ITE (Institute of Technical Education) الذي يقدم بعض الأفكار الجديدة حول السياسات والاستراتيجيات التي يجب إتباعها لتطوير التعليم المهني والتقني وتفعيل دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كما أن سنغافورة هي آخر بلد ينضم إلى شبكة يونيفوك التي تضم مؤسسات متخصصة في التعليم والتدريب التقني والمهني وقد سجل انضمامها من خلال معهدها للتعليم التقني ITE في شهر شباط 2010 وبذلك أصبحت شبكة يونيفوك تضم اليوم 280 مؤسسة عضواً في 166 بلداً حول العالم ويُعتبر معهد التعليم التقني بمثابة المزود الأول للتعليم التقني المهني في سنغافورة على المستويين الفني والمهني، كما أنه يشكل السلطة الأساسية المخولة لإصدار شهادات ومعايير المهارات المهنية الوطنية ويقدم المعهد برامج تدريب قائمة على الصناعة من خلال الشركاء الصناعيين وبرامج أخرى دولية. (www.unevoc.unesco.org).

مصر: لقد أدركت وزارة التربية في مصر أهمية تطبيق التخطيط الاستراتيجي في التعليم لذلك عملت على وضع إطار قومي للإصلاح الشامل للتعليم في مصر لتحقيق نقلة نوعية وعملت أيضاً على توحيد وتركيز الجهود حول تحقيق الأهداف والأولويات القومية للدولة فيما يتعلق بالتعليم، ومن هنا فإنّ مراحل إعداد الخطة الاستراتيجية للتعليم في مصر كما يلي:

(www.blogs-staticmaktoob.com).

1- تحليل الوضع الحالي للتعليم ما قبل الجامعي: تحديد المشاكل ووضع الأهداف والمستهدفات في ضوء رؤية محددة لتطوير التعليم.

2- تحليل البيانات والاحتياجات باستخدام نموذج التحليل والتوقع ANPRO MODEL وهو: نموذج معترف به عالمياً وقامت باستخدامه العديد من الدول أثناء قيامها بإعداد خططها الإستراتيجية، الذي يعمل على ربط العرض بالطلب وكذلك ربط المدخلات البشرية والمادية والمالية وتحليل المعلومات أفقياً ورأسياً ويقترح بدائل وسيناريوهات مختلفة لتلبية الاحتياجات وفقاً للموارد المتاحة.

3- إعداد بيانات التكلفة والتمويل.

4- تحديد وتصميم البرامج ذات الأولوية ونظام المتابعة والتقييم.

13-1- الإستراتيجية الوطنية للتعليم المهني والتقني في سورية:

لقد تم العمل على تطوير منظومة التدريب والتعليم المهني في سورية من قبل ممثلين عن الوزارات والجهات المستفيدة من قطاع الأعمال و قطاع التدريب والتعليم المهني إضافة إلى خبراء وطنيين ودوليين في ورش العمل التي أقيمت بغرفة صناعة حلب الأسس والنقاط التي تم اعتمادها في المسودة الخاصة بالاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم والتدريب المهني والفني ومن ثمّ تمّ طرحها على اللجنة التوجيهية في مشروع ليتم فيما بعد اعتمادها رسمياً من قبل الجهات المختصة وذلك في إطار اتفاقية الشراكة الموقعة بين الحكومة السورية و الاتحاد الأوروبي، التي تشمل دعم الخبرات وتأمين المعدات اللازمة للمؤسسات التدريبية العاملة في هذا المجال، وقد أخذت هذه الاستراتيجية بالاعتبار الواقع المحلي من حيث تحديد المشاكل المعيقة والمتمثلة في الانتقال إلى نظام معلومات خاص بسوق العمل وعدم ربط التدريب باحتياجات السوق، وقد تمّ العمل ضمن المشروع على تطوير و تأسيس قسم الموارد البشرية في 67 شركة رائدة إلى جانب وضع معايير لـ 21 مهنة بالتعاون مع وزارة التربية، وتدريب 400 مدرس ومدرب من 18 مؤسسة تدريبية في محافظات دمشق حلب حمص، وتدريب مرشدين مهنيين في مكاتب العمل وهيئة تنمية المشروعات إضافة إلى وضع خطوط عريضة لنظام المعلومات لسوق العمل، كما تمّ تزويد مدارس التعليم المهني ومكاتب التشغيل بتجهيزات حاسوبية بقيمة 8 مليون يورو، وقد تمّت الإشارة الى ضرورة مراعاة عدة نقاط في وضع الاستراتيجية كالتخطيط لمنظومة التعليم والتدريب المهني وآلية تمويلها ونظام المعلومات وخدمات التشغيل والمؤهلات المهنية الوطنية والاعتماد والشهادات وجودة تنفيذ البرامج ودور القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والبُعد الإقليمي والدولي

بالإضافة إلى تفشي ظاهرة البطالة بين خريجي التدريب المهني الذي وجد أصلاً للقضاء على البطالة، ما يستدعي الانتقال بالتعليم والتدريب المهني والتقني من تعليم متدني الجودة وتعليم يُمثّل خيار من لا خيار له إلى تعليم يتمتع بجودة عالية يستدعي إستراتيجية شاملة تتضمن إجراءات وإصلاحات في مجالات عدة يذكر أنه تمّ التوقيع على الاتفاقية المالية للمشروع عام 2005 ويتضمن التمويل من الجانب الأوروبي بمقدار 21 مليون يورو و4 مليون يورو من الجانب السوري تنفذ بنوده خلال ثلاث سنوات تنتهي بـ 31 كانون الأول 2008، ويهدف البرنامج إلى تنمية المهارات والكفاءات المهنية للشباب بما يخلق فرص عمل للجميع ويدعم الاقتصاد السوري الذي لا يمكن تحقيق تطلعات التنمية المرجوة بدون دعمه بالمهارات والكفاءات. (مطر، 2008)

14-1- الخطة الخمسية العاشرة (قطاع التعليم والبحث العلمي):

إنّ الخطة الخمسية العاشرة تضع من بين أولوياتها الرئيسية الارتفاع بمؤشرات التنمية البشرية وتطوير النظام التعليمي. إلى جانب ذلك، تلتزم سورية على المستوى الدولي بتحقيق أهداف الألفية للتنمية في مواعيدها المحددة، كما أنّ لديها مسؤولية تحقيق التعليم للجميع. ومن أجل أن تجعل النظام التعليمي أعلى إنتاجية ومتطابقاً مع الزمن ومع متطلبات سوق العمل والآفاق المستقبلية مولداً للمزيد من فرص العمل وموفراً لمهارات عملية ذات قدرة تنافسية وموفراً لمهارات علمية ذات قدرة تنافسية دولية فإنّ الخطة الحالية تؤكد على ضرورة التطوير المتوازن لعملية التدريس والاهتمام بربط المدرسة بالمجتمع وبإحداث توجهات مقررات جديدة في عملية التعلم تؤكد على المهارات في اللغات والعلوم والرياضيات واستخدامات الانترنت كمصادر مهمّة للتعلم إضافة إلى المنهج الدراسي وبإعداد المعلم وتأهيله وفق أسس متطورة وبالتركيز على تطوير التعليم المهني والفني والجامعات ومراكز البحوث وجعلها مؤسسات للتميز على المدى البعيد (هيئة تخطيط الدولة، 2006-2010).

1-14-1- الأهداف الوطنية للخطة الخمسية العاشرة:

- 1- تتمثل الأهداف الوطنية للخطة الخمسية العاشرة بما يلي (وزارة التربية في سورية، 2009):
- 1- تنمية الأطر البشرية في سورية لزيادة قدراتهم على تحمل مسؤولية تطويرهم الذاتي.
- 2- وضع برنامج لإصلاح النظام التعليمي وتحسين نوعية ومردود العملية التعليمي وربطها بمصادر المعرفة الأخرى وبالاحتياجات المتجددة لسوق العمل.
- 3- إدخال مقررات دراسية وبرامج تربوية في المدارس من أجل غرس قيم اقتصاد السوق الاجتماعي والعمل، وتحقيق مواقف جديدة وإيجابية للعمل ولثقافة الانجاز والإنتاجية العالية والثقة المتبادلة وتطوير المهارات الإدراكية والإبداعية لدى الطالب وتعريفه بالخيارات المهنية

وكيفية تطوير شخصية المستثمر الخاص أو العامل في الدولة والقطاع العام أو في القطاع الخاص وتسليحه بمهارات التفاوض والتسيير والإدارة وحلّ المشكلات وتبصيره بالمسؤولية الاجتماعية للعمل في القطاع الخاص أو العام.

4- توفير البيئة التمكينية لتحقيق الانتفاع الأمثل بمخرجات التعليم ووضع نظم جديدة للحوافز وتوفير الإمكانيات المادية والفنية اللازمة للمناخ الإبداعي.

5- وضع إستراتيجية للنهوض بأوضاع الشباب من مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

6- وضع نظام موضوعي ودقيق لاختيار القيادات الإدارية العليا الجديرة بقيادة التحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي.

7- تطوير إستراتيجية للنهوض بالطفولة والطفولة المبكرة.

8- وضع إستراتيجية وطنية للنهوض بأوضاع المرأة وتحقيق مستويات أفضل من المساواة بين المرأة والرجل.

9- وضع برنامج لإدماج ذوي الإعاقة في المجتمع وضمان حقوقهم بصورة كاملة لمواطنين صالحين.

10- وضع برامج للاهتمام بالمناطق والإحياء الفقيرة وتحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية.

حيث يُمكن القول إنّ هذه الأهداف هي الأساس في مواكبة الإصلاح التعليمي لأنّ العملية التعليمية بعناصرها الأساسية تحتاج إلى تطوير من أجل توفير قوة عمل متعددة المعارف والمهارات بحيث تكون قادرة على الانفتاح على الاقتصاد العالمي ، ونظراً لأنّ فرص التعليم مازالت غير متوازنة في توزيعها الجغرافي فإنّه من الخطّة الحالية الاهتمام بتحسين شروط التعليم وتوفير مستلزمات التعليم في المناطق الأقل نمواً ومعالجة المشكلات المتعلقة بتعليم الفتيات والتسرب المبكر.

مما سبق يمكن القول :إنّ التعليم الفني والمهني هو جزء أساسي من النظام التعليمي مهمته تدريب وإعداد الأفراد لكي يكونوا مؤهلين للعمل، ومن هنا تأتي أهمية التعليم المهني والتقني نظراً لدوره في التنمية الاقتصادية (العقاد، 2004، ص84). لذلك فإنّ تخطيط التعليم لا بدّ أن يوجّه إلى إعطاء التعليم التقني درجة عالية من الأولوية في الخطط الإنمائية وفي خطط إصلاح التعليم. ويجب أن يقوم التخطيط على أساس تقييم شامل للاحتياجات الحقيقة للبلاد في المدى القصير والطويل.

إنّ الجهة المسؤولة عن التخطيط يجب أن تخطط اعتماداً على بيانات تقوم بتحقيقها وتحليلها وتفسيرها وفق طرائق البحث الأصولية إنّ تخطيط التعليم المهني والتقني يجب أن يُراعي

التخطيط الاستراتيجي في التعليم المهني والتقني ودوره في التنمية الاقتصادية

عادةً الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية والإقليمية وما يرتقب حدوثه من تغيرات في الطلب على السلع والخدمات والمهارات والنشاط المرتقب في مجال التدريب وتطور العمالة.

□ الفصل الثاني □ □ التعليم المهني والتقني □

محتويات الفصل

- 1-2- مقدمة
- 2-2- مفهوم التعليم المهني والتقني
- 3-2- أهمية التعليم المهني والتقني
- 4-2- أهداف التعليم المهني والتقني
- 5-2- واقع التعليم المهني والتقني في نظام التعليم
- 6-2- التعليم المهني والتقني في سورية
- 7-2- العلاقة بين مخرجات التعليم المهني والتقني وسوق العمل
- 8-2- العلاقة بين التعليم والاقتصاد

الفصل الثاني

التعليم المهني والتقني

1-2- مقدمة:

يقوم التعليم بدور رئيس في بناء قوة عمل منتجة كما يؤدي مهمة أساسية في تربية الأجيال على المواطنة والحقوق والواجبات، وتطوير العقل الذي يساعد في البناء والتطوير. ويتميز التعليم المهني والتقني عن غيره من أنواع التعليم الأخرى بارتباطه المباشر والعضوي بالواقع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع من ناحية، وبالتطور التكنولوجي من ناحية أخرى. باعتباره مصدر اعداد القوى العاملة التي تقع عليها مسؤولية تنفيذ وتفعيل وصيانة المشاريع الصناعية والزراعية والصحية والخدماتية. حيث أن التعليم المهني يؤدي دوراً فاعلاً وحيوياً في تحقيق التنمية من خلال إعداد القوى البشرية وتأهيلها في مختلف القطاعات. لذلك يجب ان يحظى باهتمام خاص نظراً لأهميته.

2-2- مفهوم التعليم المهني والتقني:

يعرف التعليم المهني: بأنه ذلك النوع من التعليم النظامي الذي يتضمن الإعداد التربوي والتوجه السلوكي بالإضافة الى اكساب المهارات اليدوية والمقدرة التقنية التي تقوم بها مؤسسات تعليمية نظامية لمدة لا تقل عن سنتين بعد الدراسة الثانوية لفرض إعداد قوى عاملة (أطر تقنية) تقع عليها مسؤولية التشغيل والإنتاج وتكون كحلقة وصل بين المخططين والاقتصاديين من خريجي الجامعات من جهة وبين العمال الماهرين من جهة أخرى ولها القدرة على ترجمة الخطط الانتاجية والعمل على تنفيذها مع الأيدي العاملة الماهرة (محمد 2000، ص4).

ويتم استخدام التعليم والتدريب التقني والمهني كمصطلح شامل يشير إلى تلك الجوانب من عملية التعليم التي تشمل، بالإضافة إلى التعليم العام، دراسة التكنولوجيات والعلوم المتعلقة بها واكتساب المهارات العملية، والفهم والمعرفة فيما يتعلق بالمهن في مختلف قطاعات الحياة الاقتصادية والاجتماعية. (UNESCO.2005.P7)

أما التدريب المهني: فيمكن تعريفه بأنه: عملية منظمة يتم خلالها حصول الفرد على مهارات ومعلومات واتجاهات محددة وجديدة، أو تطوير ما لديه منها بهدف إحداث تغيير مطلوب في سلوكه وأداءه، لتمكينه من القيام بمهام محددة ضمن اطار عمل متكامل، أو مجموعة من الأعمال وبدرجة اتقان محددة (سميح، 2001، ص21).

لذلك يمكن القول إنّ التدريب هو جزء من التعليم، حيث إن كثيراً من خريجي الكليات النظرية من الجامعات قد لا يصلحون لأداء الأعمال التي تتطلبها تنمية المجتمع. لذلك يجب تدريبهم داخل الجامعة وذلك لزيادة فعاليتهم والاستفادة من طاقاتهم وجهودهم. والتدريب هو عملية محاولة تكييف للأفراد ولمهاراتهم مع المتطلبات الجديدة التي يحتاجها عملهم. ويجب العمل على تدريب كل فئة من الأفراد حسب الاختصاص الذي سوف تمارسه في المستقبل.

2-3- أهمية التعليم المهني والتقني:

تكمن أهمية التعليم المهني بأنه يؤثر بعدة مجالات، مثل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية. بالإضافة إلى أثر التدريب المهني في تنمية القوى العاملة، ومن ثمّ هذا يؤدي الى التقليل من نسبة البطالة العالية المنتشرة بين الشباب.

كما أن التطور المتسارع للتكنولوجيا والصناعة والاقتصاد أدى الى جعل السوق أكثر تخصصاً. وبدأ الطلب يتزايد على مستويات عالية من المهارات سواء في القطاع الحكومي أم القطاع الخاص. وهذا يتطلب تطوير التعليم المهني من خلال مؤسسات التدريب المهني الممولة من القطاع العام والمدعومة من الشركات. (Importance of Vocational, 2009)

وتبرز أهمية التعليم المهني أيضاً في كونه يتيح فرص عمل مقبولة لخريجي هذا الفرع من التعليم وبنسب عالية سواء في الاختصاصات التجارية والمهنية الخاصة الى جانب المعلوماتية. وفرع التعليم الفني للإناث يؤمن فرص عمل جيدة كالخياطة والأعمال اليدوية. نظراً للتطور العلمي والتكنولوجي والاجتماعي والاقتصادي الهائل، والتقدم الذي يميز العالم ولاسيما العولمة والثورة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يجب أن يكون التعليم الفني والمهني جانباً حيويّاً في العملية التعليمية في جميع البلدان، ودور التعليم المهني يكمن هنا بـ:

(Technical and Vocation 2001. P9)

1- المساهمة في تحقيق الأهداف الاجتماعية لتحقيق المزيد من التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وتطوير الإمكانيات لجميع الأفراد رجالاً ونساءً للمشاركة الفعالة في وضع وتنفيذ هذه الأهداف.

2- يجب أن يكون للتعليم المهني دور في فهم الجوانب العلمية والتكنولوجية للحضارة المعاصرة.

3- تمكين الناس من المساهمة السليمة في التنمية من خلال مهنتهم وغيرها من مجالات حياتهم نظراً لضرورة بناء علاقات جديدة بين التعليم وعالم العمل والمجتمع.

ويمكن القول: أنّ أهمية التعليم المهني والتقني تكمن بتنوع اختصاصاته وفروعه التي تغطي معظم احتياجات سوق العمل من منتجات هذا التعليم، و إن هذا النوع من التعليم يساهم في تحسين مستوى إنتاجية العمل، وزيادة الإنتاج ونهضة عامة في شتى المجالات (عمرانية زراعية، صناعية، تجارية)

2-4- أهداف التعليم المهني والتقني:

إن التعليم المهني والتقني الذي يشمل المعرفة المناسبة والتدريب الملائم لحاجات سوق العمل هو الطريق لتصحيح هرم العمالة في الدولة عن طريق تزويد المشروعات الإنمائية المتكاملة بما تتطلبه من أطر تقنية تعمل على دفع عجلة التنمية الشاملة حيث إن تلك الأطر تعمل على خلاص البلاد من التبعية غير الوطنية.

ويمكن تلخيص أهداف التعليم المهني التقني بشكل عام بما يلي (العقاد، 2004، ص41):

1- إعداد الأطر التقنية التي تحتاجها مشروعات التنمية الوطنية، والتي باستطاعتها تشغيل وصيانة هذه المشاريع سواء أكانت صناعية أم زراعية أم خدمية.

2- تقليل أو تجاوز النقص في الأطر التقنية في هرم القوى العاملة الحالي في البلد، وتقليل الاعتماد على الأطر التقنية المستوردة من الخارج.

3- ربط التعليم التقني العالي ومعاهده(على المستوى الجامعي) بالقطاعات الاقتصادية المستفيدة كي يكون القاعدة للتعليم والتطوير المستمر للأطر العاملة في الصناعة والزراعة والخدمات.

4- أن تتبنى أهداف التعليم التقني أهداف التعليم العام في تلبية احتياجات ومتطلبات الفرد والمجتمع من المعرفة.

وتوضع أهداف التربية المهنية في إطار الأهداف العامة للتربية وبالتكامل معها، مع الأخذ بالاعتبار خصوصية التربية المهنية من حيث تركيزها على الجانب العملي التطبيقي في التعليم. وعدم إهمالها الجانب النظري.

وتتلخص الأهداف العامة للتربية المهنية بما يأتي (الأحمد، 2006، ص17-19):

1- تلبية حاجات المتعلمين إلى اختيار العمل الذي يشبع طموحاتهم وميولهم، ويناسب قدراتهم ومؤهلاتهم، ويمكنهم من النجاح فيه، وذلك باطلاعهم على المجالات المهنية المختلفة وخصائصها ومتطلباتها، فتنسج دائرة عملية اتخاذ القرار بشأن الخيار المهني الذي يوافقهم ويوافق متطلبات سوق العمل.

2- بناء شخصية متوازنة للمتعلم ، تتكامل فيها وظائف الحواس مع وظائف العقل فيتمكن من إكساب المفاهيم والمهارات المهنية ،وتكوين الاتجاهات الايجابية نحو العمل عامة وإضفاء

معنى ايجابي على المعارف، بالربط بين النظرية والتطبيق والدراسة والحياة والمدرسة والمجتمع والنظم التعليمية ومتطلبات الاقتصاد.

3- تسهيل انتقال الناشئة من الحياة المدرسية في حال تسربهم، إلى عالم العمل ومزاولة المهنة التي تضمن لهم الحياة بكرامة واستقلالية. وبصفتهم مرافقين، تحقيق دمجهم في الحياة العملية، والحد من عزلتهم، وإشغالهم بالأعمال التي تشعرهم بأهمية دورهم في المجتمع.

4- تنمية وتطوير تفكير المتعلمين، بمساعدتهم على تحديد المشكلات التي تواجههم ووضع الحلول لها، وإتقان عملية صنع القرارات، والتخطيط للعمل، واكتساب مهارات التحليل والتفكير الإبداعي والناقد والعلمي القائم على الملاحظة والتجريب، وتبني مدخل النظم في التعاطي مع مختلف الأمور.

5- تمكين المتعلمين من استكشاف العلاقات التكاملية بين المقررات التعليمية التي يدرسونها والجوانب التكنولوجية المرتبطة بها من خلال التطبيقات العلمية وذلك في إطار رؤية شمولية.

6- إظهار أثر قيم العمل المهني في تكوين السلوك الشخصي السوي للأفراد والجماعات واستخدامه لصالح المجتمعات كافة، من خلال التطبيق الجيد والسليم للمعارف والمهارات التكنولوجية الخاصة بالعمل.

7- تعريف المتعلمين استثمار خامات البيئة المحلية، وإكسابهم مهارات الاتصال واستخدام الحاسوب، والتعبير عن الأفكار بالرسومات والرموز والمصطلحات.

2-5- واقع التعليم المهني والتقني في نظام التعليم:

يشمل نظام التعليم المراحل الآتية:

- مرحلة التعليم ما قبل المدرسة من عمر 3-5 سنوات.

- مرحلة التعليم الأساسي من عمر 6-14 سنة.

- مرحلة التعليم الثانوي من عمر 15-17 سنة.

- مرحلة التعليم الثالثي المعروف بالتعليم العالي.

2-5-1- التعليم المهني في مرحلة التعليم ما قبل المدرسة:

تتناول هذه المرحلة نشاطات لغوية ورياضية وعلمية وتدريبات سلوكية وتعبيرات موسيقية وتشكيلية تتم من خلال اللعب والتطبيق العملي بهدف تنمية شاملة لشخصية الطفل للتعليم اللاحق والتطبيق العملي. تشكل هذه المرحلة أهمية كبرى في تنمية ميول الأطفال وقدراتهم وحسهم المهني إذا ما شملت جميع الأطفال ونفذت برامجها بنجاح.

2-5-2- التعليم المهني في مرحلة التعليم الأساسي:

تعدّ مرحلة التعليم الأساسي بداية التعليم النظامي الذي يهدف إلى اكتساب الطلبة بالمعارف النظرية والمهارات العملية، ومساعدتهم على النمو الفكري والجسمي والوجداني وتزويدهم بالقاعدة الأساسية للتعليم اللاحق في مراحل التعليم الأعلى أو سوق العمل. تشكل هذه المرحلة نهاية افتراق رئيسة يتحول الطالب بعدها إما إلى التعليم الثانوي أو الالتحاق بسوق العمل على مستوى العمالة غير الماهرة أو محدودة المهارة، ولكنه يكون مؤهلاً للتدريب على أعمال ومهام محددة وهو على رأس العمل أو من خلال مراكز التدريب والتلمذة المهنية وهناك توجه بدأت ملامحه تتبلور في أنظمة التعليم العربية يجعل مرحلة التعليم الأساسي مرحلة تعليم مشترك ومرحلة تأسيس قاعدة علمية وثقافية عامة يبني عليها الطالب مستقبله المهني ويدخل التعليم المهني في هذه المرحلة كجزء من التعليم العام، يساعد الطالب على اكتشاف ميوله وقدراته وبناء إعداده المهني الأولي (الغضبان، 2010، ص6).

ويعد المعلم هو الأساس في التربية المهنية والتعليم المهني فأحسن المناهج التربوية المهنية على أهميتها قد لا تحقق أهدافها ما لم يكن معلم التربية المهنية جيد الإعداد ومتميزاً ذا كفاية عالية، يترجمها إلى خبرات تعليمية لدى المتعلمين فيتفاعل معهم، ويهذب شخصياتهم ويصقل خبراتهم ويوسع ومداركهم وقدراتهم العقلية.

وعلى الرغم من إعداد المعلم المهني علمياً ومهنياً وثقافياً، يعد أمراً ضرورياً لا مفر منه، إلا أن هذا الإعداد وحده ربما لا يكون كافياً لضمان سير تدريس التربية المهنية والتعليم المهني. وانطلاقاً من الدور الحديث للمعلم بكونه مفتاحاً أساسياً للعملية التعليمية وموجهاً ومرشداً وميسراً للمتعلمين وقائداً لأنشطتهم التعليمية فقد أخذت الاتجاهات الحديثة تركز على مفهوم جديد ومتجدد لدور المعلم المهني. يقوم على تنظيم التعلم المهني بالاستقصاء والاكتشاف والعمل اليدوي، واستخدام المخبر والمشغل وحديقة المدرسة وحتى المصنع والمتجر. وليس على التلقين المباشر. يقوم على تنظيم التعلم المهني بالاستقصاء والاكتشاف والعمل اليدوي (الأحمد وجورج وسباهي، 2006، ص183).

2-5-3- التعليم المهني والتقني في مرحلة التعليم الثانوي:

يعاني التعليم الثانوي من مشكلة الفصل القسري بين التعليم الأكاديمي والتعليم المهني والمفاضلة بينهما: فطلبة التعليم الأكاديمي يطمحون في الالتحاق بالتعليم الجامعي إلا أنه لا يحقق هذا الطموح أكثر من 17% أما الباقون فيدخلون سوق العمل وهم غير مؤهلين له ويتعرض كثير منهم للبطالة. أما بالنسبة للتعليم المهني فإنه لا يمثل الخيار الأول لمن يلتحقون به (حوالي 45%) وإنما هم اضطرروا إليه لأنهم لم يوفقوا في التعليم الأكاديمي، ولذلك فإنهم بالإضافة إلى حسهم بالدونية عن أقرانهم يتلقون تعليماً غير متلائم مع متطلبات سوق العمل

بسبب الخلل في التنسيق بين مؤسسات التعليم ومؤسسات الاستخدام أو بسبب عدم توفر البنى التحتية والبرامج التدريبية الملائمة لمتطلبات سوق العمل. وتكون النتيجة أن نسبة كبيرة من خريجي التعليم المهني لا يجدون أعمالاً مناسبة فينتهون إلى البطالة كما انتهى أقرانهم من خريجي التعليم الأكاديمي (الغضبان، 2010، ص6).

2-5-4- التعليم التقني في التعليم العالي:

والمقصود به التعليم العالي المتوسط بعد الثانوية لمدة سنتين أو ثلاث سنوات، ووظيفة هذا النوع من التعليم إعداد تقنيين لحفظ التوازن في سلم العمالة بين الاختصاصيين والعمال المهرة ويتم هذا الإعداد في المعاهد المتوسطة وأحياناً في الجامعات (الغضبان، 2010، ص7).

غير أن المشكلة التي تعانيها المعاهد هو الفصل بين التعليم العالي الجامعي والتعليم العالي المتوسط وانعدام التنسيق والتعاون بينهما.

لقد انعكس هذا سلباً على كل منهما وتسبب في ضعف كفاءة التعليم الجامعي من جهة وفتور إقبال الشباب على التعليم التقني دون الجامعي من جهة أخرى لذلك تتطلب العملية جعل التعليم الجامعي تعليماً شاملاً وتخصصياً في آن واحد وإعادة هيكلة الخطط الدراسية الجامعية والعمل على فتح قنوات بين برامج التعليم العالي المتوسط وبرامج التعليم الجامعي حتى يتاح للتقنيين متابعة دراساتهم للدرجات الجامعية في تخصصاتهم.

2-6- التعليم المهني والتقني في سورية:

2-6-1- لمحة تاريخية موجزة عن التعليم المهني والتقني في سورية:

تنوعت الحرف والمهن اليدوية الهامة في سورية منذ زمن طويل ففي بداية القرن العشرين في عام 1921 تم افتتاح أول مدرسة صناعية في حلب تعددت فيها والاختصاصات مدة الدراسة فيها أربع سنوات، وكان التدريب فيها بوسائل وتجهيزات تعليمية بسيطة وبدون مناهج محددة أو خطة دراسية. هذه المرحلة اعتبرت المرحلة التأسيسية للتعليم الفني والمهني.

في عام 1952 تقرر نظام التعليم المهني والتقني وحددت غاياته على النحو التالي (وزارة التربية، 2000):

1- تزويد البيئات الصناعية والتجارية في البلاد بعدد كاف من مختلف المهنيين والاختصاصيين.

2- تقسيم التعليم المهني في مرحلة الدراسة الثانوية إلى ثلاثة أنواع هي: التعليم الحرفي التعليم الصناعي، التعليم التجاري.

بلغ عدد المدارس المهنية في عام 1957 سبع مدارس، كما سمي هذا التعليم بالتعليم المهني بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة عام 1958.

قد استدعت التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في سورية تغييرا في الخطة التعليمية في سورية. ومن هذه التطورات النمو السكاني، حيث تم وضع خطة مدتها الزمنية عشر سنوات تهدف لاستيعاب 70% من خريجي المرحلة الإعدادية في التعليم المهني والتقني ويتم توزيعهم على المرحلة الثانوية كما يلي: 60% في التعليم الفني، 30% في التعليم العام، 10% في التعليم المهني.

2-6-2- الأهداف العامة للتعليم المهني والتقني في سورية:

يهدف التعليم والتدريب المهني الى اعداد الأيدي المهنية الماهرة في شتى المجالات (الصناعية والتجارية والزراعية والخدمية) وتأهيلها لتكون في مستوى (وزارة التربية، 2012، ص4):

1- عامل محدد المهارات (مصلح اطارات سيارات).

2- عامل ماهر (ميكانيكي سيارات).

3- عامل مهني (ميكانيكي عام مركبات).

4- مساعد مهندس (فني ميكانيك مركبات).

5- اختصاصي (مهندس ميكانيك).

وذلك لمواجهة الحاجات المتجددة للاقتصاد الوطني وسوق العمل.

ولتحقيق أهداف التعليم والتدريب المهني والتقني يجب أن تراعى التوجهات الآتية (وزارة التربية، 2012، ص6-7):

1- قدرات وميول ورغبات الطلبة والمتدربين في ضوء أسس التوجيه المهني

2- حاجات القطاعات والمؤسسات الاقتصادية.

3- اكساب الطلبة والمتدربين المهارات المتعلقة باقتصاديات العمل، والتفكير العلمي والاندماج في سوق العمل، والثقافة العامة، والتعلم الذاتي، والتقييم الذاتي، والسلامة والصحة المهنية.

4- اعداد العمال المهنيين والمهنيين لشتى المجالات المهنية والحرفية وتزويدهم بالخبرات المهنية المتخصصة والثقافية والعلمية، في ضوء قدرات الطلبة وميولهم وتجاوبا مع حاجات المجتمع القائمة والمنتظرة والخطط التنموية.

5- اكساب الطلبة المفاهيم والمعلومات النظرية والمهارات العملية والتطبيقية بحيث يتحقق التكامل بين النظرية والتطبيق وبين العلم والعمل.

6- اكساب الطلبة القدرة على أداء العمليات المهنية والحرفية حسب الأصول والمعايير الفنية وإعدادهم للتعامل والتفاعل مع التقانات الحديثة، وتنمية استعداداتهم للتطور معها.

7- تنمية الاتجاهات والقيم السليمة لدى الطلبة، من حيث احترام العمل وتحمل المسؤولية والعمل الجماعي والإبداع الفردي.

8- تنمية قدرات الطلبة وتطوير طاقاتهم الإبداعية وتهيئتهم للاندماج والمشاركة الفعالة في عالم العمل والإنتاج.

9- إتاحة الفرصة للطلبة الذين تتوافر لديهم الرغبات والقدرات المناسبة لاستكمال متطلبات الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي.

2-6-3- تطوّر أعداد مدارس التعليم التقني والمهني في سورية خلال الفترة 2005-2009:

أولاً: تطور عدد المدارس الصناعية خلال الفترة 2005-2009:

يبين الجدول الآتي تطور عدد المدارس الصناعية في سورية خلال الفترة 2005-2009:

الجدول رقم (2-1) تطور عدد المدارس الصناعية في سورية من عام 2005 لغاية 2009

عدد المدرسون	عدد الطلاب			عدد الشعب	عدد المدارس	العام
	المجموع	إناث	ذكور			
9733	57100	2669	54431	1621	134	2005
8259	54803	2750	52053	1604	143	2006
9620	50825	2581	48244	1575	149	2007
9839	50049	2928	47121	1580	155	2008
10450	50486	3036	47450	1635	165	2009

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء: المجموعة الإحصائية للفترة 2005-2009

يبين الجدول رقم (2-1) أن معدل التغير السنوي لعدد المدارس الصناعية كان وفق الآتي: (ازداد عدد المدارس في العام 2006 عما كان عليه في العام 2005 بمعدل (+6.72%)، كما ازداد عدد المدارس في العام 2007 عما كان عليه في العام 2006 بمعدل (+4.2%)، وازداد عدد المدارس في العام 2008 عما كان عليه في العام 2007 بمعدل (+4.03%)، وازداد عدد المدارس في العام 2009 عما كان عليه في العام 2008 بمعدل (+6.45%). كما نلاحظ أن عدد المدارس ازداد في العام 2009 عما كان عليه في العام 2005 بمتوسط معدل نمو (5.78%).

ملاحظة: تمّ حساب معدل التغير السنوي، ومتوسط معدل النمو وفق العلاقاتين:

$$\bar{\Delta} = \frac{y_n - y_{n-1}}{y_{n-1}} \quad , \quad R = \frac{P_n - P_1}{(n-1)P_1}$$

كما نلاحظ أن معدل التغير السنوي للشعب في المدارس الصناعية كان وفق الآتي: تناقص عدد الشعب في العام 2006 عما كان عليه في العام 2005 بمعدل (-1.05%)، كما تناقص عدد الشعب في العام 2007 عما كان عليه في العام 2006 بمعدل (-1.81%)، وازداد عدد الشعب في العام 2008 عما كان عليه في العام 2007 بمعدل (+0.31%)، وازداد عدد

الشعب في العام 2009 عما كان عليه في العام 2008 بمعدل (+3.48%). كما نلاحظ أن عدد الشعب ازداد في العام 2009 عما كان عليه في العام 2005 بمتوسط معدل نمو (0.22%). ونلاحظ أن معدل التغير السنوي للطلاب في المدارس الصناعية كان وفق الآتي: تناقص عدد الطلاب في العام 2006 عما كان عليه في العام 2005 بمعدل (-4.02%)، كما تناقص عدد الطلاب في العام 2007 عما كان عليه في العام 2006 بمعدل (-7.26%) وتناقص عدد الطلاب في العام 2008 عما كان عليه في العام 2007 بمعدل (-1.53%) وازداد عدد الطلاب في العام 2009 عما كان عليه في العام 2008 بمعدل (+0.87%). كما نلاحظ أن عدد الطلاب تناقص في العام 2009 عما كان عليه في العام 2005 بمتوسط معدل نمو (-2.9%). وإن تناقص عدد الطلاب يعود لعدة أسباب أهمها: ارتفاع نسب التسرب والرسوب للطلاب في المدارس المهنية، النظرة السلبية للتعليم المهني من قبل المجتمع. ونلاحظ أن معدل التغير السنوي للمدرسين في المدارس الصناعية كان وفق الآتي: (تناقص عدد المدرسين في العام 2006 عما كان عليه في العام 2005 بمعدل (-15.14%)، كما ازداد عدد المدرسين في العام 2007 عما كان عليه في العام 2006 بمعدل (+16.48%) وازداد عدد المدرسين في العام 2008 عما كان عليه في العام 2007 بمعدل (+2.28%)، وازداد عدد المدرسين في العام 2009 عما كان عليه في العام 2008 بمعدل (+6.21%). كما نلاحظ أن عدد المدرسين ازداد في العام 2009 عما كان عليه في العام 2005 بمتوسط معدل نمو (+1.84%).

و في محافظة اللاذقية لعام 2009 كان عدد المدارس الصناعية والشعب والطلاب والمدرسون كما يلي:

عدد المدرسون	عدد الطلاب			عدد الشعب	عدد المدارس	العام
	المجموع	إناث	ذكور			
1321	4074	381	3693	158	11	2009

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء: المجموعة الإحصائية للعام 2009

نلاحظ من الجدول أن عدد المدارس الصناعية في اللاذقية قليل جداً بالنسبة لعدد المدارس الصناعية في سوريا، و ذلك لأنّ مدينة اللاذقية ليست مدينة صناعية، وبما أن عدد المدارس قليل فإنّ عدد الطلاب وعدد المدرسون قليل أيضاً.

ثانياً: تطور عدد مدارس التعليم النسوي خلال الفترة 2005-2009:

يبين الجدول الآتي تطور عدد مدارس التعليم النسوي في سورية خلال الفترة 2005-2009:

الجدول رقم (2-2) تطور عدد مدارس التعليم النسوي في سورية من عام 2005 لغاية 2009

عدد المدرسون	عدد الطلاب			عدد الشعب	عدد المدارس	العام
	المجموع	إناث	ذكور			
5158	34624	33991	633	1351	317	2005
7105	30901	30332	569	1253	315	2006
5233	26336	25930	406	1195	312	2007
5180	23901	23583	318	1139	312	2008
5402	24327	24073	254	1113	309	2009

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء: المجموعة الإحصائية للفترة 2005-2009

يبين الجدول رقم (2-2) أن معدل التغير السنوي لعدد المدارس النسوية كان وفق الآتي: (تناقص عدد المدارس في العام 2006 عما كان عليه في العام 2005 بمعدل (-0.63%) كما تناقص عدد المدارس في العام 2007 عما كان عليه في العام 2006 بمعدل (-0.95%)، وإن عدد المدارس في العام 2008 لم يتغير عليه في العام 2007، وتناقص عدد المدارس في العام 2009 عما كان عليه في العام 2008 بمعدل (-0.96%). كما نلاحظ أن عدد المدارس تناقص في العام 2009 عما كان عليه في العام 2005 بمتوسط معدل نمو (-0.63%).

كما نلاحظ أن معدل التغير السنوي للشعب في المدارس النسوية كان وفق الآتي: (تناقص عدد الشعب في العام 2006 عما كان عليه في العام 2005 بمعدل (-7.25%)، كما تناقص عدد الشعب في العام 2007 عما كان عليه في العام 2006 بمعدل (-12.45%)، وتناقص عدد الشعب في العام 2008 عما كان عليه في العام 2007 بمعدل (-4.69%)، وتناقص عدد الشعب في العام 2009 عما كان عليه في العام 2008 بمعدل (-2.28%). كما نلاحظ أن عدد الشعب تناقص في العام 2009 عما كان عليه في العام 2005 بمتوسط معدل نمو (-4.4%).

ونلاحظ أن معدل التغير السنوي للطلاب في المدارس النسوية كان وفق الآتي: (تناقص عدد الطلاب في العام 2006 عما كان عليه في العام 2005 بمعدل (-10.75%)، كما تناقص عدد الطلاب في العام 2007 عما كان عليه في العام 2006 بمعدل (-14.77%)، وتناقص عدد الطلاب في العام 2008 عما كان عليه في العام 2007 بمعدل (-9.25%)، وازداد عدد

الطلاب في العام 2009 عما كان عليه في العام 2008 بمعدل (+1.78%). كما نلاحظ أن عدد الطلاب تناقص في العام 2009 عما كان عليه في العام 2005 بمتوسط معدل نمو (-7.43%).

ونلاحظ أن معدل التغير السنوي للمدرسين في المدارس النسوية كان وفق الآتي: (ازداد عدد المدرسين في العام 2006 عما كان عليه في العام 2005 بمعدل (+37.75%)، كما تناقص عدد المدرسين في العام 2007 عما كان عليه في العام 2006 بمعدل (-26.35%)، وتناقص عدد المدرسين في العام 2008 عما كان عليه في العام 2007 بمعدل (-1.01%)، وازداد عدد المدرسين في العام 2009 عما كان عليه في العام 2008 بمعدل (+4.29%). كما نلاحظ أن عدد المدرسين ازداد في العام 2009 عما كان عليه في العام 2005 بمتوسط معدل نمو (+1.18%).

و في محافظة اللاذقية لعام 2009 كان عدد المدارس النسوية والشعب والطلاب والمدرسون كما يلي:

عدد المدرسون	عدد الطلاب			عدد الشعب	عدد المدارس	العام
	المجموع	إناث	ذكور			
306	1247	1235	12	81	20	2009

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء: المجموعة الإحصائية للعام 2009

نلاحظ من الجدول أن عدد المدارس النسوية في محافظة اللاذقية قليل جداً بالنسبة لعدد المدارس النسوية في بقية المحافظات وكذلك عدد الطلاب والمدرسين .

ثالثاً: تطور عدد المدارس التجارية خلال الفترة 2005-2009:

يبين الجدول الآتي تطور عدد المدارس التجارية في سورية خلال الفترة 2005-2009:

الجدول رقم (2-3) تطور عدد المدارس التجارية في سورية من عام 2005 لغاية 2009

عدد المدرسون	عدد الطلاب			عدد الشعب	عدد المدارس	العام
	المجموع	إناث	ذكور			
2416	30632	15658	14974	893	129	2005
2778	28290	14316	13974	859	134	2006
2410	26372	13347	13025	847	138	2007
2524	26308	13278	13030	854	140	2008
2587	26954	13668	13286	874	143	2009

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء: المجموعة الإحصائية للفترة 2005-2009

يبين الجدول رقم (2-1) أن معدل التغير السنوي لعدد المدارس التجارية كان وفق الآتي: (ازداد عدد المدارس في العام 2006 عما كان عليه في العام 2005 بمعدل +3.88%)، كما ازداد عدد المدارس في العام 2007 عما كان عليه في العام 2006 بمعدل +2.99%) وازداد عدد المدارس في العام 2008 عما كان عليه في العام 2007 بمعدل +1.45%) وازداد عدد المدارس في العام 2009 عما كان عليه في العام 2008 بمعدل +2.14%). كما نلاحظ أن عدد المدارس ازداد في العام 2009 عما كان عليه في العام 2005 بمتوسط معدل نمو (2.71%).

كما نلاحظ أن معدل التغير السنوي للشعب في المدارس التجارية كان وفق الآتي: (تناقص عدد الشعب في العام 2006 عما كان عليه في العام 2005 بمعدل -3.81%)، كما تناقص عدد الشعب في العام 2007 عما كان عليه في العام 2006 بمعدل -1.4%)، وازداد عدد الشعب في العام 2008 عما كان عليه في العام 2007 بمعدل +0.83%)، وازداد عدد الشعب في العام 2009 عما كان عليه في العام 2008 بمعدل +2.34%). كما نلاحظ أن عدد الشعب تناقص في العام 2009 عما كان عليه في العام 2005 بمتوسط معدل نمو (-2.13%).

ونلاحظ أن معدل التغير السنوي للطلاب في المدارس التجارية كان وفق الآتي: (تناقص عدد الطلاب في العام 2006 عما كان عليه في العام 2005 بمعدل -7.65%)، كما تناقص عدد الطلاب في العام 2007 عما كان عليه في العام 2006 بمعدل -6.78%)، وتناقص عدد الطلاب في العام 2008 عما كان عليه في العام 2007 بمعدل -0.24%)، وازداد عدد الطلاب في العام 2009 عما كان عليه في العام 2008 بمعدل +2.46%). كما نلاحظ أن عدد الطلاب تناقص في العام 2009 عما كان عليه في العام 2005 بمتوسط معدل نمو (-3%).

ونلاحظ أن معدل التغير السنوي للمدرسين في المدارس التجارية كان وفق الآتي: (ازداد عدد المدرسين في العام 2006 عما كان عليه في العام 2005 بمعدل +14.98%)، كما تناقص المدرسين في العام 2007 عما كان عليه في العام 2006 بمعدل +13.25%)، وازداد عدد المدرسين في العام 2008 عما كان عليه في العام 2007 بمعدل +4.73%)، وازداد عدد المدرسين في العام 2009 عما كان عليه في العام 2008 بمعدل +2.5%). كما نلاحظ أن عدد المدرسين ازداد في العام 2009 عما كان عليه في العام 2005 بمتوسط معدل نمو (+1.77%).

و في محافظة اللاذقية لعام 2009 كان عدد المدارس التجارية والشعب والطلاب والمدرسون كما يلي:

عدد المدرسون	عدد الطلاب			عدد الشعب	عدد المدارس	العام
	المجموع	إناث	ذكور			
224	1010	605	405	37	4	2009

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء: المجموعة الإحصائية للعام 2009

نلاحظ من الجدول أن عدد المدارس التجارية في محافظة اللاذقية قليل جداً بالمقارنة مع العدد الكلي للمدارس التجارية في سوريا لعام 2009.

2-6-4- مناهج التعليم والتدريب المهني:

للمناهج المدرسي تعاريف عدّة، فقد عرفته المنظمة العربية للتربية والعلوم بأنه: مجموعة المعلومات والمواد الدراسية النظرية، والمهارات التعليمية والتطبيقات العلمية، والقيم والاتجاهات وطرائق التفكير وأساليب التصرف، ونواحي النشاط التي تتوافر داخل الصف وخارجه، وتحقق عن طريقها أهداف التعليم (الوز، 2004، ص12).

ويمكن تعريف المنهاج أيضاً بأنه: مجموع الخبرات والأنشطة العلمية والتعليمية التي توفرها المدرسة ليتفاعل معها الطلبة داخل المدرسة وخارجها وتحت اشرافها بقصد تغيير سلوك الطلبة نحو الأفضل في جميع المواقف الحياتية وفي ضوء فلسفة المجتمع (وزارة التربية 2012، ص10).

يشكل اعداد وتطوير البرامج والمناهج المنطلق والقاعدة الرئيسية التي تبنى عليها العمليات اللاحقة المتعلقة بإعداد وتوفير التسهيلات التدريبية ورفع مستوى المدربين وتنفيذ الأنشطة التدريبية وتقويمها داخليا وخارجياً بما يتلاءم ومتطلبات سوق العمل.

2-6-5- تطوير التعليم المهني والتقني في سورية:

تعمل وزارة التربية عموماً على اتخاذ الاجراءات اللازمة لتطوير التعليم المهني وخاصة فيما يتعلق بالمناهج. وتسعى وزارة التربية الى التنسيق مع وزارة التعليم العالي والمجتمع الأهلي الصناعي لإتاحة الفرصة أمام خريجي التعليم المهني لإيجاد فرص عمل تتناسب مع متطلبات المجتمع والسوق.

وإن الوزارة تمتلك الوسائل والإمكانيات اللازمة لتدريب طلاب المدارس المهنية والصناعية وتأهيلهم ليكونوا عمالاً منتجين في سوق العمل، والوزارة تعمل بالتعاون مع وزارة التعليم

العالي على تطوير التعليم المهني وخاصة في مجال العمل الإداري وربطه بسوق العمل و خلق مهن جديدة في برنامج التعليم الجامعي (وزارة التربية، 2012، ص7).

2-6-5-1 مشروع تطوير التعليم المهني والتقني في سورية:

يهدف المشروع إلى (وزارة التربية، 2009):

- 1- تأمين عمالة مدربة مهنيا وتقنيا قادرة على زيادة الإنتاج والإنتاجية.
 - 2- ترسيخ مبدأ الجودة والالتزام به بما ينعكس ايجابيا على الاقتصاد الوطني.
 - 3- الحصول على خريجين مؤهلين لتلبية احتياجات سوق العمل، وإشراك قطاع الأعمال في تنمية الموارد البشرية في عمليات الإعداد والتأهيل وفي إعداد المناهج.
- البرنامج الزمني لمراحل تنفيذ مشروع المعايير الوطنية للتعليم المهني والتقني:

- 1- إعداد فلسفة المنهج ومسوغاته.
- 2- تحديد محاور الاهتمام لكل صف.
- 3- تحديد المجالات أو الميادين المعرفية.
- 4- كتابة المعايير العامة وتدرجها وفق الحلقات والمراحل.
- 5- تحديد الوحدات والدروس لكل صف.
- 6- كتابة الأهداف الدرّسية لكل درس للصفوف.
- 7- إعلان المسابقة وتأليف الكتب.

2-6-5-2 التحديات التي تواجهها سورية في مجال التعليم والتدريب المهني:

تتلخص التحديات التي تواجهها سورية في مجال التعليم والتدريب المهني بالآتي (الغضبان 2010، ص20):

أولاً: التحديات الداخلية:

- 1- الخلل الموجود بين مخرجات العملية التعليمية وسوق العمل بسبب انخفاض جودة التعليم وعدم القدرة على توفير الاحتياجات التدريبية.
 - 2- ضعف التمويل.
 - 3- ارتفاع نسب التسرب بين الطلاب (35-45%).
 - 4- التغيير في تركيب الوظائف ومواصفاتها وتصنيفها نتيجة للتطور المتسارع في التكنولوجيا والنمو الهائل في كم المعلومات العلمية وتنوعها وتطورها.
 - 5- التدفق في اتجاه المراحل التعليمية الأعلى (نسبة الالتحاق في التعليم الأساسي 87% والثانوي 76%).
- عدم وجود معايير وطنية للمؤهلات.

ثانياً: التحديات الخارجية والاقتصادية:

1- العولمة وحرية انتقال الخدمات.

2- نمو الاقتصاد المعرفي.

3- ضعف مستوى القدرة على المنافسة.

2-7- العلاقة بين مخرجات التعليم المهني والتقني وسوق العمل:

إن عملية ربط التعليم المهني والتقني باحتياجات سوق العمل تعد من الصعوبات في تحقيق أهداف السياسات في تطوير هذا التعليم.

إن أحد أهم أسباب ضعف التعليم المهني والتقني يعود إلى عدم وجود علاقة تربط بين العرض والطلب بين التعليم وسوق العمل وبين مؤسسات هذا التعليم الفني وقطاعات سوق العمل كقطاع إنتاجي وقطاع خدمي وسياحي. والواقع يشير إلى وجود تفاوت أو تخلف مرحلة نمو التعليم المهني والتقني مقارنة مع مرحلة التطور التقني في قطاعات سوق العمل مما أسهم في وجود حالة عدم التوافق أو الانسجام بين هذا التعليم واحتياجات سوق العمل المتغيرة. وفي الجمهورية العربية السورية: هناك جهود حثيثة لتطوير التعليم المهني والتقني وتعزيز ارتباطه باحتياجات سوق العمل.

ولقد اعتمدت سياسات واستراتيجيات استهدفت جعل هذا التعليم بمنزلة أداة تغيير إيجابي في المجتمع ووسيلة لتطوير قطاعات سوق العمل الإنتاجية والخدمية (الغضبان، 2010، ص21).

ونذكر من هذه الاستراتيجيات، توصيات ورشة مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل.

(www.syrian economic.com)

أنهت ورشة العمل التي أقامتها هيئة تخطيط الدولة بالتعاون مع معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية عام 2010، جلسات أعمالها بجملة من التوصيات. تتعلق بالعديد من المجالات المهمة والمرتبطة بمخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل وكيفية تسخير التعليم لتأمين متطلبات سوق العمل وتوفيره بالشكل المناسب ولاسيما أصحاب المؤهلات العلمية في مقدمتها:

1- التوسع في التعليم أفقياً وعمودياً لاستيعاب الأعداد المتزايدة الناتجة عن النمو السكاني وتطوير مناهجه وأساليبه بما يتناسب والتطور التقني والواقع العملي لرفع مستوى الكفاية الخارجية للتعليم، وتناسب المستوى العلمي والفني لمخرجاته مع احتياجات المجتمع والعملية الإنتاجية.

2- انتهاج سياسة تعليمية تحقق التوازن بين مخرجات التعليم، بما يلبي احتياجات عملية التنمية وسوق العمل، بالتنسيق مع الوزارات والمؤسسات المسؤولة عن التعليم وفعاليات التدريب.

3- العمل على إيجاد قاعدة بيانات خاصة بمخرجات المؤسسات التعليمية لتتم متابعتها بعد التخرج ودراسة مدى توافقها كماً ونوعاً مع احتياجات سوق العمل ليصار إلى وضع استراتيجية تعليمية صحيحة مبنية على الاحتياجات الفعلية من العمالة المؤهلة والمدربة بعيداً عن الهدر في الطاقات البشرية والمادية.

4- نشر ثقافة التدريب والتعليم المهني بين الأفراد في المجتمع، خاصة لدى العاطلين عن العمل وذلك حسب خصوصية المناطق الموزعة على كامل الأراضي السورية.

5- تعزيز مفهوم العمل بوصفه قيمة وليس وسيلة للدخل وحسب.. والعمل على تنظيم اليوم المهني في المدارس بصفة دورية وذلك من خلال المعارض وأجهزة الإعلام وتدعيم برامج الأطفال بالمسلسلات وأفلام الكرتون التي تساعد في تغيير النظرة التقليدية السائدة تجاه مجالات العمل وتعزيز مفهوم العمل اليدوي والمهني منذ مراحل الطفولة.

6- إحداث هيئة التعليم الفني والتدريب المهني والتقني تضم ممثلين عن جميع الأطراف المعنية في القطر وتنسيق جهودها في مجال وضع وتنفيذ السياسات والبرامج التعليمية والتدريبية وتحديثها باستمرار لمواجهة المتغيرات والتطورات العلمية والتكنولوجية وتشكيل هيئة وطنية للجودة الاعتمادية وخاصة بمؤسسات التعليم التقني.

2-8- العلاقة بين التعليم التقني والاقتصاد:

المعروف أن الصلة بين التعليم التقني والاقتصاد صلة وثيقة، فالتعليم يسهم في التنمية بصورة مباشرة من خلال ما يقدمه لها من قوى بشرية متعلمة ومن معارف علمية، ومن جانب آخر فالاقتصاد يوفر للتعليم موارده المختلفة.

وما كان ليظهر فرع خاص باقتصاديات التعليم لولا العلاقة المتينة بين الاقتصاد والتعليم التقني فمن جهة يسهم مستوى التعليم التقني في تحديد مستوى إنتاجية العمل ومن ثم في مستوى النمو الاقتصادي ومن جهة أخرى يتحدد مستوى الإنفاق على التعليم ومن ثم مستوى التعليم ذاته بمستوى التطور الاقتصادي في البلد المعني.

ومن الملاحظ أن مستوى التعليم التقني في الدول المتقدمة أعلى من مثيله في الدول النامية والسبب الرئيسي في ذلك يرجع إلى المخصصات التي توفرها البلدان المتقدمة للإنفاق على التعليم. من ناحية أخرى يوفر النظام التعليمي إعداد القوى العاملة كمياً وكيفياً فتجد المؤسسات

الاقتصادية حاجتها من العاملين في سوق العمل، وتعد درجة الموازنة بين مخرجات نظام التعليم التقني وحاجات الاقتصاد الوطني من اليد العاملة أحد معايير مستوى تطور النظام التعليمي،

(www.syrianeconomic.com)

يضاف إلى ذلك التشابه الكبير بين القطاع التربوي والقطاع الاقتصادي فكلاهما يشتمل على عمليات إنتاجية واستهلاكية. فالتعليم في جزء منه عملية إنتاجية يشترك فيها المعلمون والطلبة والإدارة والمناهج والتقنيات ورؤوس الأموال لإنتاج مخرجات من المعارف والمهارات يحصل عليها الخريجون لتوظيفها في الأعمال الاقتصادية والحصول منها على دخل معين كما أنه في جزء آخر منه عملية استهلاكية تتضمن تلبية حاجة المتعلمين إلى التعلم والمعرفة. وهكذا يجري تحليل العملية التربوية تحليلاً اقتصادياً من حيث المدخلات والمخرجات والعائد المترتب عليها إضافة إلى الحاجة التي تشبّعها. الإنفاق على التعليم عملية مكلفة تحتاج إلى أموال كثيرة لبناء المدارس والمعاهد والجامعات وتجهيزها، كما تحتاج إلى أجور المعلمين والإداريين.

إضافة إلى أنها تتطلب اقتطاع زمن كبير من أعمار الطلبة والمتدربين يمضونه في التعليم بدلاً من صرفه في مجال الإنتاج مما يعد فرصة ضائعة يجب أخذها بالحسبان عند حساب تكاليف التعليم.

2-8-1- اقتصاديات التعليم:

تذكر العديد من المصادر والأبحاث أن علم اقتصاديات التعليم مجال قديم وحديث في نفس الوقت. فلقد حظي التعليم منذ القدم باهتمام العديد من المختصين البارزين في الاقتصاد أمثال آدم سميث وكارل ماركس والفريد مارشال وغيرهم. ولقد أكد هؤلاء العلماء على أهمية نمو المعارف والمهارات البشرية من خلال العمليات التربوية التعليمية، وما تقدمه من إسهامات في نمو الاقتصاد وتطوره. فنمو قدرات الفرد واستعداداته من خلال التعليم يؤدي إلى زيادة قدراته الإنتاجية، بل زيادة قدراته على التعامل مع البشر عامة.

تعرف اقتصاديات التعليم بأنها: التوظيف الأمثل للإمكانيات وترشيد التكاليف وزيادة الموارد مع ضمان الجودة، وتوزيع مصادر التمويل للمشروعات التربوية والتعليمية من خلال عمليات الاستثمار والمساهمات الخيرية وغيرها، وإجراء الدراسات الاقتصادية والتقييم الاقتصادي بهدف رفع الكفاءة الداخلية والخارجية (حجي، 2002، ص13).

2-8-2- العلاقة بين التعليم المهني والنمو الاقتصادي:

يعتبر التعليم احد العوامل الكثيرة التي تؤثر على النمو الاقتصادي ويحقق ذلك بأساليب متعددة (أبو كلية، 2001، ص58):

1- يؤثر التعليم المهني في النمو الاقتصادي والتنمية عن طريق تزويد الأفراد بالمهارات الخاصة التي تفيد في العمليات الإنتاجية فكثير من المهارات كالطباعة والمحاسبة والهندسة الكيماوية تنمى عن طريق التربية والتعليم المهني، وهي تزيد بصورة ملحوظة قدرة الأفراد التي يمتلكونها على المساهمة في إنتاج السلع والخدمات.

2- يزود التعليم المهني الأفراد بالمعلومات العادية وبطرق حل المشكلات التي تمكن الفرد من تطبيقها في ميدان عمله. فالمعلومات وطرق حل المشكلات عاملان قادرا على الإسهام في أهم نواحي النمو الاقتصادي كالتجديد والتكيف والتنظيم وبهذه المهارات البسيطة وحتى المعقدة منها. يستطيع الفرد أن يواصل عمل الماضي إلا أن بيئة النمو لا تخلقها إلا الطرق والأفكار الجديدة.

3- يمكن التعليم المهني من الإسهام في النمو والتنمية عن طريق تزويد الأفراد بالاتجاهات الملائمة للإنتاج عندهم، فأحد التغيرات المهمة في البلدان المتخلفة هو تغيير اتجاهات الناس نحو العمل من اتجاهات المجتمعات التقليدية إلى الاتجاهات المجتمعات العصرية، فالتعليم بطبيعته هو عملية تنمية الاتجاهات التي تؤدي إلى التوازن في الأعمال الحديثة.

4- يخدم التعليم المهني النمو والتنمية عن طريق تزويده بنظام يقوم بغربلة المتعلمين وتصفيتهم وعدم السماح إلا لأكثر الأفراد قدرة على الوصول إلى أعلى المراكز في النظام الاقتصادي (الراشدان، 2005، ص40).

والتعليم المهني باعتباره أحد فروع التعليم فإنه يؤثر في النمو الاقتصادي حيث ان التوسع في التعليم المهني وجذب الاستثمارات يعزز النمو الاقتصادي ويخلق فرص عمل جديدة. " لقد تم التأكيد على أهمية التوسع في التعليم المهني والتقني وتشجيع إنشاء مشروعات صغيرة وذلك بهدف خلق فرص عمل كثيفة تسهم في الحد من البطالة والتخفيف من الفقر وشددوا على ضرورة تكثيف الجهود لجذب الاستثمارات الأجنبية والتركيز على ربط التعليم بسوق العمل وتنمية الكادر البشري وتعزيز قدراته على استخدام التكنولوجيا الحديثة ومواكبة التغيرات المحلية الإقليمية والدولية مؤكدين أنّ ذلك سيسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

2-8-3- علاقة التعليم التقني والمهني بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية:

قبل الحديث عن علاقة التعليم التقني بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لا بد لنا من تحديد مفهوم التنمية بصورة عامة والتفريق بين مصطلح نمو ومصطلح التنمية ويمكن تحديد أوجه الاختلاف بين المصطلحين في أن مصطلح نمو يشير إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة أما التنمية فهي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن.

فالزيادة الثابتة في النسبة المئوية للمتعلمين والمتعلمات إلى مجموع السكان مؤشر من مؤشرات النمو الاجتماعي أما التنمية فتحصل في التعليم في مرحلة النمو الاجتماعي السريع وخلال فترة زمنية ممتدة.

هناك فارق آخر بين النمو والتنمية، فالنمو عملية تلقائية تحدث من غير تفضل جانب الإنسان أما التنمية فلا تشير إلى النمو التلقائي وإنما تشير إلى النمو المتعمد الذي يتم عن طريق الجهود المنظمة التي يقوم بها الإنسان لتحقيق أهداف معينة.

وإنّ التنمية عملية شاملة متكاملة وما انقسامها إلى تنمية اقتصادية واجتماعية وأخرى اجتماعية إلا من قبيل الافتعال والاصطناع إلا انه مفيد وله أهمية في تحديد التقدم وقياس مدى النمو في مختلف جوانب النشاط الإنساني في المجتمع (الراشدان، 2005، ص41).

يؤدي التعليم التقني دوراً أساسياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لدول العالم المختلفة. فهو يمثل الأساس الذي يبني عليه كل ما نسعى لتحقيقه سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية. إنه مفتاح الارتقاء بجودة السلع والخدمات التي تنتجها وتحسين الإنتاجية التي نحن في حاجة ماسة إليها.

إن العلاقة القائمة بين التعليم التقني والتنمية الاقتصادية ناتجة عن ترجمة الحاجة إلى اليد العاملة بأهداف وخطط تعليمية.

إن العلاقة القائمة بين التعليم التقني والتنمية الاقتصادية علاقة معقدة جدا نظرا إلى غياب أي اتصال مباشر بين الوظائف ومستويات التعليم وأنواعه.

وليس من السهل في مثل هذه الظروف، أن نتمكن من تصور أنظمة لإعداد اليد العاملة وتحسين مهاراتها، قوامها الأساسي مقتضيات العمالة. كما يمكن للتعليم أن يكون حافزا للتنمية الاقتصادية ونتيجة لها. وينطبق الأمر نفسه بنوع خاص على التعليم التقني والتدريب المهني اللذين يعززان التنمية الاقتصادية (المنذر، 2002، ص113).

2-9- الإنفاق على التعليم:

نظراً للتزايد الكبير في نفقات التعليم في السنوات الماضية في شتى بلدان العالم، فقد تزايدت نتيجة لذلك اهتمام الاقتصاديين بالتعليم وأثره في النمو الاقتصادي، كما أصبحت هذه النفقات تشكل نسبة كبيرة في ميزانيات الدول ودخلها القومي بالمقارنة مع الإنفاق في الميادين والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى.

وعلى الرغم من التباين الكبير في نسب الزيادة في الإنفاق على التعليم في مختلف بلدان العالم والذي يرجع إلى اختلاف الظروف والسياسات الاقتصادية والتربوية فيها، فإنها تتفق جميعها في تزايد نفقاتها التعليمية تزايداً مضطرباً.

2-9-1- أهمية دراسة نفقات التعليم:

تكمن أهمية دراسة نفقات التعليم في أنها تمكن القائمين على أمر التربية والتعليم عن طريق دراسة الخدمات التعليمية من تحقيق الأهداف الآتية : (الراشدان، 2005، ص100):

- 1- إيجاد نوع من التناسق بين الخدمة التعليمية وغيرها من الخدمات التي تتنافس على الموارد المتاحة للدولة، والانسجام بين خطط التنمية والتعليم وتحديد أولويات المجتمع.
- 2- تساعد دراسة نفقات التعليم على التنبؤ بالنفقات المستقبلية للتربية وتقديم لواضعي سياسة التعليم البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات المناسبة في ضوء أهداف واضحة.
- 3- توزيع الموارد المتاحة توزيعاً عادلاً ومنطقياً بين المستويات التعليمية.
- 4- التأكد من الأجهزة التعليمية تحسن استغلال الموارد التي تخصص لها في الأوقات المحددة.

5- تُعدّ دراسة الإنفاق التعليمي بمنزلة نوع من أنواع الرقابة سواء كانت داخلية أم خارجية عن طريق التعرف على نواحي الإسراف والخلل فيها بهدف تطويرها وتصحيح مسارها.

2-9-2- العوامل التي تؤثر في الإنفاق على التعليم:

هناك عدة عوامل تؤثر في الإنفاق على التعليم يمكن إجمالها فيما يلي (الراشدان، 2005، ص101):

أ- **عوامل داخلية:** وترتبط هذه العوامل ارتباطاً وثيقاً بالمؤسسات التعليمية ومنها:

1- مستوى أجور العاملين بالمؤسسات التعليمية، حيث تزداد هذه النفقات كلما ارتفع مستوى أجور العاملين فيها.

2- التوزيع العمري لهيئات التعليم، إذ يزداد الإنفاق بارتفاع المستوى العمري للهيئات التعليمية.

3- مستوى التكنولوجيا التعليمية، حيث تزداد النفقات بارتفاع مستوى التكنولوجيا التعليمية.

4- نصاب المعلم من ساعات التدريس ، فكلما انخفض نصاب المعلم التدريسي كلما تطلب الأمر زيادة عدد أعضاء هيئة التعليم وبالتالي زيادة الإنفاق التعليمي.

5- ارتفاع حجم الإهدار التعليمي الذي يرجع في غالبته إلى زيادة نسبة الرسوب أو التسرب.

ب- **عوامل خارجية:** وهي عبارة عن عوامل لا ترتبط بالمؤسسة التعليمية مباشرة وتشمل:

1- المستوى العام للدخل القومي: فكلما ارتفع الدخل القومي للمجتمع ازداد دخل الأفراد وهذا يؤدي إلى زيادة الإنفاق التعليمي.

2- مستوى نفقات المعيشة، وهذا يرتبط بأسعار الخدمات في المجتمع، فكلما ارتفعت أسعار السلع والخدمات ازدادت نفقات المعيشة، ومن ثمّ ازداد الإنفاق التعليمي.

3- المستوى التكنولوجي العام في المجتمع: يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمستوى التكنولوجي التعليمي والذي تزداد نفقاته.

4- التوزيع العمري للسكان بين فئات العمر المختلفة ، حيث يرتبط به التوزيع العمري للهيئات التعليمية، فكلما كان مرتفعاً أدى ذلك إلى ارتفاع أجور العاملين، وعليه يزداد الإنفاق على التربية والتعليم.

2-9-3- الإنفاق على التعليم المهني في سورية:

إن نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي ينفق على التعليم وهي أموال عامة تبدو أنها تبديد وتضييع، مع أن النظرة للتعليم قد تعدلت من مجرد كونه قطاعاً خدمياً إلى اعتباره استثماراً في راس المال البشري له مردوده الكبير على عملية التنمية ومستقبلها نظراً لأنّ العنصر البشري هو أول وأهم عناصر الإنتاج.

إن التعليم المهني والتقني في سورية يعتمد بشكل كامل على التعليم الحكومي ولا تساهم فيه ولا تساهم فيه القطاعات الأخرى مع أن المستفيد النهائي من التعليم هي القطاعات جميعها وليس القطاع العام حصراً الأمر الذي يضاعف من الضغوط على الموازنة العامة ويحرم القطاعات كلها من خريجين لا يحملون المؤهلات المطلوبة التي تحقق حاجات المستفيدين.

وأن مساهمة القطاعات الأخرى كالمؤسسات الصناعية والإنتاجية الخاصة في تمويل التعليم المهني والتقني وتأهيل كوادره وتقديم المعدات ومنح التسهيلات وفي تقرير الخطط التعليمية وتقويمها يؤدي إلى إحكام الصلة بين المدارس والمعاهد الفنية وأسواق العمل والإنتاج.

ويلاحظ أن تكلفة التعليم الفني هي أعلى من تكلفة التعليم العام بغض النظر عن نوعية التعليم ومستواه حيث بلغت نسبة موازنة التعليم الفني 16,6% من موازنة وزارة التربية في سورية 2006 ويعود السبب في ارتفاع تكلفة التعليم الفني إلى متطلباته من الأجهزة والمعدات والمختبرات والورش ومتطلبات التدريب ونفقات الإسكان والإعاشة الداخلية للطلبة أحياناً من أن كلفة الطالب في التعليم الصناعي هي ضعف التكلفة في التعليم التجاري أما في التعليم الزراعي فترتفع التكلفة بشكل عال لما يتطلبه من حقول ومعدات ومكائن وعمال مع قلة طلابه وارتفاع عدد العاملين فيه (حسون، 2006).

وبالنسبة لتكلفة التعليم في سورية تبين حسب المكتب المركزي للإحصاء أن متوسط حصة الطالب في كافة المراحل ما قبل الجامعية في العام 2004 قد تراجعت لتغدو أقل من حصته في العام 2003 والبالغة وفق تلك البيانات 12 ألف ليرة سورية وبتحديد حصة الطالب على مستوى المرحلة التي يدرس فيها نلاحظ أن حصة طالب التعليم المهني قد تراجعت بشكل كبير من 46,402 الف ليرة سورية في العام 2003 إلى 32,539 ليرة سورية في العام 2004.

كما تراجع حصة طالب التعليم الثانوي من 15.192 ليرة سورية في العام 2003 إلى 12.042 ليرة سورية في العام 2004 في حين لم يترافق ذلك إلا مع زيادة طفيفة جداً في حصة تلميذ مرحلة التعليم الأساسي من 9820 ليرة سورية في العام 2003 إلى 10318 ليرة سورية في العام 2004 وهو ما لا ينسق بأي حال من الأحوال مع أكثر الحدود الدنيا من متطلبات إدخال نظام التعليم الأساسي.

وحول موازنة التعليم العالي فإنه ورغم ارتفاع ميزانية التعليم العامة بدءاً من عام 2001 وصولاً إلى مضاعفتها في العام 2002 حيث وصلت إلى 15% من الميزانية العامة للدولة فإن حصة التعليم العالي لم ترتفع إلا على نحو طفيف في العام 2003 إلى ما نسبته 3%.
(<http://www.syriasteps.com>).

□ الفصل الثالث

□ الدراسة الميدانية

محتويات الفصل

1-3- مجتمع الدراسة وعينها

2-3 - خصائص عينة الدراسة

1-2-3- توزيع أفراد العينة حسب الجنس

2-2-3- توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

3-2-3- توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

4-2-3- توزيع أفراد العينة حسب الاختصاص

3-3- أداة الدراسة

4-3- صدق وثبات أداة الدراسة

1-4-3- صدق الأداة

2-4-3- صدق الأداة

5-3- الأساليب الإحصائية

6-3- تحليل النتائج وتفسيرها

1-6-3- الإحصاء الوصفي

أولاً: كفاءة التعليم المهني والتقني

ثانياً: التجهيزات المتوافرة في التعليم المهني والتقني

ثالثاً: مصادر التمويل

رابعاً: دور التعليم المهني في تحقيق احتياجات سوق العمل

2-6-3- اختبار الفرضيات

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

يتناول هذا الفصل وصفاً لمجتمع الدراسة وعينتها وأدواتها وصدق الأداة، وثبات الأداة والإجراءات العملية للدراسة، والمعالجة الإحصائية.

1-3- مجتمع الدراسة وعينها:

يتكوّن مجتمع الدراسة من جميع العاملين (إداريين ومدرسين)، في مدارس التعليم المهني والتقني في محافظة اللاذقية، والتي تشمل العاملين في:

1- المدارس التجارية:

عدد الإداريين والمدرّسين	المدرسة
47	ثانوية علي فريد مخلوف
57	ثانوية أحمد بهيج شومان
85	ثانوية ابراهيم نعامة
189	المجموع

2- المدارس الصناعية:

عدد الإداريين والمدرّسين	المدرسة
217	الصناعية الأولى في اللاذقية
147	الصناعية في القرداحة
264	الشهيد ميهوب صالح محمد
167	الشهيد محمود مرتضى
262	الشهيد أحمد حسن أحمد
120	الصناعية في الحفة
1177	المجموع

3- المدارس المشتركة من جميع الاختصاصات:

عدد الإداريين والمدرّسين	المدرسة
110	يونس حبيب سعيد

4- المدارس النسوية:

عدد الإداريين والمدرّسين	المدرسة
60	محمد كامل صالح
29	الفنون النسوية في الحفة
20	الشهيد فهد عدده
16	النسوية (بحمرا)
24	المهنية (الدالية)
18	المهنية (الجنديرية)
26	محمد حبيب قاسم
42	كلماخر
4	الرامي
239	المجموع

بناءً على ما سبق بلغ مجموع الإداريين والمدرسين في مدارس التعليم التقني والمهني (1715) إداري ومدرّس. ولتحديد حجم العينة اللازم سحبها من المجتمع السابق (الإداريين والمدرّسين)، اعتمدنا على العلاقة الآتية (القاضي وعبد الله والبياتي، 2005، ص211):

$$n = \frac{P \cdot q}{\frac{P \cdot q}{N} + \frac{\alpha^2}{Z^2}}$$

حيث أن: n : حجم عينة البحث.

N : حجم مجتمع البحث.

P : نسبة مئوية تتراوح قيمتها بين الصفر والواحد، وتمّ اعتماد $P = 0.5$

α : نسبة الخطأ المسموح به وهو غالباً يساوي $E = 0.05$

Z : الدرجة المعيارية وتساوي 1.96 / عند معامل ثقة : 95%

وبحساب حجم العينة نجد أن:

$$n = \frac{(0.5)(0.5)}{\frac{0.25}{1715} + \frac{(0.05)^2}{(1.96)^2}} = 314$$

وبتوزيع هذه العينة بشكل متناسب على (المدارس التجارية والصناعية والمشاركة والنسوية) نحصل على التوزيع المبين في الجدول الآتي:

المدرسة	حجم العينة اللازم
المدارس التجارية	$n_1 = \frac{189}{1715} \times 314 = 35$
المدارس الصناعية	$n_2 = \frac{1177}{1715} \times 314 = 215$
المدارس المشتركة	$n_3 = \frac{110}{1715} \times 314 = 20$
المدارس النسوية	$n_4 = \frac{239}{1715} \times 314 = 44$
المجموع	314

بناءً على ذلك تمّ توزيع (314) استمارة على الإداريين والمدرّسين وفق التوزيع السابق، وباستخدام العينة العشوائية البسيطة في كل طبقة. تمّ استرداد (298) استمارة صالحة وجاهزة للتحليل الإحصائي، وبنسبة استجابة بلغت (94.90%).

2-3 - خصائص عينة الدراسة:

1-2-3- توزيع أفراد العينة حسب الجنس:

الجدول (1-3) توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار المطلق	التكرار النسبي
ذكر	196	65.77%
أنثى	102	34.23%
المجموع	298	100%

يبين الجدول رقم (1-3) أن نسبة أفراد العينة من الذكور شكّلت النسبة الأعلى وبلغت (65.77%).

2-2-3- توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي:

الجدول (2-3) توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المستوى التعليمي	التكرار المطلق	التكرار النسبي
ثانوية	46	15.44%
معهد متوسط	104	34.9%
إجازة جامعية	135	45.3%
دراسات عليا	13	4.36%
المجموع	298	100%

يبين الجدول رقم (2-3) أن نسبة أفراد العينة ممن كان مستواهم التعليمي إجازة جامعية شكّلت النسبة الأعلى وبلغت (45.3%)، يليه المستوى التعليمي معهد متوسط بنسبة (34.9%).

3-2-3- توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة:

الجدول (3-3) توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار المطلق	التكرار النسبي
أقل من 5 سنوات	53	17.78%
5-10 سنوات	111	37.25%
أكثر من 10 سنوات	134	44.97%
المجموع	298	100%

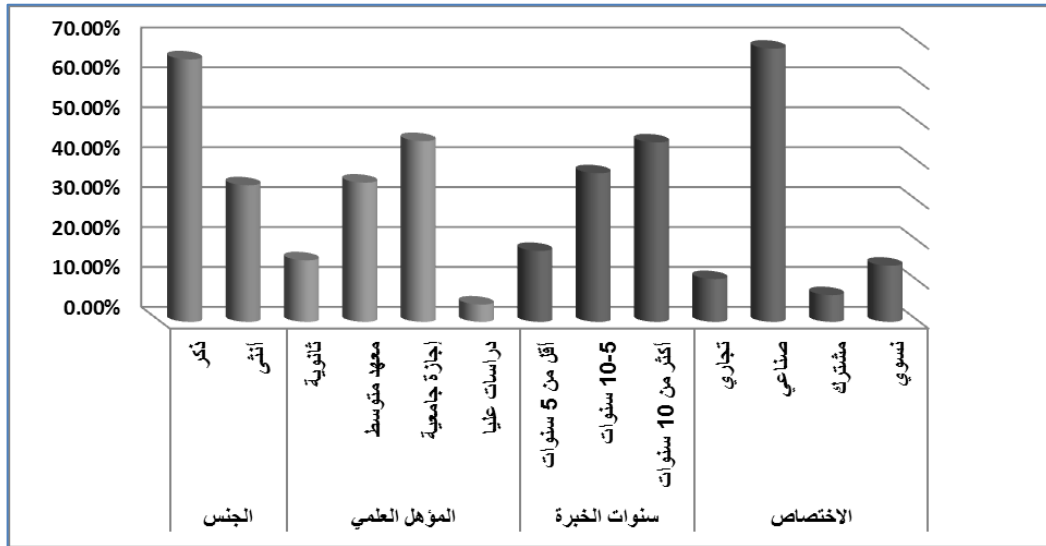
يبين الجدول رقم (3-3) أن نسبة أفراد العينة ممن كانت خبرتهم في العمل أكثر من 10 سنوات شكّلت النسبة الأعلى وبلغت (44.97%)، يليه فئة الخبرة (5-10) سنوات بنسبة (37.25%).

4-2-3- توزيع أفراد العينة حسب الاختصاص:

الجدول (3-4) توزيع أفراد العينة حسب الاختصاص

المستوى التعليمي	التكرار المطلق	التكرار النسبي
تجاري	32	10.74%
صناعي	204	68.46%
مشترك	20	6.71%
نسوي	42	14.09%
المجموع	298	100%

يبين الجدول رقم (3-2) أن نسبة أفراد العينة من المدارس الصناعية شكّلت النسبة الأعلى وبلغت (68.46%)، يليها المدارس النسوية بنسبة (14.09%)، يليها المدارس التجارية بنسبة (10.74%)، يليها المدارس المشتركة بنسبة (6.71%). والشكل البياني الآتي يوضح التكرارات النسبية لتوزيع أفراد العينة حسب متغيرات (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، الاختصاص):



الشكل (3-1) التكرارات النسبية لتوزيع أفراد العينة حسب متغيرات (الجنس، المؤهل، الخبرة، الاختصاص)

3-3- أداة الدراسة:

لتحقيق أغراض البحث وبعد الاطلاع على الدراسات العربية والأجنبية التي تتعلق بموضوع هذه الدراسة قامت الباحثة بتصميم أداة الدراسة (استبانة التخطيط الاستراتيجي في التعليم المهني والتقني ودوره في التنمية الاقتصادية).

اشتملت الأداة على معلومات عن المستقصى منهم شملت متغيرات (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، الاختصاص).

كما شملت الأداة قسمين أساسيين:

القسم الأول: التخطيط الاستراتيجي للتعليم المهني والتقني، ويشمل المحاور الآتية:

المحور الأول: كفاءة التعليم المهني والتقني، ويشمل العبارات من (1) إلى (23).

المحور الثاني: التجهيزات المتوافرة في التعليم المهني والتقني، ويشمل العبارات من (24) إلى (31).

المحور الثالث: مصادر التمويل، ويشمل العبارات من (32) إلى (37).

القسم الثاني: دور التعليم المهني والتقني في تحقيق احتياجات سوق العمل، ويشمل العبارات من (38) إلى (45). إن عملية ربط التعليم المهني والتقني باحتياجات سوق العمل يعد مؤشراً حقيقياً لسياسات التنمية الاقتصادية كون التعليم المهني والتقني هو المعنى بتزويد العملية الإنتاجية في أي مجتمع بالمهارات والقدرات الإنتاجية في شتى المجالات خصوصاً في ظل ما يشهده العالم من تفجر معرفي وتقني في أساليب العمل والإنتاج تجعل من عملية التأهيل وإعادة التأهيل التحدي الأساسي الذي تواجهه وستواجهه الأنظمة الاقتصادية كافة.

4-3- صدق وثبات أداة الدراسة:

1-4-3- صدق الأداة:

يقصد به قدرة الاستبيان على قياس ما وضع لقياسه، أو السمة المراد قياسها، كما يهدف إلى الحكم على مدى تمثيل المقياس للميدان الذي يقيسه. واعتمد البحث الحالي في حساب الصدق على الطرق الآتية:

أ- صدق المحتوى (الصدق المنطقي الظاهري): للحكم على صدق المحتوى، أي ملائمة أسئلة الاستبانة وصياغتها لما يهدف إلى تجميعه من معلومات وبيانات، لذلك فقد تم عرض المقياس في صورته الأولية على مجموعة من المحكمين في مجال التخصص من السادة أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد بجامعة تشرين، وذلك لمعرفة آرائهم من حيث:

- ملائمة المقياس للهدف منه.

- صلاحية كل عبارة بالنسبة لمحورها.

- وضوح العبارات أمام أفراد عينة البحث مما يضمن دقة وصحة الإجابات.

- صحة تقدير لدرجات كل استجابة.

وقد تم توجيه خطابات مرفقة بالمقياس تضمنت التعريف بموضوع البحث، والهدف منه، والتعريفات الإجرائية الخاصة بالبحث. وكان المطلوب من السادة المحكمون تدوين ملاحظاتهم على صياغة العبارات علمياً، وإبداء الرأي في مدى ملائمة المقياس للهدف منه، ومدى وضوح العبارات لأفراد عينة البحث بما يضمن دقة الإجابات وصدقها.

ب- صدق الاتساق الداخلي: وذلك بإيجاد معامل الارتباط بيرسون بين درجة كل عبارة من العبارات المكونة لكل محور، والدرجة الكلية للمحور بالمقياس. والدرجة الكلية لكل محور من محاور المقياس والدرجة الكلية للمقياس. كما توضح الجداول الآتية:

أولاً: الصدق باستخدام الاتساق الداخلي بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحور:

القسم الأول: التخطيط الاستراتيجي للتعليم المهني والتقني:

المحور الأول: كفاءة التعليم المهني والتقني:

الجدول (3-5) قيم معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة ودرجة المحور (كفاءة التعليم المهني والتقني)

رقم الفقرة	معامل الارتباط	احتمال الدلالة sig	القرار
1	0.863(**)	0.004	دال عند 0.01
2	0.884(**)	0.002	دال عند 0.01
3	0.871(**)	0.000	دال عند 0.01
4	0.908(**)	0.000	دال عند 0.01
5	0.901(**)	0.004	دال عند 0.01
6	0.889(**)	0.001	دال عند 0.01
7	0.847(**)	0.000	دال عند 0.01
8	0.881(**)	0.000	دال عند 0.01
9	0.798(*)	0.000	دال عند 0.05
10	0.787(*)	0.002	دال عند 0.05
11	0.845(**)	0.003	دال عند 0.01
12	0.897(**)	0.004	دال عند 0.01
13	0.809(*)	0.005	دال عند 0.05
14	0.857(**)	0.000	دال عند 0.01
15	0.901(**)	0.012	دال عند 0.01
16	0.796(*)	0.000	دال عند 0.05
17	0.847(**)	0.002	دال عند 0.01
18	0.832(**)	0.003	دال عند 0.01
19	0.887(**)	0.001	دال عند 0.01
20	0.843(**)	0.000	دال عند 0.01
21	0.861(*)	0.004	دال عند 0.05
22	0.748(*)	0.002	دال عند 0.05
23	0.811(*)	0.002	دال عند 0.05

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم (3-5) أن جميع فقرات الفقرات ترتبط ارتباطاً ذو دلالة إحصائية مع الدرجة الكلية للمجال الذي تندرج تحته، حيث أن قيم معامل الارتباط قوية بين المجالات والدرجة الكلية، وبالتالي فإن جميع الفقرات تتمتع بدرجة اتساق داخلي مع الدرجة الكلية عند مستوي معنوية (0.01، 0.05).

المحور الثاني: التجهيزات المتوافرة في التعليم المهني والتقني:

الجدول (3-6) قيم معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة ودرجة المحور (التجهيزات المتوافرة)

رقم الفقرة	معامل الارتباط	احتمال الدلالة sig	القرار
24	0.847(**)	0.000	دال عند 0.01
25	0.742(*)	0.000	دال عند 0.05
26	0.833(**)	0.000	دال عند 0.01
27	0.801(**)	0.000	دال عند 0.01
28	0.822(**)	0.001	دال عند 0.05
29	0.864(**)	0.001	دال عند 0.01
30	0.804(*)	0.000	دال عند 0.05
31	0.912(**)	0.000	دال عند 0.01

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم (3-6) أن جميع فقرات الفقرات ترتبط ارتباطاً ذو دلالة إحصائية مع الدرجة الكلية للمجال الذي تدرج تحته، حيث أن قيم معامل الارتباط قوية بين المجالات والدرجة الكلية، وبالتالي فإن جميع الفقرات تتمتع بدرجة اتساق داخلي مع الدرجة الكلية عند مستوي معنوية (0.01، 0.05).

المحور الثالث: مصادر التمويل:

الجدول (3-7) قيم معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة ودرجة المحور (التمويل)

رقم الفقرة	معامل الارتباط	احتمال الدلالة sig	القرار
32	0.799(*)	0.000	دال عند 0.05
33	0.838(**)	0.005	دال عند 0.01
34	0.828(**)	0.000	دال عند 0.01
35	0.809(**)	0.003	دال عند 0.01
36	0.812(**)	0.000	دال عند 0.01
37	0.765(*)	0.011	دال عند 0.05

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم (3-7) أن جميع فقرات الفقرات ترتبط ارتباطاً ذو دلالة إحصائية مع الدرجة الكلية للمجال الذي تدرج تحته، حيث أن قيم معامل الارتباط قوية بين المجالات والدرجة الكلية، وبالتالي فإن جميع الفقرات تتمتع بدرجة اتساق داخلي مع الدرجة الكلية عند مستوي معنوية (0.01، 0.05).

القسم الثاني: دور التعليم المهني والتقني في تحقيق احتياجات سوق العمل:

الجدول (3-8) قيم معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة ودرجة المحور (تحقيق احتياجات سوق العمل)

رقم الفقرة	معامل الارتباط	احتمال الدلالة sig	القرار
38	0.725 ^(*)	0.000	دال عند 0.05
39	0.807 ^(*)	0.000	دال عند 0.05
40	0.879 ^(**)	0.000	دال عند 0.01
41	0.906 ^(**)	0.000	دال عند 0.01
42	0.762 ^(*)	0.000	دال عند 0.05
43	0.843 ^(**)	0.001	دال عند 0.01
44	0.737 ^(*)	0.001	دال عند 0.05
45	0.775 ^(*)	0.000	دال عند 0.05

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم (3-8) أن جميع فقرات الفقرات ترتبط ارتباطاً ذو دلالة إحصائية مع الدرجة الكلية للمجال الذي تدرج تحته، حيث أن قيم معامل الارتباط قوية بين المجالات والدرجة الكلية، وبالتالي فإن جميع الفقرات تتمتع بدرجة اتساق داخلي مع الدرجة الكلية عند مستوي معنوية (0.01، 0.05).

ثانياً: الصدق باستخدام الاتساق الداخلي بين الدرجة الكلية لكل محور والدرجة الكلية للمقياس:

الجدول (3-9) قيم معاملات الارتباط بين درجة كل محور والدرجة الكلية للمقياس

المحاور	معامل الارتباط	احتمال الدلالة sig	القرار
كفاءة التعليم المهني والتقني	0.869 ^(**)	0.000	دال عند 0.01
التجهيزات المتوافرة	0.882 ^(**)	0.000	دال عند 0.01
مصادر التمويل	0.823 ^(**)	0.000	دال عند 0.01
دور التعليم المهني والتقني في تحقيق احتياجات سوق العمل	0.899 ^(**)	0.000	دال عند 0.01

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم (3-9) أن جميع المحاور ترتبط ارتباطاً ذو دلالة إحصائية مع الدرجة الكلية للمقياس، وذلك عند مستوى دلالة 0.01، مما يدل على أن محاور المقياس تتمتع بدرجة صدق عالية.

2-4-3- ثبات الأداة:

بهدف التوصل إلى دلالات ثبات الأداة وفاعلية فقراتها، تمّ حساب معامل الثبات باستخدام معادلة "ألفا كرونباخ (Cronbach- alpha)"، كما يبين الجدول الآتي:

الجدول (3-10) قيم معاملات الثبات لمحاور الاستبانة

معامل ألفا	المحاور
0.869	كفاءة التعليم المهني والتقني
0.844	التجهيزات المتوافرة
0.882	مصادر التمويل
0.807	دور التعليم المهني والتقني في تحقيق احتياجات سوق العمل
0.853	الثبات الكلي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم (3-10) أن قيم معاملات الثبات لجميع المحاور دالة عند مستوى دلالة 0.01، مما يدل على أن ثبات المقياس.

بناءً على ما سبق يمكن القول بأن أدوات الدراسة تتمتع بخاصية الصدق والثبات، وبالتالي فهي صالحة لقياس ما وضعت لقياسه.

3-5- الأساليب الإحصائية:

تمّ توزيع الدرجات على أسئلة الاستبانة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي، وذلك بإعطاء الدرجة /5/ للإجابة دائماً، والدرجة /4/ للإجابة غالباً، والدرجة /3/ للإجابة أحياناً، والدرجة /2/ للإجابة نادراً، والدرجة /1/ للإجابة إطلاقاً. تمّت المعالجة الإحصائية باستخدام الحاسب الآلي بواسطة برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، وذلك لإجراء الأساليب الإحصائية على متغيرات الدراسة، وللكشف عن العلاقة بين متغيرات الدراسة والفروق فيما بينها، وللتحقق من فروض البحث. وقد تمّ استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

- 1- حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والأهمية النسبية.
- 2- حساب معامل الصدق إحصائياً باستخدام معامل الارتباط للاتساق الداخلي لأداة البحث.
- 3- حساب معاملات الثبات بطريقة ألفا كرونباخ.
- 4- اختبار /t/ لعينة واحدة One- Sample T Test
- 5- اختبار تحليل التباين الأحادي ONE WAY ANOVA
- 6- الانحدار البسيط.

أما معيار الحكم على متوسط الاستجابات وفقاً لمقياس ليكرت:

المعيار = درجة الاستجابة العليا - درجة الاستجابة الدنيا/عدد فئات الاستجابة
المعيار = $5 - 1 / 5 = 0.8$ وبناءً عليه تكون الدرجات على النحو التالي:

درجة الموافقة	المجال
إطلاقاً	1.8 - 1
نادراً	2.60 - 1.81
أحياناً	3.40 - 2.61
غالباً	4.20 - 3.41
دائماً	5 - 4.21

وبناءً على ذلك إذا وقعت قيمة المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد العينة ضمن المجال (1.8-1) فهي تقابل شدة الاستجابة إطلاقاً، وإذا وقعت ضمن المجال (2.60-1.81) فهي تقابل شدة الاستجابة نادراً، وإذا وقعت ضمن المجال (3.40-2.61) فهي تقابل شدة الاستجابة أحياناً، وإذا وقعت ضمن المجال (4.20-3.41) فهي تقابل شدة الاستجابة غالباً، وإذا وقعت ضمن المجال (5-4.21) فهي تقابل شدة الاستجابة دائماً. كذلك تمّ اعتماد مستوى معنوية 0.05 لقبول أو رفض الفرضيات، وهو من المستويات المعنوية المتفق عليها في اختبار الفرضيات.

6-3- تحليل النتائج وتفسيرها:

3-6-1- الإحصاء الوصفي:

تمّ حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لكل سؤال من أسئلة الاستبانة، حسب كل محور لمعرفة واقع التخطيط الاستراتيجي للتعليم المهني والتقني سواء فيما يتعلق بكفاءته، والتجهيزات المتوافرة فيه، وآلية التمويل، ودوره في تحقيق احتياجات سوق العمل:

أولاً: كفاءة التعليم المهني والتقني:

جدول رقم (3-11) المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية

ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على أسئلة كفاءة التعليم المهني والتقني

القرار عند 0.05	Test Value = 3			الأهمية النسبية %	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات	رقم
	احتمال الدلالة sig	درجة الحرية	مؤشر الاختبار t					
دال	.033	297	2.84	62.24	0.681	3.112	يتوفر نظام تأمين ضدّ الحوادث للمدرّبين المعلمين في ورش ذات خطورة عالية.	1
دال	.011	297	7.693	65.82	0.653	3.291	تتسم الأطر العامّة للمناهج بقدرتها على تأهيل الطالب للدخول إلى سوق العمل المحلي.	2
دال	.000	297	12.72	67.9	0.536	3.395	تتلاءم مناهج التعليم المهني مع مستويات المهنة في المدرسة.	3
دال	.000	297	16.29	69.38	0.497	3.469	يتمّ مشاركة المعلمين في إعداد المناهج بصورة جيّدة.	4
دال	.022	297	35.57	77.02	0.413	3.851	تتوافر الأسس العلمية والموضوعية في إعداد الكوادر المهنيّة.	5
دال	.000	297	-34.81	28.26	0.787	1.413	تتابع مدرسة التعليم المهني والتقني خريجها.	6
دال	.000	297	41.88	79.12	0.394	3.956	يتوفر تخطيط تعليمي واضح يفسح مجال التعليم التقني أمام الراغب والقادر من الطلبة.	7
دال	.000	297	9.12	67.52	0.712	3.376	يتمّ المشاركة والتنسيق مع مؤسسات القطاع الخاص المهنيّة في مجالات التدريب.	8
دال	.013	297	27.45	77.62	0.554	3.881	يتمّ المشاركة والتنسيق مع مؤسسات القطاع العام المهنيّة في مجالات التدريب.	9
دال	.033	297	5.781	64.32	0.645	3.216	يتمّ رسم سياسات مستقبلية حول الاحتياجات التعليمية التي تتسجم مع سوق العمل.	10
دال	.000	297	33.68	76.04	0.411	3.802	يتمّ منع الهدر والخسارة في إمكانيات وتجهيزات مؤسسات التعليم المهني والتقني.	11
دال	.000	297	17.99	70.36	0.497	3.518	لا توجد عوائق تمنع التحاق الراغبين في التعليم التقني من الالتحاق بمؤسساته.	12
دال	.000	297	9.97	67.08	0.613	3.354	تتوفر وسائل التقنيّة الحديثة لإيصال التعليم التقني للراغبين.	13
دال	.002	297	13.66	69.86	0.623	3.493	يوفر نظام التعليم الحالي خططاً لرفع نسب قبول الطلبة في هذا النوع من التعليم.	14
دال	.000	297	19.46	72.58	0.558	3.629	إنّ المعايير التي يتمّ على أساسها قبول الطلبة مناسبة.	15
دال	.000	297	34.01	77.02	0.432	3.851	تتسم التخصصات المتوفرة في المدرسة بأنها تتوزع وفقاً لمتطلبات سوق العمل.	16
دال	.004	297	9.92	67.16	0.623	3.358	ترتبط أهداف التعليم المهني مع متطلبات سوق العمل.	17
دال	.000	297	32.53	76.28	0.432	3.814	تعتبر عدد سنوات الدراسة كافية.	18
دال	.000	297	7.105	65.12	0.622	3.256	يوفر نظام التعليم المهني آليات ومعايير ضبط الجودة.	19
دال	.041	297	3.47	62.68	0.667	3.134	يوفر النظام التعليمي في إطار التخطيط التعليمي الاستراتيجي أدوات يمكن من خلالها خدمة المجتمع المحلي.	20
دال	.001	297	34.99	76.54	0.408	3.827	يعمل النظام التعليمي على تعزيز الأخلاق لدى الطالب (الدقة- التركيز على جودة المنتج...).	21
دال	.000	297	27.64	73.58	0.424	3.679	أهداف التعليم التقني قابلة للتحقيق.	22
دال	.022	297	8.99	66.16	0.591	3.308	يمكن للخريج إيجاد فرصة عمل في السوق المحليّة.	23
دال	.000	297	13.47	68.68	0.556	3.434	المتوسط الموزون	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

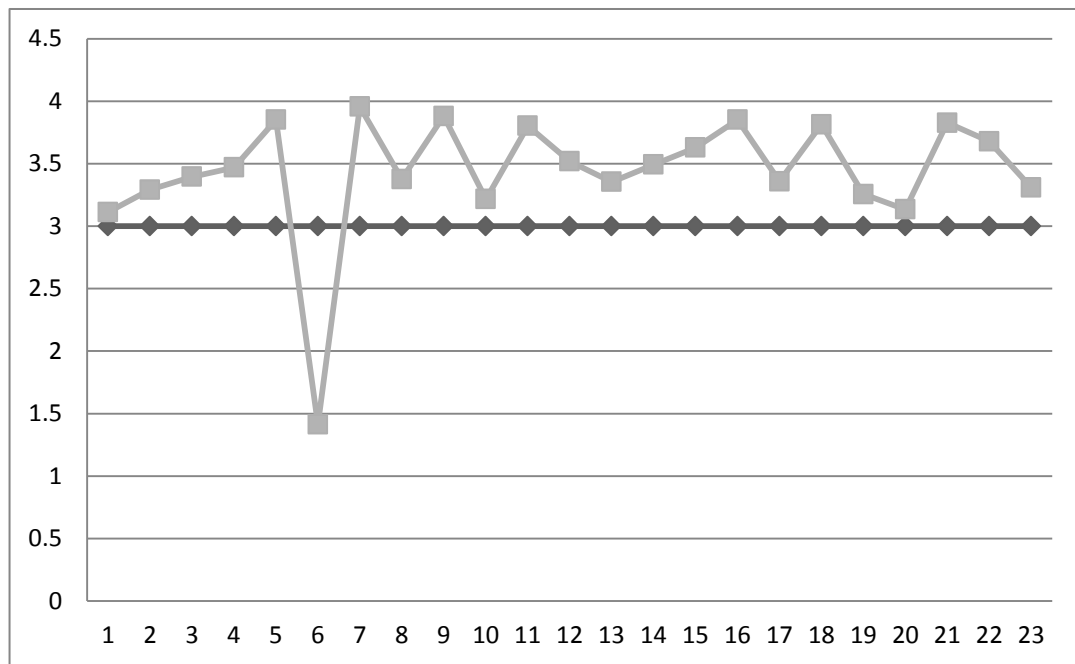
يبين الجدول رقم (3-11) أن المتوسطات الحسابية للفقرة (6) تنخفض عن متوسط مقياس ليكرت (3)، وبفرق معنوي، وهي تقابل شدة الإجابة إيجاباً وبأهمية نسبية (28.26%)، وهذا يدل على أن أفراد العينة من الإداريين والمدرّسين يرون أن مدرسة التعليم التقني والمهني لا تتابع خريجها إيجاباً.

كما نلاحظ أن المتوسطات الحسابية لل فقرات (1، 2، 3، 8، 10، 13، 17، 19، 20، 23)، ترتفع عن متوسط مقياس ليكرت (3)، وبفرق معنوي، وهي تقابل شدة الإجابة أحياناً، وبأهمية نسبية على التوالي (62.24%، 65.82%، 67.9%، 67.52%، 64.32%، 67.16%، 67.12%، 62.68%، 66.16%)، وهذا يدل على أن أفراد العينة من الإداريين والمدرّسين يرون أنه أحياناً (يتوفر نظام تأمين ضدّ الحوادث للمدرّبين المعلمين في ورش ذات خطورة عالية، كما تتسم الأطر العامّة للمناهج بقدرتها على تأهيل الطالب للدخول إلى سوق العمل المحلي، وتتلاءم مناهج التعليم المهني مع مستويات المهنة في المدرسة، يتمّ المشاركة والتنسيق مع مؤسسات القطاع الخاص المهنية في مجالات التدريب، ويتمّ رسم سياسات مستقبلية حول الاحتياجات التعليمية التي تتسجم مع سوق العمل، وتتوفر وسائل التقنية الحديثة لإيصال التعليم التقني للراغبين، وترتبط أهداف التعليم المهني مع متطلبات سوق العمل، ويوفّر نظام التعليم المهني آليات ومعايير ضبط الجودة، ويوفّر النظام التعليمي في إطار التخطيط التعليمي الاستراتيجي أدوات يمكن من خلالها خدمة المجتمع المحلي، ويمكن للخريج إيجاد فرصة عمل في السوق المحليّة).

ونلاحظ أن المتوسطات الحسابية لل فقرات (4، 5، 7، 9، 11، 12، 14، 15، 16، 18، 21، 22)، ترتفع عن متوسط مقياس ليكرت (3)، وبفرق معنوي، وهي تقابل شدة الإجابة غالباً وبأهمية نسبية على التوالي (69.38%، 77.02%، 79.12%، 77.62%، 76.04%، 70.36%، 69.86%، 72.58%، 77.02%، 76.28%، 76.54%، 73.58%)، وهذا يدل على أن أفراد العينة من الإداريين والمدرّسين يرون أنه غالباً (يتمّ مشاركة المعلمين في إعداد المناهج بصورة جيّدة، وتتوافر الأسس العلمية والموضوعية في إعداد الكوادر المهنية، ويتوفر تخطيط تعليمي واضح يفسح مجال التعليم التقني أمام الراغب والقادر من الطلبة، ويتمّ المشاركة والتنسيق مع مؤسسات القطاع العام المهنية في مجالات التدريب، ويتمّ منع الهدر والخسارة في إمكانيات وتجهيزات مؤسسات التعليم المهني والتقني، وعدم وجود توجد عوائق تمنع التحاق الراغبين في التعليم التقني من الالتحاق بمؤسساته، ويوفر نظام التعليم الحالي خطأً لرفع نسب قبول الطلبة، وأنّ المعايير التي يتمّ على أساسها قبول الطلبة مناسبة والتخصصات المتوفرة في المدرسة تتسم بأنها تتوزّع وفقاً لمتطلبات سوق العمل، وعدد

سنوات الدراسة كافية، وأن النظام التعليمي يعمل على تعزيز الأخلاق لدى الطالب، وأهداف التعليم التقني قابلة للتحقيق).

وبشكل عام بلغت قيمة المتوسط الحسابي على جميع فقرات كفاءة التعليم المهني والتقني (3.434)، وهي ترتفع عن متوسط مقياس ليكرت (3)، وبفرق معنوي، وتقابل شدة الإجابة غالباً، وبأهمية نسبية (68.68%)، وهذا يدل على أن التعليم المهني والتقني يتمتع بالكفاءة من وجهة نظر الإداريين والمدرّسين. والشكل البياني الآتي يظهر الخط البياني لقيم المتوسطات الحسابية لفقرات كفاءة التعليم المهني والتقني بالمقارنة مع متوسط مقياس ليكرت (3):



الشكل (3-2) مقارنة المتوسطات الحسابية لفقرات كفاءة التعليم المهني والتقني مع متوسط مقياس ليكرت (3-2) يبين الشكل رقم (3-2) أن جميع المتوسطات الحسابية للفقرات ترتفع عن متوسط مقياس ليكرت، ما عدا الفقرة رقم (6) التي تنخفض عن متوسط المقياس، وتدلل على أن مدارس التعليم المهني والتقني لا تتابع خريجيها.

ثانياً: التجهيزات المتوافرة في التعليم المهني والتقني:

جدول رقم (3-12) المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية

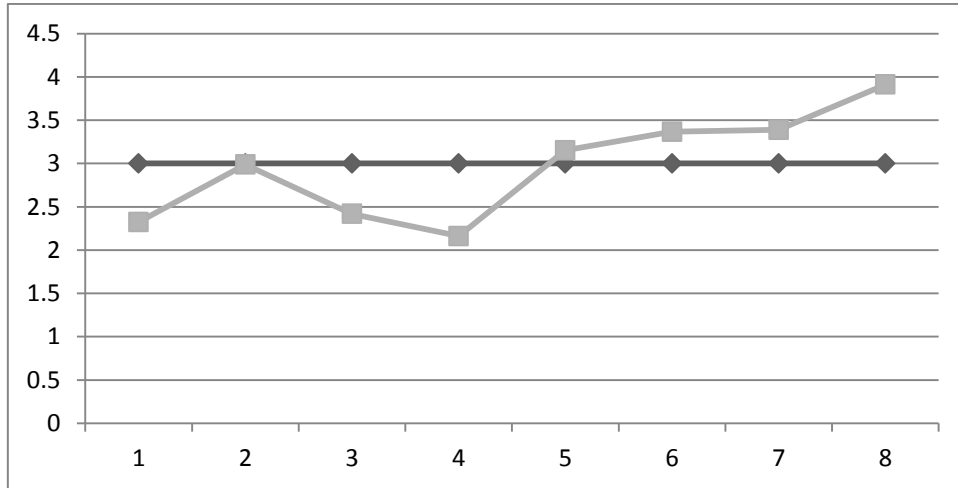
ونائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على أسئلة التجهيزات المتوافرة

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %	Test Value = 3		
					مؤشر الاختبار t	درجة الحرية	احتمال الدلالة sig
القرار عند 0.05							
دال	تتسم وسائل وتجهيزات الأمن والسلامة في المدارس المهنية بأنها متطورة.	2.324	0.712	46.48	-16.39	297	.000
غير دال	تجهيزات المدارس المهنية تؤمن باستمرار في إطار خطط واضحة.	3.014	0.664	60.03	-0.36	297	.214
دال	المختبرات والورش والمشاغل كافية العدد.	2.419	0.695	48.38	-14.43	297	.000
دال	يراعى في تجهيز الأبنية المقاييس والمعايير التي تتلاءم مع طبيعة التخصصات المتوفرة فيها.	2.161	0.734	43.22	-19.73	297	.000
دال	تعتبر المشاغل والمختبرات العلمية والورش كافية للتأهيل.	3.151	0.653	63.02	3.99	297	.022
دال	تتوافر تجهيزات في المدرسة تتناسب مع المناهج المطبقة.	3.367	0.594	67.34	10.67	297	.000
دال	التجهيزات المتوافرة في المدرسة تتناسب للعمل على مثيلاتها في السوق.	3.389	0.523	67.78	12.84	297	.000
دال	تستثمر المدارس المهنية بفاعلية عالية.	3.912	0.492	78.24	31.1	297	.000
غير دال	المتوسط الموزون	2.964	0.633	59.28	-0.98	297	.321

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم (3-12) أن المتوسطات الحسابية للفقرات (1، 3، 4) تنخفض عن متوسط مقياس ليكرت (3)، وبفرق معنوي، وهي تقابل شدة الإجابة نادراً وبأهمية نسبية على التوالي (46.48%، 48.38%، 43.22%)، وهذا يدل على أن أفراد العينة من الإداريين والمدرسين يرون أنه نادراً ما تتسم وسائل وتجهيزات الأمن والسلامة في المدارس المهنية بأنها متطورة، كما أن المختبرات والورش والمشاغل نادراً ما تكون كافية، كما أنه نادراً ما يراعى في تجهيز الأبنية المقاييس والمعايير التي تتلاءم مع طبيعة التخصصات المتوفرة فيها.

كما نلاحظ أن المتوسطات الحسابية للفقرات (2، 5، 6، 7) ترتفع عن متوسط مقياس ليكرت (3)، وبفرق معنوي، ماعد الفقرة (2) الفرق غير معنوي، وهي تقابل شدة الإجابة أحياناً وبأهمية نسبية على التوالي (60.03%، 63.02%، 67.34%، 67.78%)، وهذا يدل على أن أفراد العينة من الإداريين والمدرّسين يرون أنه أحياناً (تجهيزات المدارس المهنية تؤمّن باستمرار في إطار خطط واضحة، وتعتبر المشاغل والمختبرات العلمية والورش كافية للتأهيل، وتتوافر تجهيزات في المدرسة تتناسب مع المناهج المطبّقة، والتجهيزات المتوافرة في المدرسة تتناسب للعمل على مثيلاتها في السوق). ونلاحظ أن المتوسط الحسابي للفقرة (8) يرتفع عن متوسط مقياس ليكرت (3)، وبفرق معنوي، وهو يقابل شدة الإجابة غالباً، وبأهمية نسبية (78.24%)، وهذا يدل على أن أفراد العينة من الإداريين والمدرّسين يرون أنه غالباً ما تستثمر التجهيزات المتوافرة في المدارس المهنية بفاعلية عالية. وبشكل عام بلغت قيمة المتوسط الحسابي على جميع فقرات التجهيزات المتوافرة في التعليم المهني والتقني (2.964) وهي تنخفض عن متوسط مقياس ليكرت (3)، وبفرق غير معنوي، وتقابل شدة الإجابة أحياناً وبأهمية نسبية (59.28%)، وهذا يدل على أن التجهيزات المتوافرة في التعليم المهني والتقني من وجهة نظر الإداريين والمدرّسين كافية بدرجة مقبولة للتأهيل والعمل على مثيلاتها في السوق إلا أنها غير متطورة. والشكل البياني الآتي يظهر الخط البياني لقيم المتوسطات الحسابية لفقرات التجهيزات المتوافرة في التعليم المهني والتقني بالمقارنة مع متوسط مقياس ليكرت (3):



الشكل (3-3) مقارنة المتوسطات الحسابية لفقرات تجهيزات التعليم المهني والتقني مع متوسط مقياس ليكرت (3-3) رقم (3-3) أن المتوسطات الحسابية للفقرات (1، 3، 4) تنخفض عن متوسط مقياس ليكرت، وتدل على أن عدم كفاية المختبرات والورش والمشاغل، وعدم مراعاة المقاييس والمعايير في تجهيز الأبنية بشكل جيد، وقدم وسائل وتجهيزات الأمن والسلامة في المدارس المهنية.

ثالثاً: مصادر التمويل:

جدول رقم (3-13) المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية

ونائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على أسئلة مصادر التمويل

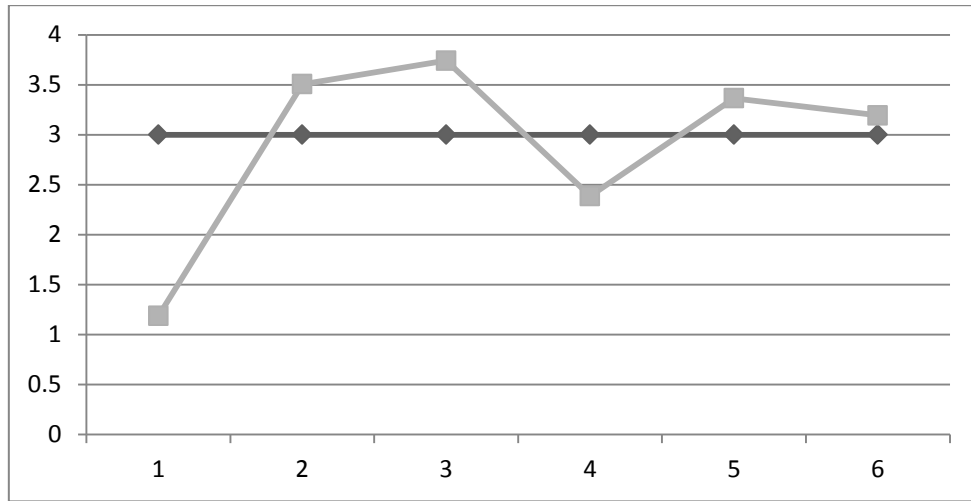
رقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %	Test Value = 3			القرار عند 0.05
					مؤشر الاختبار t	درجة الحرية	احتمال الدلالة sig	
1	يسهم أصحاب الأعمال في تمويل نظام التعليم المهني.	1.186	0.747	23.72	-41.92	297	.000	دال
2	توجد قوانين تحدد مساهمة المؤسسات العامة في تمويل التعليم المهني.	3.506	0.612	70.12	14.27	297	.000	دال
3	توجد قوانين تحدد مساهمة المؤسسات الخاصة في تمويل التعليم المهني.	3.741	0.593	74.82	21.57	297	.000	دال
4	تسهم مصادر التمويل الحالية في تمويل الاحتياجات بصورة مناسبة.	2.387	0.712	47.74	-14.86	297	.002	دال
5	تولي الوزارة اهتمام مناسب في تمويل نظام التعليم المهني.	3.365	0.656	67.3	9.61	297	.000	دال
6	تساهم الأعمال المنجزة من قبل الطلبة في تمويل التعليم المهني بصورة مناسبة.	3.194	0.687	63.88	4.88	297	.017	دال
	المتوسط الموزون	2.896	0.667	57.92	-2.69	297	.000	دال

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم (3-13) أن المتوسط الحسابي للفقرة (1) ينخفض عن متوسط مقياس ليكرت (3)، وبفرق معنوي، وهو يقابل شدة الإجابة إيجابياً وبأهمية نسبية (23.72%)، وهذا يدل على أن أفراد العينة من الإداريين والمدرّسين يرون أن أصحاب الأعمال لا يسهمون في تمويل نظام التعليم المهني. كما نلاحظ أن المتوسط الحسابي للفقرة (4) ينخفض عن متوسط مقياس ليكرت (3)، وبفرق معنوي، وهو يقابل شدة الإجابة نادراً وبأهمية نسبية (47.74%)، وهذا يدل على أن أفراد العينة من الإداريين والمدرّسين يرون أنه نادراً ما تسهم مصادر التمويل الحالية في تمويل الاحتياجات بصورة مناسبة. ونلاحظ أن المتوسط الحسابي للفترتين (5، 6) يرتفع عن متوسط مقياس ليكرت (3)، وبفرق معنوي، وهو يقابل شدة الإجابة أحياناً وبأهمية نسبية (67.3%، 63.88%)، وهذا يدل على أن أفراد العينة من الإداريين والمدرّسين يرون أنه أحياناً ما تولي الوزارة اهتمام مناسب في تمويل نظام التعليم المهني، كما أن الأعمال المنجزة من قبل الطلبة تسهم أحياناً في تمويل التعليم المهني. ونلاحظ أن المتوسط

الحسابي للفقرتين (2، 3) يرتفع عن متوسط مقياس ليكرت (3)، وبفرق معنوي، وهو يقابل شدة الإجابة غالباً وبأهمية نسبية (70.12%، 74.82%)، وهذا يدل على أن أفراد العينة من الإداريين والمدرّسين يرون أن هناك قوانين تحد من مساهمة المؤسسات العامة والخاصة في تمويل التعليم المهني.

وبشكل عام بلغت قيمة المتوسط الحسابي على جميع فقرات مصادر تمويل التعليم المهني والتقني (2.896)، وهي تتخفّض عن متوسط مقياس ليكرت (3)، وبفرق معنوي، وتقابل شدة الإجابة أحياناً، وبأهمية نسبية (57.92%)، وهذا يدل على أن ضعف مصادر تمويل التعليم المهني والتقني، ووجود قوانين تحد من مساهمة المؤسسات العامة والخاصة في تمويله. والشكل البياني الآتي يظهر الخط البياني لقيم المتوسطات الحسابية لفقرات مصادر تمويل التعليم المهني والتقني بالمقارنة مع متوسط مقياس ليكرت (3):



الشكل (3-4) مقارنة المتوسطات الحسابية لفقرات تمويل التعليم المهني والتقني مع متوسط مقياس ليكرت

يبين الشكل رقم (3-4) أن المتوسطات الحسابية للفقرتين (1، 4) تتخفّض عن متوسط مقياس ليكرت، وتدل على أن أصحاب الأعمال لا يسهمون تمويل التعليم المهني والتقني، وأن مصادر التمويل الحالية تسهم بصورة ضعيفة في تمويل احتياجات التعليم المهني والتقني. كما نلاحظ أن الفقرتين (2، 3) ترتفعان عن خط المقياس إلا أنهما عبارتان سلبيتان وتدلان على وجود قوانين تحد من مساهمة المؤسسات العامة والخاصة في تمويل التعليم المهني والتقني.

رابعاً: دور التعليم المهني في تحقيق احتياجات سوق العمل:

جدول رقم (3-14) المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية

ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على أسئلة دور التعليم المهني في تحقيق احتياجات سوق العمل

Test Value = 3				الأهمية النسبية %	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات	رقم
القراعد 0,05	احتمال الدلالة sig	درجة الحرية	مؤشر الاختبار t					
دال	.000	297	20.89	72.88	0.532	3.644	يتم وضع التشريعات والقوانين للتعليم التقني والمهني بما يؤهله للاضطلاع بدوره في تنمية مهارات العمل ومواكبة التقنيات الحديثة.	1
دال	.000	297	4.49	63.3	0.635	3.165	يتم تطوير وتحديث مناهج التعليم التقني والمهني بما يواكب متطلبات السوق والتطورات المتسارعة في المعارف التقنية والمناهج التطبيقية.	2
دال	.000	297	-35.13	28.5	0.774	1.425	يتم تشجيع القطاع الخاص لإقامة مشروعات التعليم التقني والتدريب المهني.	3
دال	.000	297	-35.44	27.48	0.792	1.374	يتم تعزيز مشاركة المجتمع المحلي في إدارة وتمويل التعليم التقني والمهني بما يحقق التوأمة بين مناهج وبرامج التدريب ومتطلبات خطط التنمية الاقتصادية.	4
دال	.000	297	-21.14	42.46	0.716	2.123	يتم وضع معايير لنظام التصنيف والتوصيف المهني وتطويره لمواكبة المستجدات في سوق العمل.	5
دال	.000	297	-3.30	57.5	0.654	2.875	يتم إنشاء نظام معلومات للتعليم التقني والتدريب المهني ينطلق من خصائص العرض والطلب في سوق العمل.	6
دال	.000	297	-19.27	44.48	0.695	2.224	يتم التوسع في تطبيق نظام التدريب التعاوني بالتنسيق بين مؤسسات العمل ومؤسسات التعليم التقني والتدريب المهني.	7
دال	.000	297	9.93	66.94	0.603	3.347	يتم إعداد الكفاءات البشرية التقنية والتعليمية والإدارية لمواكبة المستجدات والتطور التقني.	8
دال	.000	297	-12.22	50.442	0.675	2.522	المتوسط الموزون	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم (3-14) أن المتوسط الحسابي للفقرتين (3، 4) ينخفض عن متوسط مقياس ليكرت (3)، ويفرق معنوي، وهو يقابل شدة الإجابة إيجاباً وبأهمية نسبية (28.5%)،

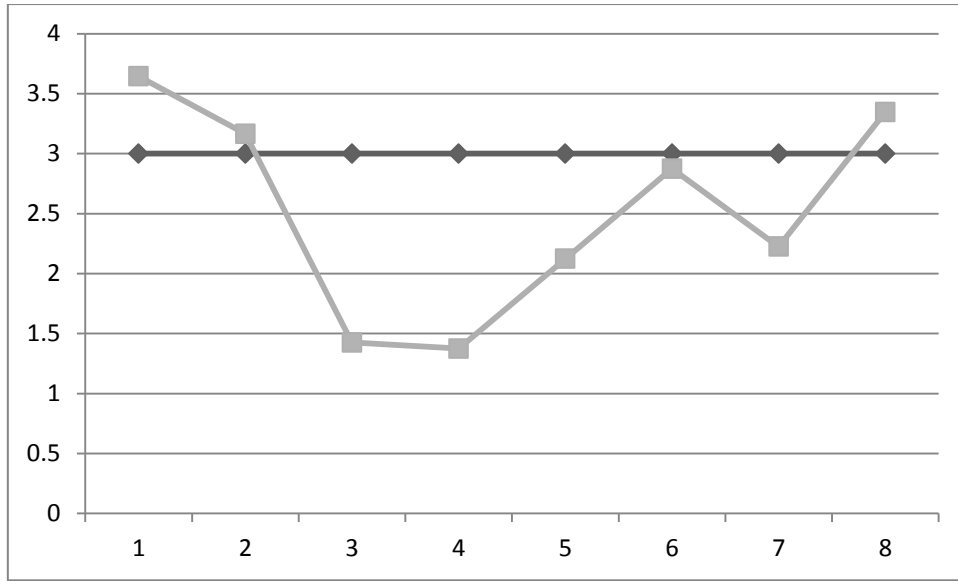
27.48%)، وهذا يدل على أن أفراد العينة من الإداريين والمدرّسين يرون أنه لا يتم تشجيع القطاع الخاص لإقامة مشروعات التعليم التقني والتدريب المهني، كما أنه لا يتم تعزيز مشاركة المجتمع المحلي في إدارة وتمويل التعليم التقني والمهني بما يحقق التوأمة بين مناهج وبرامج التدريب ومتطلبات خطط التنمية الاقتصادية.

كما نلاحظ أن المتوسط الحسابي للفقرتين (5، 7) ينخفض عن متوسط مقياس ليكرت (3) وبفرق معنوي، وهو يقابل شدة الإجابة نادراً وبأهمية نسبية (42.46%، 44.48%)، وهذا يدل على أن أفراد العينة من الإداريين والمدرّسين يرون أنه نادراً ما يتم وضع معايير لنظام التصنيف والتوصيف المهني وتطويره لمواكبة المستجدات في سوق العمل، كذلك نادراً ما يتم التوسع في تطبيق نظام التدريب التعاوني بالتنسيق بين مؤسسات العمل ومؤسسات التعليم التقني والتدريب المهني.

ونلاحظ أن المتوسطات الحسابية للفقرات (2، 6، 8) ترتفع عن متوسط مقياس ليكرت (3) وبفرق معنوي، وهي تقابل شدة الإجابة أحياناً وبأهمية نسبية (63.3%، 57.5%، 66.94%) وهذا يدل على أن أفراد العينة من الإداريين والمدرّسين يرون أنه أحياناً ما يتم تطوير وتحديث مناهج التعليم التقني والمهني بما يواكب متطلبات السوق والتطورات المتسارعة في المعارف التقنية والمناهج التطبيقية، يتم إنشاء نظام معلومات للتعليم التقني والتدريب المهني ينطلق من خصائص العرض والطلب في سوق العمل، يتم إعداد الكفاءات البشرية التقنية والتعليمية والإدارية لمواكبة المستجدات والتطور التقني).

ونلاحظ أن المتوسط الحسابي للفقرة (1) يرتفع عن متوسط مقياس ليكرت (3)، وبفرق معنوي، وهو يقابل شدة الإجابة غالباً وبأهمية نسبية (72.88%)، وهذا يدل على أن أفراد العينة من الإداريين والمدرّسين يرون أنه غالباً يتم وضع التشريعات والقوانين للتعليم التقني والمهني بما يؤهله للاضطلاع بدوره في تنمية مهارات العمل ومواكبة التقنيات الحديثة.

وبشكل عام بلغت قيمة المتوسط الحسابي على جميع فقرات دور التعليم المهني والتقني في تحقيق احتياجات سوق العمل (2.552)، وهي تتخفف عن متوسط مقياس ليكرت (3)، وبفرق معنوي، وتقابل شدة الإجابة أحياناً، وبأهمية نسبية (50.44%)، وهذا يدل على أن ضعف دور التعليم المهني والتقني في تحقيق احتياجات سوق العمل. والشكل البياني الآتي يظهر الخط البياني لقيم المتوسطات الحسابية دور التعليم المهني والتقني في تحقيق احتياجات سوق العمل بالمقارنة مع متوسط مقياس ليكرت (3):



الشكل (3-5) مقارنة المتوسطات الحسابية لفقرات

دور التعليم المهني والتقني في تحقيق احتياجات سوق العمل مع متوسط مقياس ليكرت

يبين الشكل رقم (3-5) أن المتوسطات الحسابية للفقرات (3، 4، 5، 6، 7) تنخفض عن متوسط مقياس ليكرت، وتدل على عدم تشجيع القطاع الخاص لإقامة مشروعات التعليم التقني والتدريب المهني، وعدم تعزيز مشاركة المجتمع المحلي في إدارة وتمويل التعليم التقني والمهني بما يحقق التوأمة بين مناهج وبرامج التدريب ومتطلبات خطط التنمية الاقتصادية، وعدم تطوير معايير نظام التصنيف والتوصيف المهني لمواكبة المستجدات في سوق العمل، وعدم إنشاء نظام معلومات للتعليم التقني والتدريب المهني ينطلق من خصائص العرض والطلب في سوق العمل، وعدم التوسع في تطبيق نظام التدريب التعاوني بالتنسيق بين مؤسسات العمل ومؤسسات التعليم التقني والتدريب المهني.

3-6-2- اختبار الفرضيات:

الفرضية الرئيسية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التخطيط الاستراتيجي للتعليم المهني والتقني ودوره في تحقيق احتياجات سوق العمل.

ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة التعليم المهني والتقني ودوره في تحقيق احتياجات سوق العمل.

الجدول (3-15) معاملا الارتباط والتحديد للعلاقة بين كفاءة التعليم المهني والتقني ودوره في تحقيق احتياجات سوق العمل

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.829a	.687	.685	.50860

The independent variable is كفاءة التعليم المهني والتقني.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

الجدول (3-16) اختبار معنوية نموذج الانحدار للعلاقة بين كفاءة التعليم المهني والتقني ودوره

في تحقيق احتياجات سوق العمل

ANOVA

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.	
1	Regression	7.345	1	7.345	19.228	.000a
	Residual	113.154	296	.382		
	Total	120.499	297			

The independent variable is كفاءة التعليم المهني والتقني:

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم (3-15) أن قيمة معامل الارتباط بين كفاءة التعليم المهني والتقني ودوره في تحقيق احتياجات سوق العمل بلغت (0.829)، وهي تدل على أن هناك علاقة ارتباط طردية ومتمينة بينهما، أي كلما ازدادت كفاءة التعليم المهني والتقني كلما زاد دوره في تحقيق احتياجات سوق العمل. وتدل قيمة معامل التحديد على أن (68.7%) من التباين الحاصل في دور التعليم المهني والتقني في تحقيق احتياجات سوق العمل يتعلق بكفاءته.

كما يبين الجدول رقم (3-16) أن القيمة المحسوبة $F=19.228$ أكبر من القيمة الجدولية (3.84) عند درجتي حرية (1، 296)، كما أن احتمال الدلالة $0.05 < a = 0.000 < sig$ ، وبالتالي نرفض الفرضية الفرعية الأولى، ونقبل الفرضية البديلة أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة التعليم المهني والتقني ودوره في تحقيق احتياجات سوق العمل.

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التجهيزات المتوافرة في التعليم المهني والتقني ودوره في تحقيق احتياجات سوق العمل.

الجدول (3-17) معاملا الارتباط والتحديد للعلاقة

بين التجهيزات المتوافرة في التعليم المهني والتقني ودوره في تحقيق احتياجات سوق العمل

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.905a	.819	.816	.30334

The independent variable is التجهيزات المتوافرة في التعليم المهني والتقني:

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

ولقد تم حساب متغير التجهيزات المتوافرة في التعليم المهني والتقني في برنامج spss

من خلال حساب المتوسط الموزون لإجمالي العبارات المتعلقة بالتجهيزات المتوافرة

الجدول (3-18) اختبار معنوية نموذج الانحدار

بين التجهيزات المتوافرة في التعليم المهني والتقني ودوره في تحقيق احتياجات سوق العمل

ANOVA

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.	
1	Regression	5.369	1	5.369	14.356	.000a
	Residual	110.687	296	.374		
	Total	116.056	297			

The independent variable is التجهيزات المتوافرة في التعليم المهني والتقني:

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم (3-17) أن قيمة معامل الارتباط بين التجهيزات المتوافرة في التعليم المهني والتقني ودوره في تحقيق احتياجات سوق العمل بلغت (0.905)، وهي تدل على أن هناك علاقة ارتباط طردية وممتينة جداً بينهما، أي كلما توفرت التجهيزات اللازمة للتعليم المهني والتقني كلما زاد دوره في تحقيق احتياجات سوق العمل.

وتدل قيمة معامل التحديد على أن (81.9%) من التباين الحاصل في دور التعليم المهني والتقني في تحقيق احتياجات سوق العمل يتعلق بالتجهيزات المتوافرة فيه.

كما يبين الجدول رقم (3-18) أن القيمة المحسوبة $F=14.356$ أكبر من القيمة الجدولية (3.84) عند درجتي حرية (1، 296)، كما أن احتمال الدلالة $\alpha=0.05 < \text{sig}=0.000$ ، وبالتالي نرفض الفرضية الفرعية الثانية، ونقبل الفرضية البديلة أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التجهيزات المتوافرة في التعليم المهني والتقني ودوره في تحقيق احتياجات سوق العمل.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تمويل التعليم المهني والتقني ودوره في تحقيق احتياجات سوق العمل.

الجدول (3-19) معاملا الارتباط والتحديد للعلاقة بين تمويل التعليم المهني والتقني ودوره في تحقيق احتياجات سوق العمل

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.865a	.748	.745	.41262

The independent variable is تمويل التعليم المهني والتقني:

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم (3-19) أن قيمة معامل الارتباط بين مصادر تمويل التعليم المهني والتقني ودوره في تحقيق احتياجات سوق العمل بلغت (0.865)، وهي تدل على أن هناك علاقة ارتباط طردية وممتينة بينهما، أي كلما ازدادت مصادر التمويل اللازمة للتعليم المهني والتقني كلما زاد دوره في تحقيق احتياجات سوق العمل.

وتدل قيمة معامل التحديد على أن (74.8%) من التباين الحاصل في دور التعليم المهني والتقني في تحقيق احتياجات سوق العمل يتعلق بمصادر تمويله.

الجدول (3-20) اختبار معنوية نموذج الانحدار بين تمويل التعليم المهني والتقني ودوره في تحقيق احتياجات سوق العمل

ANOVA

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.	
1	Regression	4.435	1	4.435	13.439	.000a
	Residual	97.097	296	.330		
	Total	101.532	297			

The independent variable is تمويل التعليم المهني والتقني:

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

كما يبين الجدول رقم (3-20) أن القيمة المحسوبة $F=13.439$ أكبر من القيمة الجدولية (3.84) عند درجتي حرية (1، 296)، كما أن احتمال الدلالة $\alpha=0.05 < \text{sig}=0.000$ ، وبالتالي

نرفض الفرضية الفرعية الثالثة، ونقبل الفرضية البديلة أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تمويل التعليم المهني والتقني ودوره في تحقيق احتياجات سوق العمل. الفرضية الرئيسية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة في التخطيط الاستراتيجي للتعليم المهني والتقني تبعاً لمتغير الاختصاص. ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية: الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة في كفاءة التعليم المهني والتقني تبعاً لمتغير الاختصاص. تم تقسيم فئات الاختصاص إلى أربع فئات (تجاري، صناعي، مشترك، نسوي). ولاختبار الفرضية السابقة تم تطبيق اختبار تحليل التباين الأحادي الاتجاه ONE WAY ANOVA كما يلي:

جدول رقم (3-21) نتائج تحليل التباين ANOVA

للفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة في كفاءة التعليم المهني والتقني تبعاً لمتغير الاختصاص

ANOVA					
مصدر التباين	مجموع المربعات	df	متوسط المربعات	F	Sig.
التباين بين المجموعات	1.176	3	.392	2.052	.088
التباين داخل المجموعات	56.193	294	.191		
Total	20.269	297			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم (3-21) أن قيمة مؤشر الاختبار $F = 2.052$ وهي أقل من القيمة الجدولية (2.60) المأخوذة من جداول توزيع F عند درجتي حرية (3، 294)، كما أن قيمة احتمال الدلالة $\alpha = 0.05 > \text{sig} = 0.088$ ، وبالتالي نقبل الفرضية الفرعية الأولى أي لا توجد فروق دالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة في كفاءة التعليم المهني والتقني تبعاً لمتغير الاختصاص. الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة في التجهيزات المتوافرة بالتعليم المهني والتقني تبعاً لمتغير الاختصاص. لاختبار الفرضية السابقة تم تطبيق اختبار تحليل التباين الأحادي ONE WAY ANOVA كما يبين الجدول الآتي:

جدول رقم (3-22) نتائج تحليل التباين ANOVA

للفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة في التجهيزات المتوافرة بالتعليم المهني والتقني تبعاً لمتغير الاختصاص

ANOVA					
مصدر التباين	مجموع المربعات	df	متوسط المربعات	F	Sig.
التباين بين المجموعات	1.906	3	.635	1.711	.153
التباين داخل المجموعات	109.091	294	.371		
Total	110.997	297			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم (3-22) أن قيمة مؤشر الاختبار $F = 1.711$ وهي أقل من القيمة الجدولية (2.60) المأخوذة من جداول توزيع F عند درجتي حرية (3، 294)، كما أن قيمة احتمال الدلالة $\text{sig} = 0.153 > \alpha = 0.05$ ، وبالتالي نقبل الفرضية الفرعية الثانية أي لا توجد فروق دالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة في التجهيزات المتوافرة بالتعليم المهني والتقني تبعاً لمتغير الاختصاص.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة في تمويل التعليم المهني والتقني تبعاً لمتغير الاختصاص.

اختبار الفرضية السابقة تم تطبيق اختبار تحليل التباين الأحادي ONE WAY ANOVA

جدول رقم (3-23) نتائج تحليل التباين ANOVA

للفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة في تمويل التعليم المهني والتقني تبعاً لمتغير الاختصاص

ANOVA					
مصدر التباين	مجموع المربعات	df	متوسط المربعات	F	Sig.
التباين بين المجموعات	1.569	3	.523	1.311	.359
التباين داخل المجموعات	117.561	294	.399		
Total	119.13	297			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم (3-23) أن قيمة مؤشر الاختبار $F = 1.311$ وهي أقل من القيمة الجدولية (2.60) المأخوذة من جداول توزيع F عند درجتي حرية (3، 294)، كما أن قيمة احتمال الدلالة $\text{sig} = 0.359 > \alpha = 0.05$ ، وبالتالي نقبل الفرضية الفرعية الثالثة أي لا توجد فروق دالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة في تمويل التعليم المهني والتقني تبعاً لمتغير الاختصاص.

الفرضية الرئيسية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة في دور التعليم المهني والتقني في تحقيق احتياجات سوق العمل تبعاً لمتغير الاختصاص.

جدول رقم (3-24) نتائج تحليل التباين ANOVA للفروق بين متوسطات

استجابات أفراد العينة في دور التعليم المهني والتقني في تحقيق احتياجات سوق العمل تبعاً لمتغير الاختصاص

ANOVA					
مصدر التباين	مجموع المربعات	df	متوسط المربعات	F	Sig.
التباين بين المجموعات	1.143	3	.381	1.296	.651
التباين داخل المجموعات	86.490	294	.294		
Total	87.633	297			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم (3-24) أن قيمة مؤشر الاختبار $F = 1.296$ وهي أقل من القيمة الجدولية (2.60) المأخوذة من جداول توزيع F عند درجتي حرية (3، 294)، كما أن قيمة احتمال

التخطيط الاستراتيجي في التعليم المهني والتقني ودوره في التنمية الاقتصادية

الدلالة $\text{sig}=0.651 > \alpha=0.05$ ، وبالتالي نقبل الفرضية الرئيسة الثالثة أي لا توجد فروق دالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة في دور التعليم المهني والتقني في تحقيق احتياجات سوق العمل تبعاً لمتغير الاختصاص.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

1- يتسم التعليم التقني والمهني بنقاط قوة تجعله يتمتع بكفاءة عالية، ويظهر ذلك من خلال مشاركة المعلمين في إعداد المناهج بصورة جيدة، وتوافر الأسس العلمية والموضوعية في إعداد الكوادر المهنية، وتوافر تخطيط تعليمي واضح يفسح مجال التعليم التقني أمام الراغب والقادر من الطلبة، والمشاركة والتنسيق مع مؤسسات القطاع العام المهنية في مجالات التدريب ومنع الهدر والخسارة في إمكانات وتجهيزات مؤسسات التعليم المهني والتقني، وعدم وجود عوائق تمنع التحاق الراغبين في التعليم التقني من الالتحاق بمؤسساته، وتوفيره خطط ومعايير لرفع نسب قبول الطلبة، وتوافر تخصصات تتسم بأنها تتوزع وفقاً لمتطلبات سوق العمل، وكونه يعمل على تعزيز الأخلاق لدى الطالب، وأهدافه قابلة للتحقيق.

2- يتسم التعليم التقني والمهني بنقاط ضعف تضعف من كفاءته، ويظهر ذلك في عدم متابعة مدرسة التعليم المهني لخريجها، وعدم توافر نظام تأمين ضد الحوادث للمدرّبين المعلمين في ورش ذات خطورة عالية، وضعف المناهج من حيث قدرتها على تأهيل الطالب للدخول إلى سوق العمل، وضعف ملائمة مناهج التعليم المهني مع مستويات المهنة في المدرسة، وضعف المشاركة والتنسيق مع مؤسسات القطاع الخاص المهنية في مجالات التدريب، وعدم رسم سياسات مستقبلية حول الاحتياجات التعليمية التي تتسجم مع سوق العمل، وضعف وسائل التقنية الحديثة لإيصال التعليم التقني للراغبين، وضعف ارتباط أهداف التعليم المهني مع متطلبات سوق العمل، وعدم توافر آليات ومعايير ضبط الجودة، وعدم توافر أدوات يمكن من خلالها خدمة المجتمع المحلي في إطار التخطيط التعليمي الاستراتيجي، ومعاونة الخريج في إيجاد فرصة عمل في السوق المحلية.

3- تعاني التجهيزات المتوافرة في التعليم التقني والمهني من ضعف تجهيزها بوسائل وتجهيزات الأمن والسلامة المهنية المتطورة، كما أن المختبرات والورش والمشاغل غير كافية، ولا تراعى المقاييس والمعايير التي تتلاءم مع طبيعة التخصصات المتوفرة فيها عند تجهيز الأبنية، وضعف كفاية المشاغل والمختبرات العلمية والورش لتأهيل الطلبة، وعدم مناسبتها بشكل ملائم مع المناهج المطبقة والعمل على مثيلاتها في السوق المحلي.

4- هناك ضعف في مصادر تمويل التعليم التقني والمهني، حيث أن الوزارة لا تولي الاهتمام المناسب في تمويله، كما أن أصحاب الأعمال لا يسهمون في تمويل نظام التعليم المهني، كذلك هناك قوانين تحد من مساهمة المؤسسات العامة والخاصة في تمويل التعليم المهني.

5- هناك ضعف واضح في دور التعليم المهني والتقني في تحقيق احتياجات سوق العمل على الرغم من وجود تشريعات وقوانين تؤهله للاضطلاع بدوره في تنمية مهارات العمل، ويظهر

ذلك من خلال عدم تشجيع القطاع الخاص لإقامة مشروعات التعليم التقني والتدريب المهني، وعدم تعزيز مشاركة المجتمع المحلي في إدارة وتمويل التعليم التقني والمهني بما يحقق التوأمة بين مناهج وبرامج التدريب ومتطلبات خطط التنمية الاقتصادية، وعدم وضع معايير لنظام التصنيف والتوصيف المهني وتطويره لمواكبة المستجدات في سوق العمل، وعدم التوسع في تطبيق نظام التدريب التعاوني بالتنسيق بين مؤسسات العمل ومؤسسات التعليم التقني والتدريب المهني، وضعف الاهتمام بتطوير وتحديث مناهج التعليم التقني والمهني بما يواكب متطلبات السوق والتطورات المتسارعة في المعارف التقنية والمناهج التطبيقية، وعدم إنشاء نظام معلومات للتعليم التقني والتدريب المهني ينطلق من خصائص العرض والطلب في سوق العمل، وضعف تأهيل الكفاءات البشرية التقنية والتعليمية والإدارية لمواكبة المستجدات والتطور التقني.

6- هناك علاقة ارتباط طردية ومنتينة بين كفاءة التعليم المهني ودوره في تحقيق احتياجات سوق العمل، أي كلما ازدادت كفاءة التعليم المهني والتقني زاد دوره في تحقيق احتياجات سوق العمل. حيث أن (68.7%) من التباين الحاصل في دور التعليم المهني والتقني في تحقيق احتياجات سوق العمل يتعلق بكفاءته.

7- هناك علاقة ارتباط طردية ومنتينة جداً بين التجهيزات اللازمة للتعليم التقني والمهني ودوره في تحقيق احتياجات سوق العمل، أي كلما توفرت التجهيزات اللازمة للتعليم المهني والتقني زاد دوره في تحقيق احتياجات سوق العمل. حيث أن (81.9%) من التباين الحاصل في دور التعليم المهني والتقني في تحقيق احتياجات سوق العمل يتعلق بالتجهيزات المتوافرة فيه.

8- هناك علاقة ارتباط طردية ومنتينة بين مصادر التمويل اللازمة للتعليم التقني والمهني ودوره في تحقيق احتياجات سوق العمل، أي كلما ازدادت مصادر التمويل اللازمة للتعليم المهني والتقني زاد دوره في تحقيق احتياجات سوق العمل. حيث أن (74.8%) من التباين الحاصل في دور التعليم المهني والتقني في تحقيق احتياجات سوق العمل يتعلق بمصادر تمويله.

9- عدم وجود فروق دالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة في كفاءة التعليم المهني والتقني تبعاً لمتغير الاختصاص.

10- عدم وجود فروق دالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة في التجهيزات المتوافرة بالتعليم المهني والتقني تبعاً لمتغير الاختصاص.

11- عدم وجود فروق دالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة في تمويل التعليم المهني والتقني تبعاً لمتغير الاختصاص.

12- عدم وجود فروق دالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة في دور التعليم المهني والتقني في تحقيق احتياجات سوق العمل تبعاً لمتغير الاختصاص.

ثانياً: التوصيات:

- 1- إيجاد تشريعات وقوانين موحدة للتعليم التقني والمهني، بما يؤهله للاضطلاع بدوره في تنمية مهارات وطاقت العمل، وبما يزيل أي قيود وعراقيل تعيق انطلاقاته وتطوراته لتحقيق التنمية، والتركيز على تحقيق التقدم في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.
- 2- وضع استراتيجية حديثة لتطوير قطاع التعليم التقني والمهني، والهدف من هذه الاستراتيجية تحقيق الدور الحاسم لهذا القطاع في تعزيز مؤهلات ومهارات القوة العاملة وتزويد سوق العمل بحاجاته الأساسية من المهارات البشرية واستقطاب الكفاءات العالية.
- 3- تنمية وتطوير القوى العاملة الوطنية من خلال مسارات عدة تتمثل في استحداث أنماط جديدة من التدريب إلى جانب تطوير وتوسيع إمكانيات التدريب وطاقاته، لاستيعاب الأعداد المتزايدة من طالبي العمل واستحداث برامج تدريبية جديدة لتلبية احتياجات التخصصات المختلفة وتشجيع التوظيف الذاتي من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع القطاع الذاتي من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع القطاع الخاص على إقامة مراكز تدريبية جديدة واستقطاب المؤسسات التدريبية العالمية لإنشاء مراكز تدريبية إقليمية.
- 4- بناء نظام وطني للمعلومات خاص بالتعليم التقني والمهني لتسهيل ضبط وتدفق المعلومات بما يخدم تنميته وتطويره، ويحقق المواءمة بين مخرجاته واحتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية وتوفير معلومات كمية ونوعية عن سوق العمل في مجالي العرض والطلب للمساعدة على التنبؤ بأنماط ومستويات المهارة، بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتنمية أوجه التعاون مع الدول والمنظمات والهيئات الإقليمية والعربية والدولية ذات العلاقة بما يحقق الأهداف.
- 5- اعتماد نظام لمتابعة الخريجين في مواقع العمل (وتطوير ما هو قائم منها) للوقوف على مدى إيفاء نظام ومناهج التعليم التقني والمهني لاحتياجات سوق العمل للحصول على معلومات ومؤشرات فاعلة (تغذية راجعة) لتطوير هذا التعليم وتعميق ارتباطه باحتياجات سوق العمل.
- 6- إيجاد نظام التصنيف والتوصيف المهني، وإعداد نظام المعايير الوطنية للمهن في ضوء متغيرات سوق العمل، ووضع المعايير والشروط العلمية والفنية المنظمة حتى يكون هناك مفهوم عام للتوصيف وتحديد مستويات للمؤهلات المهنية ومؤهلات التدريب المبني على أساس احتياجات سوق العمل والمعترف به من قبل أصحاب الأعمال والمعتمد من جهات عالمية معترف بها.
- 7- زيادة نسبة قبول طلاب الثانويات المهنية (تجارية، صناعية، نسوية) والمعاهد المهنية في الجامعات المقابلة لها.

- 8- توفير الدعم المادي والمعنوي لطلاب المدارس والمعاهد المهنية من خلال زيادة الحوافز والمكافآت والمنح الدراسية للطلاب المتفوقين ومنحهم شهادات التقدير تكريماً لهم.
- 9- زيادة القسم العملي في المنهاج وذلك بتوفير أيام خاصة بالتدريب العملي في المراكز التعليمية وذلك من أجل ربط التدريب العملي للطلاب بسوق العمل مباشرةً.
- 10- قيام وزارة التربية ومديرياتها في المحافظات بتعزيز الدورات التدريبية العلمية والتقنية والالكترونية لمدرسي التعليم المهني والإشراف عليها.
- 11- زيادة الحوافز المادية لمدرسي التعليم المهني من خلال منحهم مكافآت أو بتحسين الأجر الشهري لهم.
- 12- تطبيق معايير الجودة التعليمية في تقييم مدخلات وعمليات ومخرجات التعليم المهني والتقني، وذلك لتحقيق التطور العلمي المنشود في هذا المجال.
- 13- توفير نظام تأمين ضد الحوادث للمدرسين المعلمين والطلاب المتدربين في الورش.
- 14- زيادة عدد الورش والمشاغل والمختبرات المهنية والتقنية.
- 15- تزويد الورش والمشاغل والمختبرات بالتجهيزات والمعدات الحديثة والمتطورة الكفيلة بإعطاء المتدرب الخبرة العملية والتقنية اللازمة وتحديثها باستمرار.
- 16- تمويل التعليم التقني والمهني، وذلك من خلال زيادة اعتماداته من الوزارات المعنية، أو من القطاع الخاص أو أصحاب الأعمال المهمة بهذا النوع من التعليم.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

أ- الكتب:

- 1- أبو كليلية، هادية محمد (2001)، *دراسات في تخطيط التعليم واقتصادياته*، دار الوفاء للطباعة والنشر، عمان.
- 2- الأحمد، خالد؛ قسيس، جورج؛ سباهي، أحمد (2006)، *التربية المهنية*، منشورات جامعة دمشق.
- 3- إدريس، ثابت؛ المرسي جمال الدين (2002)، *الإدارة الاستراتيجية مفاهيم ونماذج تطبيقية*، الدار الجامعية، مصر.
- 4- البوهي، فاروق شوقي (2001)، *التخطيط التعليمي: عملياته ومدخله والتنمية البشرية* دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة.
- 5- الجندي، عادل السيد محمد (2002)، *الإدارة والتخطيط التعليمي والاستراتيجي*، مكتبة الرشيد، الرياض.
- 6- جودة، محفوظ (2008)، *التحليل الإحصائي المتقدم باستخدام SPSS*، دار وائل للنشر الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
- 7- حافظ، محمد الصبري؛ البحيري السيد محمود (2007)، *تخطيط المؤسسات التعليمية* عالم الكتب، القاهرة.
- 8- حجي، أحمد اسماعيل (2002)، *اقتصاديات التربية والتخطيط التربوي*، دار الفكر العربي، القاهرة.
- 9- الحسيني، فلاح (2000)، *الإدارة الاستراتيجية: مفاهيمها، مدخلها، وعملياتها المعاصرة* دار وائل للطباعة والنشر.
- 10- دهيش، خالد عبد الله وآخرون (2005)، *الإدارة والتخطيط التربوي: أسس نظرية وتطبيقية عملية*، مكتبة الرشيد، المملكة العربية السعودية.
- 11- الدوري، زكريا (2005)، *الإدارة الاستراتيجية: مفاهيم وعمليات وحالات دراسية*، دار اليازوري العلمية للنشر، الأردن.
- 12- الراشدان، عبد الله زاهي (2005)، *دراسات في اقتصاديات التعليم*، دار وائل للنشر عمان.
- 13- الرفاعي، فيصل الراوي؛ جمعان عبد المنعم؛ الرويشد، فهد عبد الرحمن (2000) *الإدارة التربوية: نظرياتها وتطبيقاتها في التعليم ورياض الأطفال*، مكتبة الفلاح الكويت.

- 14- السلمي، علي (2000)، الإدارة المعاصرة، مكتبة الغريب، مصر.
- 15- سميح، جابر (2001)، تدريب وإعداد مدرّبين التعليم المهني، المركز العربي للتدريب المهني، طرابلس.
- 16- طيوب، محمود محمد ديب؛ الرفاعي عبد الله ممدوح (2012)، مبادئ الإحصاء منشورات جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.
- 17- العارف، نادية (2001)، التخطيط الاستراتيجي والعولمة، الدار الجامعية، مصر.
- 18- عبد الجود، عبد الله السيد (2004)، الإدارة التربوية والتخطيط التربوي، دار النشر الدولي، القاهرة.
- 19- العبد، جلال (2003)، إدارة الأعمال: مدخل اتخاذ القرارات وبناء المهارات، الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر.
- 20- العقاد، سعيد محمد (2004)، التعليم التقني والمهني العالي والمتوسط، هيئة الموسوعة العلمية، دمشق، سورية.
- 21- العلي، ابراهيم محمد (2003)، مبادئ علم الإحصاء، منشورات جامعة تشرين اللاذقية، سورية.
- 22- الغضبان، جرجس (2010)، التعليم والتدريب المهني، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق.
- 23- غنيم، عثمان (2005)، التخطيط التربوي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن.
- 24- غنيمة، محمد متولي (2005)، التخطيط التربوي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن.
- 25- الفراء، ماجد (2005)، دورة تدريبية في التخطيط الاستراتيجي، الجامعة الإسلامية غزة.
- 26- فهمي، محمد سيف الدين (2002)، التخطيط التعليمي أساليبه وأسس ومشكلاته، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- 27- فهمي، محمد سيف الدين فهمي (2000)، التخطيط التعليمي، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة.
- 28- الكردي، أحمد (2010)، التخطيط الاستراتيجي في المؤسسات التعليمية، دار وائل للنشر، عمان.
- 29- محمد، أحمد علي (2002)، التخطيط التربوي: إطار لمدخل تنموي جديد، دار المناهج، عمان، الأردن.

30- المرسي وآخرون (2002)، التفكير الاستراتيجي والإدارة الاستراتيجية: منهج تطبيقي الدار الجامعية، مصر.

31- مرسي، محمد منير (1998)، تخطيط التعليم واقتصادياته، عالم الكتب، القاهرة.

32- مرسي، نبيل (2003)، الإدارة الاستراتيجية تكوين وتنفيذ استراتيجيات التنافس، دار الجامعة الجديدة، مصر.

33- المغربي، عبد الحميد (1999)، الإدارة الاستراتيجية لمواجهة القرن الحادي والعشرين، مجموعة النيل العربية، القاهرة.

34- المنذر، المصري (2002)، برامج التعليم والتدريب ومفهوم الطابع الإنساني، المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية، عمان، الأردن.

35- الهاللي، الهاللي الشربيني (2006)، التخطيط الاستراتيجي وديناميكية التغيير في النظم التعليمية، المكتبة العصرية، القاهرة.

ب- الرسائل العلمية:

36- الشويخ، عاطف عبد الحميد عثمان (2007)، واقع التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التعليم التقني في محافظات غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

37- العامودي، علي بن حسين بن أحمد (2011)، درجة توافر متطلبات التخطيط الاستراتيجي المدرسي ودرجة أهميتها من وجهة نظر الهيئة التعليمي في المرحلة الثانوية بمدينة مكة المكرمة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2011.

38- نور الدين، مازن سليم (2008)، دور التخطيط الاستراتيجي في زيادة فاعلية الإدارة المدرسية بمحافظات غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

ج- الدوريات والمجلات والمؤتمرات:

39- الجندي، عادل السيد (1999)، التخطيط الاستراتيجي ودوره في الارتقاء بكفاية وفعالية النظم التعليمية: دراسة تحليلية، مجلة مستقبل التربية العربية، العدد (17) مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية بالتعاون مع جامعة حلوان، القاهرة.

40- الجهني، محمد فاتح (2009) التخطيط الاستراتيجي لمؤسسات التعليم العالي، مجلة المعرفة، المملكة العربية السعودية، المجلد (1)، العدد (140).

41- حسون، هيثم (2006)، ندوة التعليم الفني والتقني والتدريب والمعلوماتية، طرابلس ليبيا.

- 42- دحام، صبيحة(2012)، مراحل التخطيط التربوي، جامعة بابل ، العراق.
- 43- عيداروس، أحمد محمد (2005)، إدارة عملية التخطيط الاستراتيجي كمدخل لفعالية الإدارة المرتكزة إلى المدرسة: تصور مقترح نحو تطبيق الفيدرالية الإدارية بمؤسسات التعليم العام في مصر، مجلة دراسات تربوية واجتماعية، جامعة حلوان، المجلد (11) العدد (4).
- 44- القطامين، أحمد (2002)، التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التعليم العام: دراسة تحليلية تطبيقية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (18)، العدد (2)، جامعة مؤتة.
- 45- محمد، علي مجذوب (2000)، نشأة وواقع وآفاق التعليم التقني في السودان، ورقة عمل مقدمة إلى الاجتماع الثامن للهيئة العامة للاتحاد العربي للتعليم التقني، طرابلس.
- 46- مدبولي، محمد عبد الخالق (2001)، نموذج مقترح للتخطيط المدرسي الاستراتيجي وبناء القدرات التخطيطية لدى مجموعة من الممارسين، مجلة كلية التربية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد (18).
- 47- الجمهورية العربية السورية، هيئة تخطيط الدولة، الخطة الخمسية العاشرة (2006-2010)، قطاع التعليم والبحث العلمي، الفصل التاسع عشر.
- 48- سلسلة الإدارة المثلى (2002)، التفكير الاستراتيجي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت.
- 49- الوز، هزوان (2004)، بناء وتطوير مناهج التعليم المهني والتقني، مجلة المعلم العربي، العدد الأول.
- 50- وزارة التربية (2000)، استراتيجية وواقع التعليم الفني والمهني والتقني وآفاقه المستقبلية في الجمهورية العربية السورية، دمشق.
- 51- وزارة التربية (2012)، واقع مناهج التعليم والتدريب المهني والتقني في الجمهورية العربية السورية، مديرية التعليم المهني والتقني.
- 52- وزارة التربية (2009)، التعليم في سورية واستراتيجية التطوير والتحديث، دمشق.
- 53- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2007)، الكفاية الاقتصادية للتعليم، المركز الجامعي، معهد العلوم الإنسانية، الجزائر.

د- المواقع الالكترونية:

- 54- أبوزيد، زيد موسى(2007)، التخطيط الاستراتيجي بين التعليم واحتياجات السوق الأردن. www.zaidabuzaid.jeeran.com.
- 55- اقتصاديات التعليم. www.syrianeconomic.com. 2009/2/21.

56-التعليم المهني من أجل اقتصاد السوق ذي الطابع الاجتماعي والقدرة على المنافسة، وزارة الخارجية الألمانية، المركز الألماني للإعلام، ألمانيا.

www.almania.diplo.de.

57-توصيات ورشة مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، سورية الاقتصادية. www.syrian economic.com. 2010/7/13.

58-الخطة الإستراتيجية للتعليم في مصر نحو نقلة نوعية في التعليم. www.blogs-staticmaktoob.com. 2007-2012.

59-مطر، عبد الكريم. الاستراتيجية الوطنية للتعليم المهني والتقني في سورية. www.champress.net. 2008/8/27.

60-المكتب المركزي للإحصاء (2006). <http://www.syriasteps.com>.

61-اليونسكو، النشرة عدد17، 8- نيسان - 2010. www.unevoc.unesco.org.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1- Campbell, Vacia, (2003): *the perceived Impact of strategic planning on professional development in berks county and chester county public school*, Windener University, Vol. 64-12A Of Dissertation Abstracts International. 17 (4) Issue68.
- 2- Chol CHANA ,Gwang .*Strategic Planning in Education :Some Concept and Methods*.2008.
- 3- Devivo, Sharon, Beth, (2008): *The Strategic Process: An Analysis At Two Small Colleges*, A Docorate Dissertation, University Of Pennsylvania, Proquest Information and Learning Company.
- 4- Grant Hambright, Thomas Diamantes, (2004): *Definitions Benefites and Barriers of K-12 Educational Straegic Planning*, Journal of Instructional Psychology.
- 5- *Importance of Vocational Education .Destination to Education ,knowledge and Career*. TARGET STUDY.com13-1-2009.
- 6- Moxley, Suzzan (2003): *Strategic Planning Process used in School Districts in the southeastern united states*, University of central Florida.
- 7- Price, Martha, J. (2001): *Strategic planning and The Link to Implementation in Selected Illinois School Districts: southern- Ill University*, Vo1, of Dissertation Southern- International.
- 8- *Technical and Vocation Education and Training for the Twenty-first Century UNESCO Recommendations*, 2001. P9. <http://www.unesco.org/education/>.
- 9- UNESCO ,*Revised Recommendation Concerning Technical and Vocational Education*2001.In *Normative instruments concerning Technical and Vocational Education*,UNESCO.2005.
- 10-Woodhall , Mareen .*Cost –benefit analysis in educational planning* ,Paris:UNESCO,2004.

الملاحق

الجمهورية العربية السورية

جامعة تشرين

كلية الاقتصاد

قسم الإحصاء والبرمجة - اختصاص السكان والتنمية

السادة المعلمين - الإداريين:

تحية طيبة

إيماناً بقيمة وأهمية البحث العلمي وارتباطه بالواقع الفعلي، مما يساعد على حل المشكلات المرتبطة بهذا الواقع، لذلك تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان (التخطيط الاستراتيجي في التعليم المهني والتقني ودوره في التنمية الاقتصادية).

وفي سبيل التمكن من إتمام هذه الدراسة ترحو الباحثة من سيادتكم التكرم بالإجابة على الأسئلة التي يحتويها الاستبيان المقدم إليكم.

وإننا إذ نقدر ونشكر تعاونكم ومساهمتمكم في الإجابة على أسئلة الاستبيان فإننا نؤكد لكم بأن كل ما سوف تدلون به من آراء ووجهات نظر أو أية معلومات سوف تكون موضع السرية التامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

الباحثة

أولاً: البيانات الشخصية:

- 1- الجنس: ذكر أنثى
- 2- المؤهل العلمي: ثانوية معهد متوسط إجازة جامعية دراسات عليا
- 3- سنوات الخبرة: أقل من 5 سنوات 5-10 سنوات أكثر من 10 سنة
- 4- الاختصاص: تجاري صناعي نسوي مشترك

ثانياً: فقرات الاستبانة:

الرقم	العبارات	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	إطلاقاً
أولاً: كفاءة التعليم المهني والتقني:						
1	يتوفر نظام تأمين ضد الحوادث للمدربين المعلمين في ورش ذات خطورة عالية.					
2	تتسم الأطر العامة للمناهج بقدرتها على تأهيل الطالب للدخول إلى سوق العمل المحلي.					
3	تتلاءم مناهج التعليم المهني مع مستويات المهنة في المدرسة.					
4	يتم مشاركة المعلمين في إعداد المناهج بصورة جيدة.					
5	تتوافر الأسس العلمية والموضوعية في إعداد الكوادر المهنية.					
6	تتابع مدرسة التعليم المهني والتقني خريجها.					
7	يتوفر تخطيط تعليمي واضح يفسح مجال التعليم التقني أمام الراغب والقادر من الطلبة.					
8	يتم المشاركة والتنسيق مع مؤسسات القطاع الخاص المهنية في مجالات التدريب.					
9	يتم المشاركة والتنسيق مع مؤسسات القطاع العام المهنية في مجالات التدريب.					
10	يتم رسم سياسات مستقبلية حول الاحتياجات التعليمية التي تتسجم مع سوق العمل.					
11	يتم منع الهدر والخسارة في إمكانات وتجهيزات مؤسسات التعليم المهني والتقني.					
12	لا توجد عوائق تمنع التحاق الراغبين في التعليم التقني من الالتحاق بمؤسساته.					
13	تتوفر وسائل التقنية الحديثة لإبصال التعليم التقني للراغبين.					
14	يوفر نظام التعليم الحالي خطاً لرفع نسب قبول الطلبة في هذا النوع من التعليم.					
15	إن المعايير التي يتم على أساسها قبول الطلبة مناسبة.					
16	تتسم التخصصات المتوفرة في المدرسة بأنها تتوزع وفقاً لمتطلبات سوق العمل.					
17	ترتبط أهداف التعليم المهني مع متطلبات سوق العمل.					
18	تعتبر عدد سنوات الدراسة كافية.					
19	يوفر نظام التعليم المهني آليات ومعايير ضبط الجودة.					

					يوفر النظام التعليمي في إطار التخطيط التعليمي	20
					الاستراتيجي أدوات يمكن من خلالها خدمة المجتمع المحلي.	
					يعمل النظام التعليمي على تعزيز الأخلاق لدى الطالب	21
					(الدقة- التركيز على جودة المنتج...).	
					أهداف التعليم التقني قابلة للتحقيق.	22
					يمكن للخريج إيجاد فرصة عمل في السوق المحلية.	23
ثانياً: التجهيزات المتوافرة في التعليم المهني والتقني:						
					تتسم وسائل وتجهيزات الأمن والسلامة في المدارس المهنية	1
					بأنها متطورة.	
					تجهيزات المدارس المهنية تؤمن باستمرار في إطار خطط	2
					واضحة.	
					المختبرات والورش والمشاغل كافية العدد.	3
					يراعى في تجهيز الأبنية المقاييس والمعايير التي تتلاءم مع	4
					طبيعة التخصصات المتوفرة فيها.	
					تعتبر المشاغل والمختبرات العلمية والورش كافية للتأهيل.	5
					تتوافر تجهيزات في المدرسة تتناسب مع المناهج المطبقة.	6
					التجهيزات المتوافرة في المدرسة تتناسب للعمل على	7
					مثيلاتها في السوق.	
					تستثمر التجهيزات في المدارس المهنية بفاعلية عالية.	8
ثالثاً: مصادر التمويل:						
					يسهم أصحاب الأعمال في تمويل نظام التعليم المهني.	1
					توجد قوانين تحدد مساهمة المؤسسات العامة في تمويل	2
					التعليم المهني.	
					توجد قوانين تحدد مساهمة المؤسسات الخاصة في تمويل	3
					التعليم المهني.	
					تسهم مصادر التمويل الحالية في تمويل الاحتياجات بصورة	4
					مناسبة.	
					تولي الوزارة اهتمام مناسب في تمويل نظام التعليم المهني.	5
					تساهم الأعمال المنجزة من قبل الطلبة في تمويل التعليم	6
					المهني بصورة مناسبة.	
رابعاً: دور التعليم والمهني في تحقيق احتياجات سوق العمل:						
					يتم وضع التشريعات والقوانين للتعليم التقني والمهني بما	1
					يؤهله للاضطلاع بدوره في تنمية مهارات العمل ومواكبة	

					التقنيات الحديثة.
					2 يتم تطوير وتحديث مناهج التعليم التقني والمهني بما يواكب متطلبات السوق والتطورات المتسارعة في المعارف التقنية والمناهج التطبيقية.
					3 يتم تشجيع القطاع الخاص لإقامة مشروعات التعليم التقني والتدريب المهني.
					4 يتم تعزيز مشاركة المجتمع المحلي في إدارة وتمويل التعليم التقني والمهني بما يحقق التوأمة بين مناهج وبرامج التدريب ومتطلبات خطط التنمية الاقتصادية.
					5 يتم وضع معايير لنظام التصنيف والتوصيف المهني وتطويره لمواكبة المستجدات في سوق العمل.
					6 يتم إنشاء نظام معلومات للتعليم التقني والتدريب المهني ينطلق من خصائص العرض والطلب في سوق العمل.
					7 يتم التوسع في تطبيق نظام التدريب التعاوني بالتنسيق بين مؤسسات العمل ومؤسسات التعليم التقني والتدريب المهني.
					8 يتم إعداد الكفاءات البشرية التقنية والتعليمية والإدارية لمواكبة المستجدات والتطور التقني.



Syrian Arab Republic
Ministry of Higher Education
Tishreen University
Faculty of Economics
Department of Statistics and Programming

*Thesis Prepared to obtain a master's degree in Population and
Development Its Title:*

***Strategic Planning in the Vocational and
Technical Education and its role in
Economic Development
(Applied Study for Lattakia City)***

*Prepared by
Yara Gassan Hassoun
Supervised by*

Dr: Khaled Alleto
*Lecturer Department of Business Administration Faculty of
Economics Tishreen University*

The post
Dr: Hussien Ali
*Lecturer Department of Statistics and Programming Faculty of
Economics Tishreen University*

2014/ 1435